وزارة التعليـــم العالـــي والبحـــث العلمـــي

جامعة العربي التبســي - تبسة

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: الإقتصاد الرقم التسلسلي:..... /2020

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

دفـــعـــــــــــة: 2020

الميدان: علوم اقتصادية، والتسيير وعلوم تجارية

الشعبة: العلوم الإقتصادية

التخصص: نقدي وبنكي

عنوان المذكرة:

نحو إرساء الشبابيك الإسلامية في البنوك العمومية كمحاكاة لتجارب البنوك الخاصة

دراسة حالة: بنك الخليج – أنموذجًا

من إعداد الطالبين: تحت إشراف الأستاذ:

- إسماعين جديلي - منصف ميقاويب

- سيف الدين زغدودي

نوقشت أمام اللجنة المكونة من الأساتذة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفـــة
آسيا محجوب	أستاذ محاضر ب	رئيســا
منصف ميقاويب	أستاذ محاضر أ	مشرفــا ومقررا
أحميدة مالكية	أستاذ مساعد أ	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 202/2019

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

﴿ قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ قَالَ هَذَا مِنْ فَضْلِ رَبِّي لِيَبْلُوَنِي أَأَشْكُرُ أَمْ أَكْفُرُ وَمَنْ شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ رَبِّي غَنِيٌّ كَرِيمٌ ﴾

النمل٣٩-٤٠

شكر وتقدير

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال صلى الله عليه وسلم ((مَن لا يَشكُر الناس، لا يَشكُر الله)) أشكر الله العلي القدير الذي أنعم عليَّ بنعمة العقل والدين، القائل في محكم التنزيل "وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ" وقال رسول الله صل الله عليه وسلم:"من صنع إليكم معروفاً فكافئوه، فإن لم تجدوا ما تكافئونه به فادعوا له حتى تروا أنكم كافأتموه"

وأثني ثناء حسنا و أيضا وفاءً وتقديراً وإعترافاً مني بالجميل أتقدم بجزيل الشكر لأولئك المخلصين الذين لم يألوا جهداً في مساعدتنا في مجال البحث العلمي، وأخص بالذكر الأستاذ الفاضل على هذا العمل وصاحب الفضل في توجيهي ومساعدتي في تجميع المادة البحثية، فجزاه الله كل خير.

وأخيراً، أتقدم بجزيل شكري إلي كل من مدوا لي يد العون والمساعدة في إنهاء هذا العمل علي أكمل وجه.

إهداء

إِذا المَرءُ لا يَرعاكَ إِلّا تَكَلُّفاً

فَدَعهُ وَلا تُكثِر عَلَيهِ التَأَسُّفا

فَفي الناسِ أَبدالٌ وَفي التَركِ راحَةٌ

وَفي القَلبِ صَبرٌ لِلحَبيبِ وَلَو جَفا

فَما كُلُّ مَن تَسوءُ بَسواكَ قَلبُهُ

وَلا كُلُّ مَن صافَيتَهُ لَكَ قَد صَفا

إِذا لَم يَكُن صَفوُ الوِدادِ طَبيعَةً

فَلا خَيرَ في وِدٍّ يَجيءُ تَكَلُّفا

سَلامٌ عَلى الدُنيا إِذا لَم يَكُن بِها

صَديقٌ صَدوقٌ صادِقُ الوَعدِ مُنصِفا

لا يسعني اليوم الا أن أهدي هذا العمل إلى أصدقائي ليس بكثرتهم وإنما بوفائهم ويتقدمهم علاء و عوف و سيف ، أهم ماافزت به في هاته الجامعة، كذلك أهدي هذا العمل الى الجميلة في مظهرها والذي يخرج جحيم في غضبها غامضة في أعماقها الشيماء و إلى من كانت زميلتي في أوقات الدراسة السيئة وكانت شمعة مضيئة سوسن، وفي الأخير أهدي الى من قال عنها ابو تمام: نقل فؤادك حيث شئت من الهوى ما الحب إلا للحبيب الأول: آية (أمال)

سيف

الفهرس العام

العنوان	الصفحة
الإهداء	
شكر وتقدير	
فهرس المحتويات	I
فهرس الجداول	V
فهرس الأشكال	VI
المقدمة العامة.	أ–د
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للنوافذ الإسلامية	
تمهيد	2
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول البنوك التجارية	**3**
المطلب الأول: ماهية البنوك التجارية	3
أولا: تعريف البنوك التجارية	3
ثانيا: أهداف البنوك التجارية	4
ثالثا: خصائص البنوك التجارية	4
المطلب الثاني: مصادر واستخدامات البنوك التجارية	5
أولا: مصادر أموال البنوك التجارية	5
ثانيا: استخدامات أموال البنوك التجارية	6
المطلب الثالث: أسس العمل البنكي	8
أولا: سلعية النقود	8
ثانيا: سعر الفائدة	8
ثالثا: تجمع الودائع والمدخرات استنادا لقاعدة الدائنية والمديونية	8
رابعا: التنويع المالي	8
المبحث الثاني: مدخل للبنوك الإسلامية	**9**
المطلب الأول: ماهية البنوك الاسلامية	9
أولا: تعريف البنوك الإسلامية	9
ثانيا: نشاة البنوك الاسلامية	10
ثالثا: أهداف البنوك الإسلامية	10
رابعا: خصائص البنوك الاسلامي	10

خامسا: مصادر واستخدامات الاموال في البنوك الإسلامية	11
سادسا: أنواع البنوك الاسلامية وفلسفة عملها	12
المطلب الثاني: أنواع المنتجات في البنوك الاسلامية	13
أولا: منتجات مالية تقوم على اصول حقيقية (عقود البيوع و الاجارة)	13
ثانيا: منتجات تقوم على المشاركة في الارباح	14
ثالثا: منتجات مالية تقوم على الاوراق المالية	14
رابعا: منتجات مالية تقوم بالاكتتاب	14
المطلب الثالث: تطور الصناعة البنكية الاسلامية	15
أولا: أسباب انتشار البنوك الاسلامية	15
ثانيا: معوقات البنوك الاسلامية.	16
ثالثا: تأسيس البنوك الإسلامية	16
رابعا: مقارنة بين البنوك التقليدية و البنوك الاسلامية.	17
المبحث الثالث: النوافذ الإسلامية	**17**
أولا: مفهوم النوافذ الإسلامية.	17
ثانيا: أهداف النوافذ الإسلامية.	18
ثالثا: خصائص النوافذ الإسلامية.	22
المطلب الثاني: دوافع فتح النوافذ الإسلامية.	22
أولا: دوافع عقائدية	23
ثانيا: دوافع شرعية.	23
ثالثا: دوافع اقتصادية	23
المطلب الثالث: متطلبات فتح نوافذ إسلامية	24
أولا: متطلبات قانونية.	24
ثانيا: متطلبات شرعية.	24
ثالثا: متطلبات إدارية.	25
المطلب الرابع: منتجات وضوابط تأسيس النوافذ الإسلامية ومعوقاتها	25
أولا: المنتجات التي تقدمها النوافذ الإسلامية.	26
ثانيا: ضوابط تأسيس نوافذ المعاملات الإسلامية.	26
المطلب الخامس: معوقات ومشكلات النوافذ الإسلامية وسبل تذليلها	27

أولا: معوقات النوافذ الإسلامية	31
ثانيا: أهم المشكلات التي تواجه نوافذ المعاملات الإسلامية	31
ثالثا: سبل تذليل المعوقات ومعالجة المشكلات	33
المطلب السادس: الآثار الاقتصادية لإنشاء النوافذ الإسلامية ووصايا إلى المعنيين بها	34
أولا: الآثار الاقتصادية لإنشاء النوافذ الإسلامية	35
ثانيا: وصايا إلى المعنيين والعاملين بنوافذ المعاملات الإسلامية	35
خلاصة	36
الفصل الثاني: نماذج لمحاكاة عمل البنوك الإسلامية	
تمهيد	42
المبحث الأول: دراسة بعض التجارب الدولية كتجارب ناجحة في فتح نوافذ الاسلامية.	**43**
المطلب الأول: التجربة الإماراتية في مجال فتح نوافذ إسلامية	43
أولا: نشأة بنك المشرق الإماراتي	43
ثانيا: تقييم تجربة إنشاء نافذة للمعاملات الإسلامية (بنك المشرق الإسلامي الإماراتي)	45
المطلب الثاني: التجربة الماليزية كتجربة دولية ناجحة.	48
أولا: نشأة بنك بوميبترا التجاري	50
ثانيا: المنتجات الإسلامية المقدمة في بنك بوميبترا التجاري	51
ثالثا: تقييم تجربة إنشاء نافذة للمعاملات الإسلامية – بنك بوميبترا الماليزي–	53
المطلب الثالث: التجربة البريطانية كتجربة أوروبية ناجحة	54
أولا: البنك الإسلامي البريطاني	56
ثانيا: حجم الأصول المتوافقة مع الشريعة السلامية في السوق البريطانية	57
ثالثا: تطور حجم ودائع البنك الإسلامي البريطاني بين (2004–2007)	57
رابعا: الدراسات العلمية وغيرها التي تمت منذ السبعينات	58
المطلب الرابع: التجربة النيجيرية كدولة نامية متبنية لفكرة فتح نافذة إسلامية	59
المبحث الثاني: إشراك المصارف التقليدية في معاملات المصارف الإسلاميَّة كمدخل لتطوير الصيرفة الإسلاميَّة في الجزائر	**60**
المطلب الأول: واقع الصيرفة الإسلاميَّة في الجزائر	61
أولا: تقديم لبنك البركة الجزائري كأول تجربة للبنوك الإسلامية في الجزائر	61
ثانيا: مصرف السلام	62

ثالثا: المشاكل التي تعاني منها المصارف الإسلاميَّة في الجزائر	62
المطلب الثاني: إشراك المصارف التقليديَّة الجزائرية في معاملات المصارف الإسلامية من خلال نوافذ إسلاميَّة	63
أولا: دوافع و متطلبات فتح نوافذ إسلاميَّة في البنوك التقليديَّة الجزائريَّة	64
ثانيا: خطوات إنشاء نوافذ إسلاميَّة في المصارف التقليدية الجزائريَّة	65
ثالثا: الضوابط الشرعية الخاصة بالتحول الجزئي من خلال النوافذ الإسلاميَّة	66
المطلب الثالث: لمحة عن النوافذ الإسلامية في الجزائر.	70
المبحث الثاني: إرساء الشبابيك الإسلامية في بنكBADR كمحاكاة لتجربة بنك الخليج AGB	**71**
المطلب الأول: التتبع العملي لنافذة بنك الخليج الجزائر	71
أولا: تقديم بنك الخليج الجزائر	72
ثانيا: التعريف بوكالة بنك الخليج الجزائر AGB وكالة –تبسة–	73
ثالثا: تحليل الوضعية المالية والإقتصادية لبنك الخليج الجزائر	74
المطلب الثاني: واقع التمويل في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR.	76
أولا: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR	76
ثانيا: تعريف وكالة تبسة–488 –BADR	80
ثالثا: التحليل التطوري للوضعية المالية لوكالة بنك BADR – تبسة –	84
خلاصة	**87**
الخاتمة	
قائمة المراجع	
الملخص	

فهرس

الأشكال والجداول

و قائمة الإختصارات

و الرموز قائمة الملاحق

قائمة الأشكال

الرقم	العنـــــــــــوان	الصفحة
01	مصادر أموال البنوك التجارية واستخداماتها	11
02	المنتجات التي تقدمها النوافذ الإسلامية	30
03	عدد المؤسسات والنوافذ التمويلية الاسلامية في بعض الدول الغربية	55
04	تطور حجم الأصول المتوافقة مع الشريعة السلامية في السوق البريطانية بعد فتح نوافذ إسلامية	57
05	تطور حجم ودائع البنك الاسلامي البريطاني بملايين الجنيهات بين (2004-2007)	57
06	عدد المؤسسات التدريبية و التعليمية التي تقدم برامج لتطبيق فكرة فتح نوافذ إسلامية	58
07	الهيكل التنظيمي لوكالة بنك الخليج الجزائر –تبسة	75
08	تطور رقم الاعمال لبنك الخليج الجزائر AGB لسنوات (2014-2018)	77
09	تطور النتيجة الصافية لبنك الخليج الجزائر(2014-2018)	78
10	تطور التمويلات الاسلامية في بنك الخليج الجزائر(2012-2016)	79
11	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة 488	87
12	تطور رقم الاعمال لبنك الفلاحة والتنمية الريفية(2015-2019)	89
13	تطور النتيجة الصافية للسنة المالية للبنك الفلاحة والتنمية الريفية (15-2019)	90

قائمة الجداول

الرقم	العنـــــــــــــوان	الصفحة
01	معلومات حول بنك المشرق الإماراتي	44
02	السيولة لبنك المشرق قبل فتح نافذة إسلامية (2007-2009)	45
03	السيولة لبنك المشرق بعد فتح نافذة إسلامية (2010-2013)	45
04	عائد حقوق الملكية لبنك المشرق (2007-2009)	46
05	عائد حقوق الملكية لبنك المشرق (2010-2013)	46
06	توظيف الموارد لبنك المشرق (2007-2009)	47
07	توظيف الموارد لبنك المشرق (2010-2013)	47
08	عدد البنوك التجارية و الإسلامية في ماليزيا	49
09	عدد الفروع و النوافذ الإسلامية في ماليزيا	49
10	الميزانيات المختصرة لبنك الخليج الجزائر لسنوات (2014-2018)	76
11	تطور رقم الاعمال لبنك الخليج الجزائر AGB لسنوات (2014-2018)	76
12	تطور النتيجة الصافية لبنك الخليج الجزائر(2014-2018)	77
13	تطور التمويلات الاسلامية في بنك الخليج الجزائر(2012-2016)	78
14	الميزانيات المختصرة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة -488	88
15	تطور رقم الاعمال لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة-488	88
16	تطور النتيجة الصافية للسنة المالية للبنك الفلاحة والتنمية الريفية (15-2019)	89

مقدمة عامة

تمهيد:

تسعى البنوك التجارية لتسهيل المعاملات على أساس الثقة حيث تعمل على تجميع النقود الفائضة عن احتياجات الجمهور أو منشات الأعمال أو الدولة لغرض إعادة إقراضها لزبائنها الذين تزداد طموحاتهم وتتعدد مشاريعهم. وتؤدي وظيفة الوساطة المالية خدمات مالية جليلة مفيدة لوحدات اقتصادية عديدة ومختلفة، إلا أن اعتماد النظام المصرفي التجاري على الربا يؤدي إلى عواقب وخيمة وليس أذل على ذلك من الأزمات المالية التي اجمع الباحثون الاقتصاديون على أن البنوك بأسلوبها الربوي كانت احد أهم أسباب حدوثها.

في ظل الأحداث التي شهدتها الساحة الاقتصادية خصوصا بعد أن ضربت الأزمة المالية العالمية الأخيرة جذورها في عصب الاقتصاد الرأسمالي 2008 التي هزت اقتصاديات الدول وأضعفت البنوك التجارية خلافا عن البنوك الإسلامية والبنوك التجارية ذات الفروع و النوافذ الإسلامية التي كان أثر الأزمة عليها طفيف، ومن هذا المنطلق إزدادت الحاجة إلى وجود بنوك تعمل وفقا للشريعة الإسلامية والتي تقوم أساسا على إلغاء الفائدة وعدم التعامل بالربا في جميع التعاملات، حيث أصبحت هذه البنوك لاعبا مؤثرا و بارز في اقتصاديات الدول الإسلامية والعالمية، لما حققت الكثير من الانجازات في مجال العمل البنكي خلال السنوات الماضية، فقد شهدت إنتشارا واسعا في الدول الغربية و العربية خاصة بعد الأزمة العالمية، وأصبحت محط أنظار عالم المال والاقتصاد في العالم.

على الرغم من أن هذه الظاهرة تعتبر اعترافا من البنوك التجارية بأهمية ونجاح العمل المصرفي الإسلامي والبنوك الإسلامية، فقد اتجهت العديد من البنوك التجارية للدخول إلى عالم الصيرفة الإسلامية، ولكن اختلفت في مدخلها في العمل البنكي الإسلامي، فمنها من انشأ فروعا إسلامية مقدمة متخصصة، ومنها من حول فروعه تدريجيا إلى فروع إسلامية، ومنها من كان يبيع منتجات إسلامية جنبا إلى جنب مع منتجاته التقليدية، ومنها من اختار التحول الكامل للمصرفية الإسلامية، ومنها من افتتح نوافذ إسلامية داخل فروعه كلها أو بعضها لتقديم منتجات بنكية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

إشكالية البحث:

بناء على ما سبق، تطرح إشكالية الدراسة من خلال التساؤل الرئيسي التالي:

- ماهي آفاق نجاح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية الجزائرية ؟

الأسئلة الفرعية: تسعى هذه الدراسة للإجابة على مجموعة من الأسئلة:

- إلى أي مدى ستُساهم النوافذ الإسلامية في تطوير الصيرفة الإسلامية ؟
- هل يؤدي فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية الجزائرية إلى آثار إيجابية أم سلبية على الجهاز المصرفي الجزائري؟

الفرضيات:

- إن فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية تعتبر كخطوة إيجابية نحو إنشاء مصرف إسلامي كامل ومستقل؛
- إن لفتح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية الجزائرية آثار سلبية وإيجابية على الجهاز المصرفي الجزائري.

أهمية البحث:

يستمد الموضوع المدروس النوافذ الإسلامية أهميته في حرص الكثير من المؤسسات المصرفيَّة والمالية الدوليَّة التقليديَّة على تبينِّ العمل المصرفي الإسلامي بعد أن لاحظت الإقبال الكبير على التعامل به، وذلك من خلال التواجد في أسواقه وبأشكال متعددة، وإحساس البنوك التجارية التقليدية بقَّوة التيَّار المطالب بأسلمة التعاملات المصرفيَّة، وحرصها على منافسة البنوك الإسلاميَّة في جذب الودائع، واكتساب قاعدة أكبر من العملاء، قامت بفتح فروع أو شبابيك أو نوافذ لتقديم الخدمات المصرفيَّة وفق أحكام الشريعة الإسلاميَّة، وقد تزايد عدد هذه الفروع باستمرار طيلة السنوات الماضية في ظ يل المنافسة والعولمة حتى في الدول الغربيَّة.

أسباب اختيار الموضوع: يرجع اختياري لهذا الموضوع لأسباب ذاتية و أخرى موضوعية وهي كالآتي:

أ. فأما الأسباب الذاتية منها:

- الرغبة الجامحة في دراسة موضوع يمس الاقتصاد الإسلامي.
- اقتراح أستاذي المشرف على تأطري لهذا الموضوع فكنت أكثر ارتياحا بهذه الدراسة على غيرها.
- قناعتي بأن من أهم الدراسات الآن هي المتعلقة بالاقتصاد الإسلامي والصيرفة الإسلامية نظرا لأهمية الموضوع.

ب. وأما الأسباب الموضوعية كالآتي:

- الأهمية الكبيرة جدا للموضوع ودوره في تعبئة مدخرات النظام المصرفي الإسلامي.

- حاجة الجزائر لمثل هذه الآليات للخروج من قوقعة وهيمنة النظام المصرفي التقليدي.
- نجاح تجربة النوافذ الإسلامية في الاقتصاديات العربية والإسلامية المطبقة لها.

أهداف الدراسة: تم تناول موضوع النوافذ الإسلامية وربطه بالبنوك التقليدية، لذلك يهدف الباحث من خلال هذه الدراسة إلى:

- توضيح مفهوم النوافذ الإسلامية وظروف نشأتها والأسباب والدوافع لإنشائها؛
- عرض تجارب دولية في مجال التدرج في تطبيق الصيرفة الإسلامية عن طريق فتح نوافذ إسلاميَّة؛
- معرفة المتطلبات اللازمة لفتح نوافذ إسلاميَّة في المصارف التقليديَّة الجزائريَّة؛
- محاولة توضيح الآثار الاقتصادية الناتجة عن فتح نوافذ إسلامية على الجهاز المصرفي الجزائري.

منهجية الدراسة:

للإجابة عن الأسئلة المطروحة في الإشكالية، سيتم الاعتماد في هذه الدراسة على الأسلوب الوصفي التحليلي لمختلف البيانات المستقاة من الكتب والمجلات المتوفرة، كما سيتم الاعتماد على الأعمال العلمية المنجزة من طرف باحثين متخصصين وتلك الصادرة عن مؤسسات متخصصة، وسيتم الاستعانة بالمواقع الرسمية على شبكة الانترنت.

الدراسات السابقة:

خلصت دراسة (سعيد المرطان) بأن تجربة ممارسة المصارف التقليدية للعمل المصرفي الإسلامي من خلال نوافذ أو فروع إسلامية تعتبر تجربة ناجحة، حيث أثمرت هذه التجربة نتائج ايجابية ملموسة تمثلت فى نمو العمل المصرفي الإسلامي، والتزايد المستمر لعدد المصارف الممارسة لهذا العمل وانتشارها في كل أنحاء العالم، وذلك على الرغم من الصعوبات والمعوقات التي صادفت بعض هذه المصارف في ممارسة العمل المصرفي الإسلامي من خلال بيئة مصرفية تقليدية، أما (Juan Solé) فقد تعرض للآليات والمراحل التي يتم من خلالها تقديم خدمات مالية إسلامية من خلال مؤسسات مالية تقليدية وقد تناول (Zubair وAlaro) للإطار القانون والعملي للنوافذ الإسلامية في المؤسسات المالية التقليدية: حالة نيجيريا وذلك من خلال تطرقه لمفهوم النوافذ الإسلامية وظروف نشأتها وضوابط تأسيسها وتحدياتها في دولة نيجيريا وآثارها على الجهاز المصرفي النيجيري، كما تطرق (العربي البوهالي) لمبادرة البنوك المغربية بمزاولة العمل

المصرفي الإسلامي من خلال نافذة التمويل الإسلامي كخطوة نحو إنشاء مصرف إسلامي مستقل وأهم المنتجات المالية الإسلامية التي تتعامل بها وأهم تحدياتها في المملكة. وتناول (سحنون وزنكري) قضية مهمة وهي انفتاح النظام المصرفي الجزائري على الصيرفة الإسلامية، حيث تطرقا إلى أهمية هذا الانفتاح وماُ يُكن أن يُتيحه للنظام الصرفي الجزائري خاصة والجزائر عامة،حيُث سيُمكن الجزائر من الاستفادة مما تتيحه المصارف الإسلامية في مختلف المجلات، خاصة وأن الجزائر في مرحلة نمو تحتاج كل ما يدعم ويعزز هذا النمو، في حين تطرق (سليمان ناصر و بوشرمة) إلى قضية تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر وما هي أهم المتطلبات الكفيلة لتحقيق هذا التطوير، ولاسيما أن المواطن الجزائري المسلم أكثر طلبا للتمويل الإسلامي مقارنة بالتمويل التقليدي القائم على الربا.

تقسيمات الدراسة:

لتجسيد موضوع البحث، ، فستتم معالجته في فصلين، يستعرض الأول منها مختلف المفاهيم العلمية النظرية المتعلقة بالبنوك التجارية والبنوك الإسلامية حيث تضمن الفصل الأول ثلاث مباحث، الأول تناول مفاهيم عامة حول البنوك التجارية، وكذا أسس عملها، وفي المبحث الثاني تطرقنا إلي البنوك الإسلامية وكذا أسس عملها، أما المبحث الثالث فعرض مفاهيم عامة حول النوافذ الإسلامية وكذا دوافع ومتطلبات فتحها، منتجات النوافذ، وضوابط تأسيسها ومختلف المشاكل والمعوقات التي تواجهها.

الفصل الثاني نماذج لمحاكاة عمل البنوك الإسلامية، تضمن ثلاث مباحث، في المبحث الأول تناول دراسة تجارب دولية رائدة لفتح نوافذ للمعاملات الإسلامية وتم عرض تجربة الإمارات و التجربة الماليزية، وكذا عرض التجربة البريطانية، أما المبحث الثاني فتناول دراسة واقع فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التجارية الجزائرية، المبحث الثالث إرساء الشبابيك الإسلامية في بنك BADR كمحاكاة لتجربة بنك الخليج الجزائر AGB.

صعوبات البحث:

واجه الباحث صعوبات كبيرة في الحصول على المعلومات والإحصائيات الدقيقة التي تثبت وجود علاقة بين المتغيرات المدروسة، إضافة لقلة المراجع والدراسات السابقة حول الموضوع على مستوى الجامعة،

بالإضافة إلى صعوبة الحصول على الأرقام والمعطيات من الجهات المعنية وذلك بسب السرية المهنية المنتهجة في البنوك، إضافة الى فترة الحجر الصحي الذي فرضته الدولة على كامل التراب الوطني.

الفصل الأول:

الإطار النظري للنوافذ الإسلامية

تمهيد:

من المؤسسات المالية التي تكون النظام البنكي نجد البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية التي أصبحت تساهم في عملية التنمية الإقتصادية في السنوات الأخيرة وخاصة في ظل الأزمات المالية الراهنة، وتعتبر البنوك التقليدية والإسلامية من المصادر الخارجية في تمويل الإقتصاد والمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و لكل بنك طريقته و مميزاته في المعاملات مع الاعوان الإقتصاديون.

تشهد الصيرفة الإسلامية في الأونة الأخيرة نجاحا معتبرا ويتجلى ذلك في الإنتشار الكبير للمصارف الإسلامية في الدول الغربية، ومن بين الطرق المنتهجة لتقديم خدمات ومنتجات مصرفية إسلامية هي النوافذ الإسلامية المتواجدة على مستوى البنوك، هذه النوافذ هي محل دراستنا في هذا الفصل من ناحية ماهيتها، حقيقتها، أسباب نشأتها، ومن أجل ذلك جاءت خطة الفصل كالآتي:

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول البنوك التجارية

المبحث الثاني: مدخل للبنوك الإسلامية

المبحث الثالث: النوافذ الإسلامية.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول البنوك التجارية.

البنك التجاري يعتبر نوع من أنواع المؤسسات المالية التي يتركز نشاطها في قبول الودائع ومنح الائتمان ومن هنا فان البنك التجاري يعتبر وسيطا بين من يملكون فائض في الأحوال ومن يحتاجونها وسنحاول أن نقدم في هذا المبحث عرضا مختصرا عن البنوك التجارية.

المطلب الأول: ماهية البنوك التجارية.

سنحاول في هذا المطلب عرض أهم التعاريف حول البنوك التجارية، أهدافها وخصائصها.

أولا: تعريف البنوك التجارية:

يقصد بالبنوك التجارية": البنوك التي تقوم بقبول الودائع التي تدفع عند الطلب، أو لأجال محدودة، و تزأول عمليات التمويل الداخلي والخارجي، مباشرة عمليات تنمية الإدخار والاستثمار المالي بما في ذلك إنشاء المشروعات وما يتطلبه من عمليات مصرفية وتجارية ومالية."[1]

" نوعا من أنواع المؤسسات المالية التي يرتكز نشاطها في قبول الودائع ومنح الائتمان والبنك التجاري بهذا المفهوم يعتبر وسيطا بين أولئك الذين لديهم أموال فائضة، وبين أولئك الذين يحتاجون لتلك الأموال."[2]

" مؤسسة مالية تخضع للقوانين والتشريعات المصرفية وتهدف لتحقيق الربح من خلال نشاطها المصرفي والمتمثل في قبول الودائع وتقديم الخدمات ومنح الائتمان بشتى أنواعه".[3]

و عرفت كذلك بأنها: " مؤسسات بنكية عرفت بدأية بنوك الودائع تعمل في سوق النقد وتتسم معاملاتها التقليدية بطابع الائتمان قصير الأجل، و هذا الطابع هو أهم ما يميزها أو يميز نشاطها عن المؤسسات البنكية و المالية الأخرى التي تتعامل في الائتمان طويل الأجل".[4]

من التعاريف السابقة، نستنتج أن البنوك التجارية هي مؤسسات أعمال يتركز نشاطها الأساسي في الوساطة المالية بين ذوي الفوائض المالية وذوي الحاجة إليها، حيث تتمثل وظيفتها الأساسية في قبول الودائع واعادة استخدامها في شكل قروض مختلفة الآجال، واضافة إلى ذلك فهي تقدم خدمات بنكية حديثة.

ثانيا: أهداف البنوك التجارية: يقوم نشاط البنك التجاري عامة على تحقيق أهداف هي:

---

[1]– إسماعيل احمد وعبد النعيم، الشناوي مبارك. **اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية** (الإسكندرية : الدار الجامعية، 1905)، ص 218.

[2]– سامر، جلدة. **البنوك التجارية و التسويق** (عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع ،2009)، ص 14.

[3]– طاهر وميرال، ألبياتي سماره. **النقود والبنوك والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة** (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع،2013)، ص 154.

[4]– محمد عزت، غزلان. **اقتصاديات النقود و المصارف** (بيروت: دار النهضة العربية،2002)، ص 109.

1. **الربحية:** يسعى البنك التجاري إلى توجيه الاستثمار إلي المصادر التي تحقق أقصى ربح ممكن بحيث يتمكن البنك من سداد الفوائد المستحقة للمودعين ومقابلة الالتزامات الأخرى ويحقق معدلات أرباح مناسبة تكفى لتكوين الإحتياطات اللازمة لتدعيم المركز المالي للبنك ولتوزيع أرباح مناسبة لأصحاب رأسمال البنك.[1]
2. **السيولة:** وتعني السيولة في البنوك التجارية قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المتمثلة في مواجهة طلبات المودعين ومقابلة طلبات الائتمان. ويعتبر عامل السيولة وثيق الصلة بالبنك التجاري، وترجع هذه الثقة إلى قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته، وهو أمر يتوقف على قدرته على تحويل الأصول إلى سيولة بسرعة دون خسارة في قيمتها، وتعتبر النقود أكثر الأصول سيولة، ولكنها في نفس الوقت غير مدرة للعائد. لذلك فإن محأولة التوفيق والموائمة بين الربحية والسيولة تملي على البنك ضرورة أن يحتفظ بجزء من موارده في صورة نقدية سائلة، والجزء الثاني يوظفه في استثمارات مختلفة ومتنوعة لإشباع عامل الربحية.[2]
3. **الأمان:** نقصد بالأمان ذللك المتوفر لطرفين هما: المودعون، والبنك، فبالنسبة لأمان المودعين فعلى إدارة البنك أن تراعي عدم المساس بودائعهم وذللك بتحديد حد أقصى للخسائر التي يمكن أن يتحملها في نشاطه المعتاد، أما بالنسبة لأمان البنك فهو يعني مدى ثقة أدارة البنك بأن التسهيلات البنكية التي تمنح سوف يتم تسديدها في تواريخ استحقاقها المحددة ليتم إقراضها مجددا والحصول على أكبر عائد ممكن.[3]

ثالثا: خصائص البنوك التجارية: هناك عدة خصائص تتميز بها البنوك التجارية عن غيرها من المؤسسات وهي كمأيلي:

- تحتل البنوك التجارية المرتبة الثانية في الهيكل المصرفي بعد البنك المركزي، وما يميزها عن هذا الأخير كونها تتعدد وتتنوع وتنتشر في العديد من المناطق بقدر اتساع السوق النقدي والنشاط الإقتصادي على عكس البنك المركزي الذي يترأس فقط الجهاز المصرفي للدولة،

[1]– محمد ، الصيرفي. **إدارة المصارف** (الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر)، ص 18.

[2]– محمد يونس، عبد المنعم مبارك. **النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية** (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2003)، ص 255.

[3]– جواني صونيا. "تسيير المخاطر البنكية لعمليات التجارة الخارجية". مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير أكاديمي في علوم التسيير غيرمنشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، (جامعة أم البواقي، الجزائر،2014–2015)، ص 38.

- تنفرد بمهمة تلقي الودائع بمختلف أنواعها، مما يخلق للمدخرين فرص متنوعة لاستثمار مدخراتهم؛[1]
- تتميز البنوك التجارية بخاصية توليد ودائع جديدة من خلال عمليات الإقراض والاستثمار في الأوراق المالية المختلفة، وهو ما يتيح فرص متنوعة للمقترضين؛
- تشكل الودائع للبنوك مصدرا رئيسا من مصادر أموالها، حيث تعتمد عليها أكثر مقارنة برأسمالها، وهذا ما يجعلها أكثر عرضة للمخاطر في عملياتها، مما يفرض عليها الحذر في إدارة هذه الأموال والحرص على التوفيق بين متطلبات السيولة والربحية عند توظيف أموالها.[2]

المطلب الثاني: مصادر وإستخدامات البنوك التجارية.

البنك التجاري تختلف ميزانيته عن باقي ميزانيات نظيرتها من المؤسسات المالية، حيث يمثل جانب الخصوم مصادر أموال البنك، ويمثل جانب الأصول إستخداماته، وسنحاول عرض أهم مصادر أموال البنك وإستخداماته لهذه الأموال.

أولا: مصادر أموال البنوك التجارية: يمكن التمييز بين مصدرين أساسيين لأموال البنوك التجارية.

1. الموارد الذاتية الداخلية: وهي تلك الموارد المالية التي تكون مصدرها داخلي، وتشمل:

أ. **رأسمال المدفوع:** يتكون من الأموال التي حصل عليها المصرف التجاري من أصحاب المشروع عند تأسيسه أو من أية إضافات قد تطرأ عليه في المستقبل، ويمثل رأس المال المدفوع نسبة ضئيلة من مجموع أموال المصرف وذلك للأسباب التالية:

- البنك لا يتعامل بشكل رئيسي بأمواله الخاصة، يعتمد على الودائع التي لديه في عمليات الاستثمار؛
- صغر حجم رأس المال يمكنه من توزيع أرباح أكبر على المساهمين الأوائل في البنك؛
- ومع ذلك فيجب عدم إهمال رأس المال المدفوع وذلك للمساعدة في خلق الثقة في نفوس المتعاملين، وخاصة أصحاب الودائع الكبيرة، وفي المقابل أيضا تجب عدم المغالاة في رفع قيمة رأس المال المدفوع وذلك للأسباب السالفة الذكر.[3]

ب. **الإحتياطات:** وهي نسبة من الأرباح تضاف إلى رأس المال، وذلك بغرض تدعيم المركز المالي للبنك في مواجهة أي خسائر متوقعة نتيجة انخفاض قيمة بعض أصوله، ونميز نوعين من الإحتياطات هما:

---

[1]– نجار، حياة. "إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل–دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية". أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية.(جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013–2014)، ص17.

[2]– نيفين، حسن. **البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية في الإمارات** (الإمارات:2017)، ص 07.

[3]– عقيل جاسم، عبد الله. **النقود والبنوك** (عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر، 1999)، ص 244.

- الإحتياطي القانوني: وهو عبارة عن نسبة من الأرباح السنوية تكون بشكل إلزامي بنص قانوني من قبل البنك المركزي.
- الإحتياطي الخاص: وهو عبارة عن احتياطي اختياري، تشكله البنوك التجارية بمحض إرادتها وفق نظامها الأساسي بغية تدعيم مركزها الأساسي.[1]

ج. **الأرباح غير الموزعة:** يترتب عن نشاط البنك عادة مبالغ في نهأية السنة يتقرر عدم بتوزيعها ويتم اقتطاعها من الأرباح الصافية القابلة للتوزيع على المساهمين.[2]

2. **الموارد الخارجية:** هي موارد غير ذاتية يكون مصدرها خارج البنك، وتمثل بصفة عامة النسبة الكبيرة من إجمالي موارده، وتتمثل في:

أ. **الودائع:** تمثل هذه الودائع الجزء الأكبر من مصادر الأموال لدى البنوك ويعتبر حجمها من المؤشرات المستخدمة لقياس حجم البنك ومركزه، وتأخذ عدة صور منها:[3]

- الودائع الجارية: وهي نوع من الودائع النقدية التي يمكن للعميل السحب منها في أي وقت يشاء وبمجرد إبداء رغبته في ذلك دون إشعار مسبق ودون انتظار حلول أجل معين، غير أن هذا النوع من الودائع لا يمكن لصاحبها الاستفادة من الفوائد.
- ودائع إدخارية: وتسمى أيضا ودائع التوفير تتمثل في الأموال المودعة لدى البنك بهدف الإدخار، يودعها أصحابها بدلا من تركها عاطلة في خزائنهم الخاصة وتفويت فرصة الحصول على عائد مقابلها، بحيث يقدم البنك فوائد على هذه الودائع بهدف تشجيع الأفراد على الإدخار وتنمية الوعي الإدخاري.[4]
- ودائع ثابتة: وسميت بالثابتة لأنه عند أيداعها لدى البنك يتفق على موعد محدد لا يحق للزبون أن يسحب جزء منها أو معظمها إلا بعد مرور الفترة المتفق عليها وتمنح البنوك عليها فوائد تفوق الفوائد على الودائع الإدخارية.[5]

---

[1]– بركيبة، رتيبة. "تقييم أداء البنوك التقليدية والإسلامية دراسة مقارنة بطريقة العائد والمخاطرة بين القرض الشعبي الجزائري وبنك البركة الجزائري خلال الفترة (2007–2012)".مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر .تخصص مالية المؤسسة. (جامعة قاصدي مرباح، ورقلة 2013–2014)، ص04.

[2]– شامية، أحمد زهير. **النقود والمصارف** (عمان: دار زهران، 1993)، ص 260.

[3]– نجار حياة، المرجع السابق، ص25.

[4]– بوذراع، نور الإيمان. "واقع العمل البنكي في ظل توجه البنوك التقليدية إلى المنتجات البنكية الإسلامية–دراسة حالة البنوك العاملة سطيف". مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر. تخصص مالية. تأمينات وتسيير المخاطر.(جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي،2016–2017)، ص14.

[5]– سامر جلدة، المرجع سابق، ص112.

ب. القروض: وهي من أهم مصادر الأموال الخارجية للبنوك التجارية يتم الحصول عليها سواء من البنك المركزي أو من مؤسسات مالية ونقدية وطنية أو أجنبية، وذلك سواء لمواجهة مشكلة السيولة في حالة عدم كفأية الإحتياطي النقدي لمقابلة الطلبات غير المتوقعة للعملاء، أو رغبة في التوسع في منح الائتمان نظرا لتزيد النشاط التجاري في فترات الرواج.[1]

ثانيا: إستخدامات أموال البنوك التجارية:

بعد أن تحصل البنوك التجارية على مواردها المالية من مصادر مختلفة تقوم بتوزيعها على مختلف الإستخدامات بناءا على عاملين أساسيين هما السيولة والربحية.

المجموعة الأولى: الهدف منها تحقيق السيولة فقط وتشمل:

- النقديات الجاهزة لدى البنك: وهي عبارة عن النقود القانونية الموجودة لدى البنك باستمرار لمواجهة متطلباته اليومية؛
- الأرصدة النقدية المودعة لدى البنك المركزي: وهي عبارة عن الإحتياطي النقدي القانوني، الذي تشكله البنوك التجارية بشكل إلزامي.[2]

المجموعة الثانية: وتكون سيولتها منخفضة، كما يمكن تدر ربحا وهي تشمل ما يلي:

- أصول يمكن تحويلها إلى سيولة بسهولة ودون مشقة، وتمثل أساسا في حسابات لدى البنوك الأخرى وأصول تحت التحصيل؛
- الأوراق المالية قصيرة الأجل خاصة التي سيولتها تكون قليلة،وأهمها سندات الخزينة التي تكون ذات سيولة عالية كونها مضمونة؛
- الأوراق التجارية المخصومة: وهي تمثل قروض قصيرة الأجل، لأنها عبارة عن أوراق تجارية قام بخصمها للمتعاملين، مقابل عمولة؛
- القروض والسلفيات التي يقدمها البنك لتمويل رأس المال العامل في المشاريع الإقتصادية المختلفة، وتكون قصيرة الأجل غالبا.[3]

[1]– حياة نجار، المرجع سابق، ص 26.

[2]– عبد الله، خبابة. **الاقتصاد المصرفي** (المسيلة، الجزائر: كلية الاقتصاد و التسيير والتجارة، جامعة محمد بوضياف)، ص103.

[3]– رتيبة بركيبة، المرجع سابق، ص05.

- **المجموعة الثالثة:** تكون سيولتها منخفضة جدا، بينما ربحيتها مرتفعة مقارنة بالأصول سابقة الذكر، على اعتبار أن هدفها الأساسي هو تحقيق الربح، وتشمل القروض متوسطة وطويلة الأجل، الأوراق المالية لأجل، أصول مادية ثابتة (الاستثمارات الحقيقة) .[1]

يمكن تلخيص ما تقدم فيما سبق في:

الشكل (01): يوضح مصادر أموال البنوك التجارية وإستخداماتها

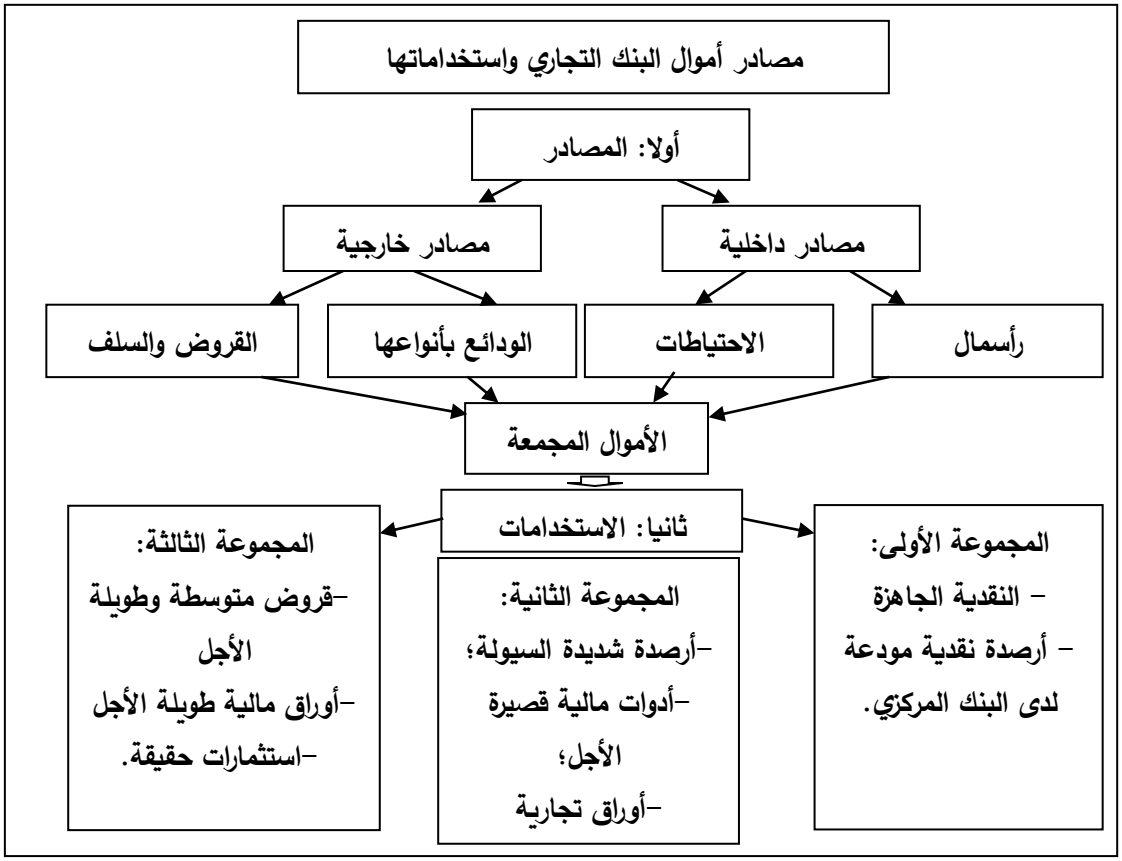

المصدر: إعداد الطالبان بالاعتماد على ما سبق

المطلب الثالث: أسس العمل البنكي.

تقوم البنوك التجارية على مجموعة من الأسس التي تحكم أنشطتها وتحدد طبيعة عملها، وهذه الأسس هي:

أولا: سلعية النقود:

تقوم البنوك التجارية بالنظر للنقود على اعتبار أنها سلعة يتم الاتجار فيها لا بها، حيث تقوم البنوك التجارية بالتعامل بالنقود ذاته بيعا و شراءا، وذلك من خلال إصدار مجموعة من الخصوم المالية التي

[1]- عبد الله خبابة، المرجع سابق ص ص 103-104.

يفضلها المقرضون بأسعار فائدة منخفضة ومن ثمة تقوم بتوظيف هذه الأموال في أصول يفضلها المقترضون عند عائد توظيف أعلى من سعر الفائدة المدفوع للمودعين.[1]

ثانيا: سعر الفائدة:

إن سعر الفائدة التي يدفعها البنك التجاري على الودائع وتلك التي يأخذها من القروض عبارة عن الثمن المدفوع أو المقبوض نظير استعمال المال، وهذا سعر في نظر الإقتصاديين الرأسماليين يعتبر عصب النظام المصرفي، كما تعتبر سعر الفائدة احد أهم آليات البنوك التجارية في تمويل النمو والتوسع فزيادة سعر الفائدة سوف يؤدي إلى زيادة حجم الودائع أي الإدخار وبالتالي زيادة قدرة البنك على منح الائتمان.[2]

ثالثا: تجمع الودائع والمدخرات استنادا لقاعدة الدائنية والمديونية:

إن جوهر عمل البنوك التجارية يكمن في قيامها بتلقي الودائع بمختلف أنواعها والتي تستحق عند الطلب أو بعد فترة من الزمن، ومن ثم تقوم باستخدام هذه الودائع لمنح القروض والتسهيلات الائتمانية المختلفة، وتعتبر وظيفة منح الائتمان أهم واخطر وظائف البنوك التجارية، وذلك أن الأموال التي تمنحها كقروض ليس ملكا لها بل هي أموال المودعين،لذلك تقوم إدارة البنوك التجارية برسم سياسة ائتمانية بما يحقق لها حسن وسلامة استخدام الأموال المتاحة مع تحقيق عائد مناسب.[3]

رابعا: التنويع المالي:

تحصل البنوك التجارية على الأموال من مصادر متنوعة وبآجال مختلفة من المودعين، وتقوم بإعادة توزيع أجال الودائع وتحويلها إلى توظيفات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل للمقترضين من العملاء وتجري البنوك هذا التنويع بقصد مواجهة مخاطر الإقراض والاستثمار ذلك بتمويل العديد من الأصول التي تتميز بتنوع العائد والخطر، ويطلق على هذه العملية التنويع المالي، مما يساعد على توزيع احتمال وقوع الخطر والعائد على أكثر من اصل لتعظيم العائد المتوقع.[4]

---

[1]– مريم سعد، رستم. "تقييم مداخل تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية نموذج مقترح للتطبيق على المصارف السورية". أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في العلوم المالية والمصرفية. (جامعة حلب، سوريا، 2010)، ص07.

[2]– العجلوني، محمد محمود. **البنوك الإسلامية: أحكامها، مبادئها وتطبيقاتها المصرفية** (عمان: دار الميسرة، 2008)،ص49.

[3]– مريم سعد، رستم. نفس المرجع السابق،ص07.

[4]– عبد الحميد ،عبد الفتاح المغربي. "الإدارة الإستراتجية في البنوك الإسلامية". بحث مقدم في البنك الإسلامي للتنمية للبحوث والتدريبات(جدة، جامعة المنصورة،2004)، ص78.

المبحث الثاني: مدخل للبنوك الإسلامية

لقد غطت احكام الشريعة الإسلامية، جميع المعاملات التي كانت سائدة حتى عهد الاستعمار، الذي سرب معه البديل من الانظمة الغربية فظهرت بنوك ربوية قوبلت بالرفض من بعض العلماء، الذين لم يدينوا حرمة التعامل معها فحسب، بل طرحوا البديل الإسلامي، فكانت البنوك الإسلامية.

المطلب الأول: ماهية البنوك الإسلامية.

ان الطلب على البنوك الإسلامية اصبح متزأيدا، وذلك لانتشار الوعي الديني، مع التاكيد على مصداقية التعامل مع هذا النوع من البنوك . وهذا ما يجعلنا نتعرف عليها:

أولا: تعريف البنوك الإسلامية

هو مؤسسة بنكية، لتجميع الأموال، وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما خدم بناء المجتمع، باحكام التكافل الإسلامي و تحقيق عدالة التوزيع، ووضع المال في مساره الصحيح، لتحقيق التنمية.[1]

هي مؤسسة مالية، تقوم بالمعاملات المالية والمصرفية وغيرها من المعاملات المالية والتجارية واعمال إستثمارية، وفقا لاحكام الشريعة الإسلامية فلا تتعامل بالربا، اخذا واعطاءا، وذلك بهدف المحافظة على القيم والاخلاق الإسلامية، وتطيهر النشاط المصرفي من الفساد، وتحقيق اقصى عائد اقتصادي واجتماعي ممكن لتحقيق التنمية الإقتصادية.[2]

هي تلك المؤسسات النقدية المالية، التي تعمل على جلب الموارد النقدية بين افراد المجتمع وتوظيفها توظيفا فعالا، يكفل تعظيمها و نموها في اطار القواعد المستقرة للشريعة الإسلامية، وبما يخدم شعوب الامة و يعمل على تنمية اقتصادياتها.[3]

ومما سبق يمكن ان نستخلص التعريف التالي وهي مؤسسة بنكية مالية نقدية، إستثمارية تقوم بجلب الموارد النقدية بين افراد المجتمع، وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يكفل تعظيمها وبما يخدم بناء المجتمع، باحكام التكافل الإسلامي وتحقيق عدالة التوزيع لتحقيق التنمية.

ثانيا: نشاة البنوك الإسلامية

لم تكن البنوك الإسلامية حديثة العهد بل كانت منذ سنة 1940 حيث انشاة ماليزيا (صناديق الإدخار خاصة بالحج)، وفي سنة 1950 في باكستان (صناديق الاقراض خاصة بالمزاعين المحتاجين)

[1]– شهاب احمد، سعيد العزيزي. **ادارة البنوك** (الاردن: دار النفائس للنشر والتوزيع،2012)، ص11.

[2]– عرف محمود، الكفراوي. بحوث في الاقتصاد الاسلامي مؤسسة الثقافة الاسلامية.(الاسكندرية:2000)، ص277.

[3]– الحضري ،محسن احمد. **البنوك الاسلامية** (مصر:اراك للنشر والتوزيع،1998)، ص17.

وفي سنة 1963 افتتاح أول بنك إدخاري محلي في ريف مصر (ميت غرم) وبعدها في سنة 1971 إنشاء بنك ناصر الإجتماعي، وفي اجتماع وزراء المالية الإسلامية، نوقشت الجوانب النظرية والعملية لإقامة بنوك إسلامية، واخذت هذه الفكرة حظها الوافر في الملتقيات والندوات فكانت الانطلاقة لانشاء بنوك إسلامية في مختلف الدول العربية.[1]

ثالثا: أهداف البنوك الإسلامية

إنشاءة البنوك الإسلامية من أجل تحقيق هدف رئيسي أساسي، وهو تطبيق الشريعة الإسلامية في المعاملات المصرفية أما أهدافه الفرعية نوجزها فيما يلي:

- نشر الوعي المصرفي الإسلامي البديل؛
- جمع الإدخار واحلال طرق إسلامية محل نظام الفوائد؛
- تحقيق الربح من خلال الاستثمار المشروع؛
- تحقيق التنمية الإقتصادية والعدالة الإجتماعية.[2]

رابعا: خصائص البنوك الإسلامي

انطلاقا من المعالم الكلية للنظام الإقتصادي الإسلامي، تظهر خصائص البنوك الإسلامية على النحو التالي:

- الالتزام: وهو تقيد هذه البنوك بكل احكام الشريعة الإسلامية؛
- الشمول: البنوك الإسلامية لم تقدم البديل الحلال فقط بل تسعى لتحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية، من خلال مشاريع إستثمارية؛
- الرقابة الشرعية: خضوع جميع المعاملات المصرفية الإسلامية لهيئة رقابة شرعية؛
- ترفض البنوك الإسلامية المتاجرة في النقود فهي لا تقرض ولا تقترض نقودا وإنما تقدم تمويلا عينيا بحيث لامجال لاستخدامه في غير الغرض الذي طلب لأجله.[3]

خامسا: مصادر وإستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية

لا تختلف مصادر الأموال في البنوك الإسلامية عنها في البنوك التقليدية وهما مصدران داخلية وخارجية.

---

[1]– خالدي خديجة ، بن حبيب عبد الرزاق.**نماذج البنك الاسلامي** (ديوان المطبوعات الجامعية،2016)، ص24.

[2]– شوقي، بورقبة.**التمويل في البنوك التقليدية و البنوك الاسلامية دراسة مقارنة من حيث المفاهيم والتكلفة** (الاردن:2019)، ص92.

[3]– جلال وفاء، البدري محمدين. **البنوك الاسلامية دراسة مقارنة للنظم في دولة الكويت ودولة اخرى** (الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2008)، ص52.

1. مصادر الأموال في البنوك الإسلامية

أ. المصادر الداخلية: وتشمل:

- **رأس المال:** يتمثل في الأموال المدفوعة من المؤسسين والمساهمين عند انشائه مقابل قيمة إسمية للأسهم المصدرة أو مقابل زيادة لرأس المال أو من أجل توفير مصادر تمويل داخلية ذات آجال طويلة وغالبا ما يستغرق رأس المال في أصول ثانية مما لا يمكن الاستفاده منه.[1]
- **الإحتياطات:** وهي مبالغ مقتطعة من الأرباح لتدعيم المركز المالي من أي اقتطاع في حالة خسارة وتتفرع إلى ثلاثة أنواع:
- إحتياطي قانوني: وهو الدي تفرضه السلطات النقدية؛
- إحتياطي نظامي: ويكون عندما يتضمن عقد الشركة ونظامها الأساسي نص يقضي بذلك؛
- إحتياطي اختياري: وهو الذي تقرره الجمعية العامة لمواجهة نفقات طارئة.
- **أرباح غير موزعة:** (محتجزة) يتم ترحيلها بناء علي قرار مجلس الادارة وموافقة الجمعية العامة كما قد يقوم البنك بتكوين احتياطات اخرى للطوارئ.[2]
- **مخصصات:** وهي عبارة عن مبالغ الخصم وتحتجز من أجل الإستهلاك أو تحديد مقابله نقص في قيمة الأصول أو التزامات معلومة لا يمكن تحديد قيمتها بدقة تامة.[3]
- **موارد أخرى:** هناك موارد اخرى تتاح لدى البنوك مثل القروض الحسنة من المساهمين.

ب. المصادر الخارجية تتمثل في:

ودائع تحت الطلب أو ودائع جارية تكون حساباتها بدون أي دخل تمكن المودعين من إدخار أموالهم اذن يقبل البنك هذه الودائع بوصفها قروض دون ان يدفع عنها فائدة يمكن للبنك ان يوضف هذه الودائع ويتحمل نتائج هذا التوظيف.[4]

الودائع الإستثمارية وتخضع لقاعدة الغنم بالغرم وفي حالة خسارة كبيرة يتحمل المودعين المبالغ المودعه في البنك و الباقي يتحمله اصحاب الأسهم.[5]

---

[1]– المارقي، عائشة الشرقاوي. **البنوك الاسلامية التجربة بين الفقه والقانون و التطبيق** (المركز الثقافي العربي، 2000)، ص17.

[2]– خالجي خديجة ،بن حبيب عبد الرزاق. المرجع سابق، ص 74.

[3]– شوقي بورقبة، المرجع سابق، ص62.

[4]– خالجي خديجة ،بن حبيب عبد الرزاق. نفس المرجع سابق، ص 74.

[5]– غريب، ناصر. "اصول البنكية الاسلامية وقضايا التشغيل دراسة تمزج بين معطيات الفكر ونتائج التطبيق تقابل بين البنكية التقليدية و البنكية الاسلامية و تقدم حلول للقضايا و المشكلات الرئيسية" (اتحاد البنوك العربي 2001)،ص 69.

2. إستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية

نظرا لتقيد البنوك الإسلامية بأحكام الشريعة الإسلامية فإن إستخداماتها للأموال تكون على النحو التالي:

- أرصدة نقدية حاضرة وتنقسم إلى نقدية بالصندوق ورصيد لدى البنك المركزي؛
- نقدية بالصندوق لا يوجد أي إختلاف بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في ذلك أما قيمة المبلغ في الصندوق قد تختلف من بنك إلى اخر؛
- أرصدة لدي البنك المركزي لا يوجد إختلاف في النسبة المفروضة من البنك المركزي على البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية سواء على الودائع الجارية أو الودائع الإستثمارية؛
- أرصدة لدى البنوك الأخرى وتكون هذه الحسابات بين البنوك الإسلامية فيما بينها اذا توفرت المعلومات بينها ويكون داخل الدولة أو خارجها؛
- أرصدة لدى المرأسلون في الخارج قد لا توجد بنوك أو فروع للبنوك الإسلامية في بعض الدول فتتخذ هذه البنوك الإسلامية مرأسلين لها من بنوك تقليدية وقد صدر بذلك فتوى من المؤتمر الثالث للمصرف الإسلامي بدبي عام 1985 غير أنها تعقد معها إتفاقية بأن الأرصدة الدائنة في البنوك التقليدية لا تدفع عليها هذه الاخيرة فوائد واذا أصبح حساب البنك الإسلامي مدينا فلا يجب على البنك التقليدي أن يحسب فوائد.[1]

سادسا: أنواع البنوك الإسلامية وفلسفة عملها

1. أنواع البنوك الإسلامية : حسب الواقع العملي لبنوك الإسلامية توجد نوعين:

أ. حسب طبيعة الأعمال:

- بنوك إسلامية إجتماعية بالدرجة الأولى أي أن الهدف الأساسي هو هدف اجتماعي وهذا لا ينفي من أنها لا تستثمر أموالها في مشاريع إستثمارية ذات مردودية؛
- بنوك إستثمارية بالدرجة الأولى أي أن الهدف الأساسي هو هدف إستثماري وتعظيم الأرباح لتدعيم المركز المالي؛
- بنوك تنمية إسلامية هذا النوع من البنوك هدفه تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية وهذا لا ينفي أن بقية البنوك الإسلامية لا تسعى من أجل تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية ولكن يأخذ أولوية كبيرة عند هذا النوع من البنوك.

[1]– محمد نجاة الله، صديقي. "بحوث في النظام المصرفي الاسلامي" سلسلة ابحاث مركز الاقتصاد الاسلامي (مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، 2003) ،ص 28.

ب. بنوك إسلامية متعددة الأنشطة: وهي بنوك تقوم بمختلف الأعمال المصرفية والمالية والجارية والإستثمارية والسرية وفقا الأحكام الشريعة حسب صيغة المساهمين:

- بنوك إسلامية خاصة سواء كانت محلية أو دولية؛
- بنوك إسلامية عامة تعود ملكيتها للدولة؛
- بنوك مختلطة ملكيتها بين الدولة والخواص.[1]

2. فلسفة البنوك الإسلامية: تقوم فلسفة البنوك الإسلامية على مبادئ الشريعة الإسلامية التي تقضي مجموعة بالتقيد لمجموعة القواعد والاسس أهمها:

- مبدأ الغنم بالغرم؛
- أن يكون مصدر المال وتوظيفه حلال؛
- تهدف إلى تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية؛
- للمحتاجين حق في أموال القادرين عن طريق الزكاة؛
- تعبئة الموارد و المساهمة في محاربة الاكتناز.[2]

المطلب الثاني: أنواع المنتجات في البنوك الإسلامية

لمعرفة العمل الاداري وما تقوم به البنوك الإسلامية من أنشطة إستثمارية وجب علينا التعرض على أنواع المنتجات في البنوك الإسلامية.

أولا: منتجات مالية تقوم على اصول حقيقية (عقود البيوع والاجارة)

1. المرابحة: هو عقد يبيع بموجبه البنك الإسلامي للعميل أصلا من نوع معين في حوزته بسعر تكلفة مضافا اليها هامش ربح، أما عقد المرابحة لأمر بالشراء فيكون بناء على وعد بالشراء من قبل العميل يكون ملزما على التنفيذ وقد لا يكون ملزما (حسب العقد) وتتمثل شروط بيع المرابحة في تحديد وبيان الثمن الأول (ثمن شراء السلعة + تكاليف الاضافية) تحديد دقيق، ان يكون الربح معلوم (تفسد المرابحة اذا كان الربح غير معلوم)، يجب ان يكون البائع قد اشترى السلعة أصلا بعقد صحيح. هناك نوعين: مرابحة للامر بالشراء، مرابحة بدون طلب من المشتري.[3]

---

[1]– محمد، زعير."العلاقة بين البنوك الاسلامية والبنوك التقليدية بحث مقدم الى مؤتمر دور المؤسسات المصرفية الاسلامية في الاستثمار والتنمية" (08-09 ماي 2002، الشارقة، عدد252، مجلد22)، ص211/210.

[2]– محمد ابراهيم، ابو شاوي. **البنوك الاسلامية بين النظرية والتطبيق** (القاهرة: دارالنهضةالعربية، 2000)، ص31.

[3]– عائشة البرقاوي المارقي، المرجع سابق ، ص 35.

2. **السلم:** هو اتفاق لشراء سلعة من نوع معين بكمية موجودة محددة بسعر محدد مسبقا تسلم في تاريخ مستقل محددا، يتحمل البنك الإسلامي بصفته المشرع كامل سعر الشراء. وتتمثل شروط التمويل بالسلم في الصيغة وهي الايجاب والقبول، العقدان، رأس المال والمسلم فيه. هناك نوعين للتمويل بالسلم السلم العادي، السلم الموازي.[1]
3. **الاستصناع:** هو عقد بيع عين مما يصنع صنعا يكون فيه البائع الصانع الذي يلتزم بصنع العين الموصوفة بالعقد بمواد من عنده مقابل ثمن معين. يجب ان يحدد في العقد نوعية وكمية وطبيعة وخصائص الشيء الواجب صنعه، يجب ان تكون مادة الاستصناع والعمل من الصانع وإلا كانت اجارة، يجب ان يكون الأجل محدد الاستلام، هناك نوعان: الاستصناع العادي، الاستصناع الموازي.
4. **الاجارة:** حيث تنفي ملكية العين للمالك ولكن تنتقل المنفعة من العين إلى المستاجر ويتحمل البنك جميع الالتزامات والمخاطر المتعلقة بالاصل المؤجل.[2]

ثانيا: منتجات تقوم على المشاركة في الأرباح

1. **المشاركة:** وهي اتفاق بين البنك الإسلامي والعميل للمساهمة في رأس المال بنسبة متسأوية أو متفأوتة في مشروع. هناك نوعين للمشاركة مشاركة في رأس مال المشروع ؛مشاركة على اساس صفقة منتهية (متناقصة). تتمثل شروط المشاركة في: ألا يشترط تساوى مقدار المال المقدم من كليهما، ان تكون الخسارة تقدر حصة كل شريك في رأس المال، ان يكون يد كل شريك يد امانة في أموال الشركة.[3]

ثالثا: منتجات مالية تقوم على الأوراق المالية :

1. **الصكوك :** تمثل حصة ملكية تحاملها في جزء الاصل موضوع الصكوك.

رابعا: منتجات مالية تقوم بالاكتتاب

هناك العديد من المنتجات المالية التي تقوم على البنوك الإسلامية باصدارها ويتم تداولها في الأسواق المالية منها:

1. **شهادات الاستثمار القابلة للتداول:** يصدرها البنك الإسلامي وفقا لنظام المضاربة الشرعية لتمويل مشروعات إستثمارية طويلة الأجل وهي نوعين:

[1]– محمد محمود العجلوني،المرجع السابق، ص 29.

[2]– محمد، بوجلال. **البنوك الاسلامية مفهومها نشاطها تطورها** (الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1900)، ص35.

[3]– محمد محمود العجلوني، نفس المرجع السابق، ص 29.

- شهادات إستثمارية مخصصة؛
- شهادات إستثمارية عامة.

2. **وثائق وصناديق استثمار:** هي وثائق تصدرها هذه الصناديق مقابل أموال المستثمرين وفقا لنظام المضاربة وهي نوعين:

- وثائق الادارة وهي حصة البنك في هذه الصناديق وتسمح له حق ادارة هذه الصناديق؛
- وثائق المضاربة وتمثل حصة المستثمرين لا تعطى لاصحابها التدخل في الإدارة.[1]

3. **أسهم شركات المساهمة:** تصدرها الشركات المساهمة بنسها البنك الإسلامي مقابل رأس المال وهي ثلاث أنواع من الإصدارات:

- أسهم تاخير تمويلين شراء اصول رأس مالية وتاخير بعقد طويل الأجل؛
- أسهم Bot لتنفيذ مشروعات تبين حصة من خلال شركات لهذا الغرض؛
- أسهم رأس مال المخاطر تستمر في مشروعات قصيرة ومتوسطة الأجل.

المطلب الثالث: تطور الصناعة البنكية الإسلامية

تطورت الصناعة البنكية الإسلامية على الصعيدين العالمي والعربي بسبب مكانتها البارزة ودورها القيادي في تحقيق النمو البنكي والتنمية الإقتصادية:

أولا: أسباب انتشار البنوك الإسلامية: يرجع اسباب انتشار البنوك الإسلامية إلى:

- وجود جاليات إسلامية كبيرة في جميع انحاء العالم؛
- زيادة حجم الفوائض المالية في الدول الإسلامية؛
- طبيعة عمل البنوك الإسلامية من حيث مشاركتها للمخاطر.[2]

ثانيا: معوقات البنوك الإسلامية: يتخلل عمل البنوك الإسلامية العديد من المعوقات نوجزها في ما يلي:

- نقص الكوادر اللازمة للعمل في البنوك الإسلامية؛
- الاعلام المحدود عن البنوك الإسلامية؛
- موقف البنوك المركزية من البنوك الإسلامية؛
- القدرات الهائلة للأجهزة المالية العالمية على الاعلام المضاد لفكر وحركة البنوك الإسلامية.[3]

[1]– محمد بوجلال، المرجع السابق، ص36.

[2]– محمد محمود العجلوني،المرجع السابق، ص 30.

[3]– شهاب احمد العزيزي، المرجع سابق، ص ص31–33.

ثالثا: تأسيس البنوك الإسلامية

لتاسيس بنك اسلامي لابد من توفر الاطار القانوني المتكون من عقد التاسيس، الذي يوضح اسم البنك ومقره واغراضه ورأس ماله والاعضاء المؤسسين.

1. **النظام الأساسي:** ويتضمن الهيكل الاداري والنظام المحاسبي والاجهزة الاستشارية للبنك وهيئة الرقابة.
2. **مراحل انشاء البنك الإسلامي:** فهي كالتالي:

- دراسة الجدوى الإقتصادية؛
- الحصول علي الموافقات الرسمية والرخص المطلوبة؛
- طرح الأسهم للاكتتاب العام؛
- اعداد الهيكل واللوائح التنظيمية والادارية للبنك؛
- التعبئة البشرية؛
- تجهيز المباني واعتماد النماذج المصرفية؛
- التدريب والتاهيل؛
- التشغيل التجريبي؛
- الترويج للبنك؛
- الافتتاح وممارسة العمل الفعلي.

رابعا: مقارنة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية

1. من حيث النشاة: البنوك التقليدية عريقة ظهرت ضمن التطور التاريخي للنظم التقليدية آخرها الصرافة اما البنوك الإسلامية ظهرت نتيجة تطورات سياسية إجتماعية دينية.
2. أساس التعامل: تقوم علي أساس تطبيق احكام الشريعة الإسلامية اما التقليدية تتم على أساس الفائدة المصرفية.
3. الإيراد: تطبيق قاعدة الغنم بالغرم وقبول النتائج سواء كانت ربح أو خسارة اما في البنوك التقليدية مبني على أساس الفائدة المصرفية محدد ومتفق عليه مسبقا.
4. النقود: في البنوك الإسلامية وسيلة توسط في المبادلات ومقياس للقيم (التجارة بالنقود) اما في البنوك التقليدية سلعة يتم الاتجار بها ويتم تحقيق ربح من الفارق بين الفائدة المصرفية الدائنة والمدينة.
5. أشكال التمويل: على أساس البيوع والاجارة والمشاركة على أساس الاقراض في شكل قروض أو تسهيلات غير مباشرة التكافل الاجتماعي اما في البنك التقليدي في صورة تبرعات.

6. الهيكل التنظيمي: لا يوجد جاري مدين قسم البيوع والمشاركات – لجنة الفتوى صندوق القرض الحسن الزكات الغارمين اما في البنك التقليدي قسم (الادارة) القروض والجاري مدين من اقوى الأقسام.
7. التخصص: البنوك الإسلامية يغلب عليها طابع البنوك الشاملة اما البنوك التقليدية تقوم علي اساس الفائدة المصرفية.[1]

المبحث الثالث: النوافذ الإسلامية

يتنأول هذا المبحث بعض المفاهيم الخاصة بالنوافذ الإسلامية، كذا معرفة دوافع ومتطلبات فتح هذه النوافذ، وغير ذلك من المفاهيم التي تساعد على تكوين فكرة واضحة عن تلك النوافذ وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول: ماهية النوافذ الإسلامية.

سنتطرق في هذا المطلب إلى التطرق إلى مفهوم النوافذ الإسلامية، للوقوف على مدلولها ونشأتها والأسباب التي دعت إلى نشأتها، وكذا أهدافها وخصائصها.

أولا: مفهوم النوافذ الإسلامية:

سنحاول استعراض أهم تعاريف النوافذ الإسلامية، وكذا ونشأتها وأسباب نشأتها وكذا أوجه الإختلاف بينها وبين نوافذ البنوك التجارية:

1. تعريف النوافذ الإسلامية:

تعددت التعاريف حول مفهوم النوافذ الإسلامية، فقد عرفها البعض بأنها الفروع التي تنتمي إلى البنوك التجارية وتمارس جميع الأنشطة المصرفية طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية.[2]

ويعرفها البعض بأنها؛ قيام البنك التجاري بتخصيص جزء أو حيز في الفرع التجاري لكي يقدم المنتجات المصرفية الإسلامية إلي جانب ما يقدمه هذا الفرع من المنتجات التقليدية.[3]

يمكن أن تكون النافذة الإسلامية بحكم التعريف دائرة أو قسم أو حتى شركة تمويل منفصلة أنشأتها مؤسسة مالية تقليدية تقدم منتجات وخدمات إسلامية للعملاء الذين يفضلون التمويل الإسلامي على التمويل التقليدي.[4]

---

[1]– محمد محمود العجلوني، المرجع سابق، ص ص 121–132.

[2]– أحمد حسين، خلف الدخيل. "النوافذ الإسلامية في المصارف الحكومية العراقية"، دراسة اقتصادية إسلامية (العدد19، المجلد3،2001)،ص33.

[3]– مصطفى إبراهيم، محمد مصطفى." تقييم ظاهرة التحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية دراسة تطبيقية عن تجربة بعض البنوك الإسلامية". رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير.(الجامعة الأمريكية المفتوحة، القاهرة، 2006)، ص109.

[4]-Looking for the Perfect Islamic Window, "Global Islamic Finance Report "(GIFR 2014),p110.

تعني النوافذ الإسلامية عموما أن تقوم البنوك التجارية بتخصيص جزء أو مساحة في الفروع التجارية لتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية وكذلك تقديم الخدمات التقليدية تهدف هذه الطريقة في المقام الأول إلى تلبية احتياجات بعض العملاء الذين يرغبون في التعامل مع النظام المصرفي الإسلامي حتى لا تتحول إلى صفقة مع البنوك الإسلامية.[1]

من التعاريف السابقة يمكن تحديد مفهوم النوافذ الإسلامية بأنها كيان مالي مملوكة لبنك تقليدي، مستقلة في نشاطها عن نشطات البنك الأم، تقوم بجذب المدخرات واستثمارها وتقديم الخدمات المصرفية طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية تحت رقابة هيئات شرعية مختصة، وفي ظل القوانين النافذة.

ومن هذه التعاريف نستطيع أن نستكشف عناصر النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية بشكل عام، وهذه العناصر هي:

- تكوين النافذة لقسم أو شعبة أو وحدة تابعة إداريا للبنك أو لفرعه التقليدي، وهذا العنصر يبرز كذلك من الناحية المكانية في النافذة إذ يتطلب أن تكون النافذة مرتبطة مكانيا بالبنك؛
- تخصيص مبلغ معين ليكون رأسمال النافذة أو لمجموعة النوافذ في البنك التجاري بحث تستطيع النافذة تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية بهامش من الاستقلالية عن رأسمال البنك التجاري؛
- ممارسة الصيرفة الإسلامية، ويشمل هذا العنصر قيام النافذة الإسلامية بكافة أعمال البنوك الإسلامية المعروفة، حيث تتصرف من حيث تقديم الخدمات كأنها بنك إسلامي مستقل؛
- الخضوع لرقابة واشراف هيئة رقابية شرعية خاصة بالنافذة يتم تشكيلها من قبل البنك التجاري الذي تتبعه النافذة، بغض النظر عن عدد أعضاء الهيئة مادام يزيد على ثلاثة أشخاص من المختصين في الأمور الشرعية ومن الذين لهم خبرة في المجالات المصرفية؛
- الخضوع لأحكام القانون، إذ ينبغي أن تكون النافذة خاضعة وملتزمة بأحكام القوانين النافذة في البلاد التي تعمل فيها دون أن تخالف أحكام الشريعة الإسلامية في تعاملها المصرفي وهذا العنصر ضروري لإضفاء الصفة القانونية على عمل النافذة وعدم تعرضها للمسائلة القانونية.[2]

[1]-Farooq Salman Alani, HishamYaacob" .Traditional Banks Conversion Motivation into Islamic Banks:Evidence from the Middle East Department of Accounting & Finance", (Faculty of Business, Economics &Policy Studies, University of Brunei Darussalam, Brunei Darussalam,2012), p89.

[2]– خلف، الدخيل. "النوافذ الإسلامية في المصارف الحكومية العراقية"، دراسة اقتصادية إسلامية (العدد19، المجلد3،2011)، ص ص 53–54.

2. نشأة النوافذ الإسلامية:

إن فكرة إنشاء نوافذ للمعاملات الإسلامية التابعة للبنوك التجارية تعود إلى بدأية ظهور البنوك الإسلامية، فعندما بدأت فكرة إنشاء البنوك الإسلامية تنتقل من الجانب النظري إلى الواقع العملي في مطلع السبعينات قامت بعض البنوك التجارية بالتصدي لهذه البنوك ومحأولة التشكيك في مصداقية العمل فيها والأساليب الإستثمارية التي تطبقها، وعندما باءت تلك المحأولات بالفشل تقدمت بعض البنوك التجارية باقتراح فتح فروع تابعة لها تقدم الخدمات المصرفية الإسلامية.[1]

إلا أن هذا الاقتراح لم يصل إلى حيز التطبيق إلا عندما أدركت البنوك التجارية مدى الإقبال على البنوك الإسلامية وحجم الطلب المتنامي لمختلف شرائح المجتمع على الخدمات المصرفية الإسلامية، عندها قررت بعض البنوك التجارية خوض غمار هذه التجربة فقامت بإنشاء فروع تابعة لها تتخصص في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية.

وقد كان مصرف مصر في طليعة البنوك التجارية التي اتجهت إلى إنشاء فروع تقدم خدمات مصرفية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، حيث قام بنك مصر في عام 1980م بإنشاء أول فرع يقدم الخدمات المصرفية الإسلامية وأطلق عليه اسم "فرع الحسين للمعاملات الإسلامية.

وقد أدى تشجيع البنك المركزي المصري لهذا الاتجاه إلى قيام العديد من البنوك التجارية هناك إلى إنشاء فروع تتخصص في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية، الأمر الذي ترتب عليه ارتفاع عدد الفروع الإسلامية التي تم الترخيص بإنشائها خلال عامي 1981/80م إلى خمس وثلاثين فرعاً تتبع عدداً من البنوك التجارية كبنك مصر و بنك التجارة والتنمية و بنك التنمية الوطني وبنك النيل وغيرها، كما اتخذت بعض هذه البنوك قراراً بإنشاء وحدات للخدمات الإسلامية بكل فرع من فروعها التجارية التي تنشأ في المستقبل.[2]

وفي المملكة العربية السعودية كان للبنك الأهلي التجاري السبق في خوض غمار هذه التجربة حيث قام في عام 1987م بإنشاء أول صندوق إستثماري يعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية وهو صندوق المتاجرة العالمية في السلع، ثم تلي ذلك قيام البنك بإنشاء أول فرع إسلامي وكان ذلك في عام 1990م، ونظراً للإقبال المتزأيد على هذا الفرع قام البنك الأهلي بإنشاء عدة فروع لتقديم الخدمات

[1]– عبد اللطيف، جناحي. "إستراتيجية البنوك الإسلامية وأهدافها". بحوث مختارة من المؤتمر العام الأول للبنوك الإسلامية. (مصر: الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية،1987)، ص 227.

[2]– سمير مصطفى، متولى." فروع المعاملات الإسلامية مالها وما عليها". مجلة البنوك الإسلامية (العدد 34، مصر: الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية ، فبراير 1984م)، ص27.

المصرفية الإسلامية. ومع التوسع في إنشاء الفروع الإسلامية قام المصرف في عام 1992م بإنشاء إدارة مستقلة للإشراف على تلك الفروع التي تجأوز عددها ست وأربعون فرعاً إسلامياً موزعة على مختلف مدن المملكة،هذا بالإضافة إلى الفروع الإسلامية التابعة للبنوك التجارية الأخرى والتي قررت الدخول بشكل أو بآخر إلى ميدان العمل المصرفي الإسلامي كالبنك السعودي البريطاني والبنك السعودي الهولندي، وبنك الرياض وغير ذلك.[1]

أدى النمو والإقبال المتزأيدان على البنوك الإسلامية إلى اضطرار كثير من البنوك التجارية العالمية في أوربا وأمريكا، إلى تقديم العمل البنكي الإسلامي وذلك من خلال المشاركة في إنشاء وحدات تتعامل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية والمشاركة في تأسيس وادارة صناديق استثمار متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.[2]

3. أسباب نشأة النوافذ الإسلامية:

لقد تعددت الآراء حول الأسباب التي دعت العديد من البنوك التجارية لإنشاء نوافذ تتخصص في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية، وهذه الأسباب وإن اختلفت من بنك لآخر، إلا أنه بشكل عام يمكن حصر أهمها فيما يلي:[3]

- رغبة البنوك التجارية في تعظيم أرباحها وجذب المزيد من رؤوس الأموال الإسلامية للاستحواذ على حصة كبيرة من سوق رأس المال؛
- تلبية الطلب الكبير والمتنامي على الخدمات المصرفية الإسلامية؛ حيث أن شريحة كبيرة من الأفراد في كثير من المجتمعات الإسلامية تتحرج من التعامل مع البنوك التجارية؛
- الحيلولة دون تزأيد الحاجة لإنشاء المزيد من البنوك الإسلامية؛
- المحافظة على عملاء البنوك التجارية من النزوح إلى البنوك الإسلامية؛
- حب المنافسة والتقليد وعدم الرضا بغياب اسم البنك التجاري عن هذا الميدان الجديد؛
- سهولة سيطرة البنك الرئيسي على الفرع بالنسبة للسيطرة على بنك مستقل، هذا بالإضافة إلى سهولة الإجراءات القانونية لإنشاء فرع بالنسبة لتأسيس لبنك جديد؛

[1]– فهد، الشريف. "الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي". بحث القى في مؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي.(جامعة أم القرى–مكة المكرمة، 30ماي–02جوان،2005)، ص ص10–11.

[2]– مصطفى إبراهيم محمد مصطفى، المرجع سابق، ص44.

[3]– فهد الشريف، نفس المرجع سابق، ص ص11–12.

- وبالإضافة إلى الأسباب السابقة والتي تركزت بشكل أساسي في الجانب المادي وروح المنافسة، إلا أنه يجب عدم التقليل من الجانب العقائدي، إذ أن بعض البنوك التجارية يحركها في إنشاء الفروع الإسلامية بصفة أساسية الرغبة في التحول التدريجي نحو العمل بالنظام المصرفي الإسلامي؛
- بالنسبة للبنوك التجارية في الدول الغربية فإن التزايد المستمر والكبير في أعداد المسلمين في تلك الدول ورغبتهم للتعامل وفق النظام المصرفي الإسلامي هو السبب الرئيسي وراء إنشاء تلك البنوك لفروع تتعامل وفق أحكام الشريعة الإسلامية للاستفادة من أموال المسلمين هناك.

4. أوجه الإختلاف بين نوافذ المعاملات الإسلامية ونوافذ المعاملات التقليدية:

يمكن أيجاز أهم الفروق بين النوافذ الإسلامية والنوافذ التجارية في الآتي:

- التزام فروع لمعاملات الإسلامية بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وهنا غير وارد لدى الفروع التقليدية؛
- خضوع فروع المعاملات الإسلامية للرقابة الشرعية، وهذا غير وارد بالنسبة للفروع التقليدية؛
- تساهم فروع المعاملات الإسلامية فى مجال التنمية الإجتماعية والتوعية الدينية والدعوة الإسلامية، وهذا غير ملزم للفروع التقليدية.[1]
- يجب أن يلتزم العاملون بالفروع الإسلامية بالعقيدة الإسلامية وبالمثل الحسنة وبالسلوكيات السوية باعتبارهم من سفراء الدعوة الإسلامية، وربما يعمل بالفروع التقليدية غير المسلمين والتي تختلف عقيدتهم عن عقيدة المسلمين؛
- تتمثل أهم مصادر الأموال في فروع المعاملات الإسلامية فى الحسابات الإستثمارية، وفقا لعقد المضاربة الإسلامي، بينما يقابل ذلك في الفروع التقليدية الودائع وفقاً لعقد القرض بفائدة والتي تعتبر من الربا المحرم شرعاً؛
- تتمثل أهم صيغ إستخدامات (توظيف) الأموال بمعرفة فروع المعاملات الإسلامية فى المضاربة والمشاركة والمرابحة والسلم والاستصناع والإجارة والتي تقوم على ضوابط شرعية، بينما يقابل ذلك في الفروع التقليدية منح الائتمان وفقاً لعقد القرض بفائدة، ونسبة الاستثمارات المباشرة التي تقومبها الفروع التقليدية لا تزيد عن 5_10%.[2]

[1]– فادي ،محمد الرفاعي. **المصارف الإسلامية** (لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية، 2004)، ص70–71.

[2]– حسين حسين شحاتة، مرجع سابق، ص6.

- يحصل أصحاب الحسابات الإستثمارية في فروع المعاملات الإسلامية على نسبة شائعة من الأرباح المحققة وفقاً لعقد المضاربة، كما قد يخسرون إذا لم يحقق الفرع ربحاً، بينما يحصل المودعون في الفرع التقليدي على فائدة أو عائدات بصرف النظر عن نتيجة النشاط سواء حقق ربحا أو مني بالخسارة؛
- إذا تعسر المدين في الفرع الإسلامي يعطى مهلة إذا ثبت ذلك باليقين، وإذا تبين أنه معسر ويماطل في السداد فيوقع عليه العقوبة والتي يقدرها أهل الخبرة، بينما في الفروع التقليدية يحسب على المدين التأخر فوائد بصرف النظر عن انه معسر أم مماطل.[1]

ثانيا: أهداف النوافذ الإسلامية:

وكان من بين الأهداف لإنشاء نوافذ المعاملات الإسلامية ما يلى :

- جذب شريحة من أصحاب المدخرات ورجال الأعمال الذين يرغبون في التعامل وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية؛
- مجاراة النهضة في العالم الإسلامي في مجال إنشاء البنوك الإسلامية؛
- الاستفادة من عاطفة المسلمين تجاه حب التعامل في مجال الحلال الطيب وتجنب الحرام الخبيث ولاسيما في ظل الصحوة الإسلامية؛
- رفع الحرج عن المسلمين من التعامل بالربا في المدن التي ليس فيها البنوك إسلامية؛[2]
- رغبة البنوك التجارية في منافسة البنوك الإسلامية بعد النجاحات التي حققتاه في جذب الموارد وإستخداماتها وتحقيق الأرباح؛
- المحافظة على عملاء البنك التجاري من جذب البنوك الإسلامية لهم ومحأولة استرجاع من فقدتهم؛
- اختبار تجربة البنوك الإسلامية وتقويمها من خلال إنشاء نوافذ إسلامية في البنوك التجارية؛
- الرغبة في تحول بعض البنوك التجارية بإتباع أسلوب التدرج.[3]

ثالثا: خصائص النوافذ الإسلامية:

[1]– فادي محمد الرفاعي، مرجع سابق، ص 71.

[2]– حسين حسين، شحاته. **المصارف الإسلامية بين الفكر والتطبيق** (القاهرة: مكتبة التقوى،2006)،ص 148–149.

[3]– لطفي ،محمد السرحي. "الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية ضوابط التأسيس وعوامل النجاح". **بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية اليمنية الواقع وأفاق المستقبل** (اليمن: 20 مارس،2010)،ص4.

تتميز النوافذ الإسلامية في البنوك التجارية ببعض الخصائص التي تميزها عن باقي الفروع التجارية في تلك البنوك، ومن أهم هذه الخصائص ما يلي:

- طبيعة عمل الفروع الإسلامية وجميع الأنشطة التي تقوم بها يراعى فيها أنت تكون متفقة مع أحكام الشريعة، وكذلك الفتاوى والقرارات والتوصيات الصادرة عن هيئات ومجالس ومجامع الفتوى المعاصرة المعنية بالمصارف الإسلامية؛
- يخضع العديد من الفروع الإسلامية لمراقب شرعي أو هيئة رقابة شرعية، أو ما يسمى أحيانا بالمستشار الشرعي، والذي يجب أن يطمئن من سلامة كل المعاملات ويعطى شهادة بذلك تنشر مع القوائم المالية، التبعية للبنوك التجارية من حيث التكييف القانوني والملكية حيث تظهر ضمن إطار الخريطة التنظيمية للبنك التجاري والذي يملك كذلك فروعاً تعمل وفقاً للطريقة التقليدية؛[1]
- تمارس فروع المعاملات الإسلامية جميع الأنشطة المصرفية ومنها على سبيل المثال: الخدمات المصرفية الاستثمارات والتمويل، ويضاف إليهما أنشطة الخدمات الإجتماعية مثل تحصيل الزكاة وصرفها، ومنح القروض الحسنة والمساهمة فى التنمية الدينية والدعوة الإسلامية؛

المطلب الثاني: دوافع فتح النوافذ الإسلامية.

تتلخص دوافع فتح البنوك التجارية نوافذ لتقديم خدمات مصرفية إسلامية إلى جانب التقليدية في النقاط التالية:

أولا: دوافع عقائدية:

ترتكز البنوك الإسلامية على أساس عقائدي تختلف عن البنوك التجارية، حيث يقوم على مبدأ الاستخلاف بأن ملكية المال هو الله سبحانه وتعإلى وللإنسان بالوكالة، ويعتبر العمل بأحكام الشريعة الإسلامية جزء من الأيمان وترك الربا والتخلص منه من أهم أسباب تحول البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية لتحقيق الأيمان بهذا المفهوم، فالبنوك الإسلامية تستمد أساسها العقائدي من الشريعة الإسلامية، وهو ما يعني أن لها أيديولوجية تختلف عن البنوك التقليدية في إطار عام يحكمها الالتزام بالشريعة الإسلامية.[2]

[1]– فهد الشريف، المرجع السابق، ص 14.

[2]– حسين حسين شحاته، المرجع سابق، ص ص 150-151.

ثانيا: دوافع شرعية: يعتبر سعر الفوائد كعامل ديني هو الدافع المباشر في تنمية الإسلامي الذي ساهم في انتشار الصيرفة الإسلامية في البلدان العربية الإسلامية وغير الإسلامية، وتحول أعمال المصرفية من الربوي إلى الإسلامي بما يتوافق والشريعة الإسلامية.[1]

ثالثا: دوافع اقتصادية:

تتمثل دوافع الإقتصادية في النقاط التالية:

- تلبية احتياجات العملاء من المنتجات البنكية، وأساليب الاستثمار المتوافقة وأحكام الشريعة الإسلامية؛
- انخفاض معدل المخاطرة وتحقيق أرباح إضافية، خاصة وان العمل البنكي الإسلامي يمثل مصدرا لمضاعفة الربحية من عوائد عمليات التمويل مقارنة بالتمويل التقليدي؛
- ضعف تدخل البنوك التجارية في السوق المصرفية وعجزها من مواجهة منافسة البنوك الأخرى، وتحول العديد من العملاء عنها نحو البنوك الإسلامية، مما زاد من انتشار المؤسسات الإسلامية بشكل كبير.[2]

المطلب الثالث: متطلبات فتح نوافذ إسلامية

يمكن تلخيص متطلبات فتح نوافذ المعاملات الإسلامية في ما يلي:

أولا: متطلبات قانونية: عبارة عن إجراءات تشريعية ينبغي على البنك الالتزام بها وتتمثل في:

- صدور قرار الترخيص عن الجمعية العمومية للبنك التجاري يتضمن الموافقة على فتح نافذة إسلامية ومن ثم مناقشة التعديلات الأساسية في عقد تأسيس النافذة الإسلامية بحيث:
- أن ينص العقد صراحة على عدم التعامل بالربا ومخالفة أحكام الشريعة في جميع المعاملات؛
- الفصل بين عمل البنك التجاري والنافذة الإسلامية في الأنشطة، الأهداف، والمنتجات.
- الحصول على الموافقة الرسمية للجهات القائمة على البنك التجاري ممثلة في البنك المركزي والذي قد يضع شروطا على البنك التجاري الالتزام بها نذكر منها:
- القيام بإجراء دراسة جدوى فتح نافذة إسلامية ووضع خطة زمنية متسلسلة إقامة عمل بنكي مزدوج؛
- إعداد لجنة لمتابعة الإجراءات والخطوات وعقد حملات إعلامية لتعريف العملاء بمعاملة النافذة الإسلامية في البنك التقليدي؛

---

[1]– معارفي مفتاح ، فريدة صالح. "نوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية: الدوافع والمتطلبات تجربة بنك بوميبترا التجاري نموذجا". **المجلة الدولية للبحوث الإسلامية والإنسانية المتقدمة** (العدد3، المجلد4، مارس،2014)، ص ص 269–270.

[2]– صالح معارفي ، مفتاح فريدة. "الضوابط الشرعية لنوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية دور الجنة الاستشارية الشرعية في بنك بوميبترا التجاري". **مجلة العلوم الإنسانية** (العدد34–35، بسكرة، جامعة محمد خيضر، مارس2014)، ص 153.

- تعديل عقد تأسيس بان يتضمن الالتزام بتطبيق أحكام الشريعة، وتشكيل هيئة رقابية شرعية؛
- تكليف إدارة الشؤون القانونية في البنك التجاري بدرأسة الجوانب القانونية لعملة التحول للعمل الإسلامي، والآثار القانونية المترتبة، وأي عقبات قانونية تواجه العملية.[1]

ثانيا: متطلبات شرعية:

يتوجب على البنك التجاري الأخذ بعدت متطلبات دينية عند فتحه لنافذة المعاملات الإسلامية وضرورة الالتزام بها، تنحصر في:

- تعيين هيئة فتوى ورقابة شرعية متخصصة لها خبرة طويلة في المعاملات المالية تشرف على تنفيذ فتح النافذة الإسلامية؛
- تعيين مدققين شرعيين داخليين للتأكد من تطبيق أهداف الرقابة الشرعية الداخلية؛
- إلغاء المعاملات المخالفة للعقيدة الإسلامية في جميع صورها وأشكالها؛
- على إدارة البنك الفصل بين الموارد المالية المشروعة، وبين الموارد غير المشروعة.[2]

ثالثا: متطلبات إدارية:

يتطلب فتح نافذة إسلامية الأخذ بالإجراءات الإدارية، بعد تحقق المطلبين القانوني والشرعي في البنك الشروط التالية:

- تعديل عقد البنك ونظامه الأساسي ليكون مشروعا (نموذج بنكي مزدوج) ؛
- تعيين لجنة لإدارة عملية التحول يكون ارتباطها وثيقا بمجلس إدارة البنك تتولى المهام التالية:
- تحديد الإطار الزمني لعملية التحول،
- الإعلان عن المتطلبات الرئيسية المطلوب تحقيقها في الخطة،
- التهيئة المبدئية لكل العاملين بطبيعة العمل البنكي الإسلامي، وهو ما يتطلب في هذا الإطار:
- التعريف برسالة النافذة الإسلامية (بنك إسلامي مصغر)، مبادئها، وأهدافها؛
- توضيح مدى أهمية العمل البنكي الجديد، وشرح المهام المسندة إليهم؛
- توعية العاملين الجدد بأهمية الخدمات المقدمة للعملاء، المجتمع، والدولة ككل؛
- العمل على تنمية روح الانتماء والثقة اتجاه البنك؛
- المساعدة على تكييف العاملين بسهولة وسرعة مع ضوابط و أحكام العمل المحيطة بهم؛

[1]– معارفي فريدة، مفتاح صالح، المرجع سابق، ص270.

[2]– معارفي فريدة، مفتاح صالح، نفس المرجع سابق، ص271–270.

- إعادة النظر في معأيير اعتماد كفاءة العاملين بناءا على معيار القناعة ومدى الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية؛
- توفير الاحتياجات التدريبية للعاملين بعد فتح نافذة المعاملات الإسلامية مباشرة مراعاة لحاجة العاملين للمعلومات، والإجراءات الكافية لاستكمال معارفهم المصرفية والشرعية ومن أهم مجالات تأهيل العاملين نذكر ما يلي:
- إعداد برامج تدريبية متخصصة في العقود والضوابط الشرعية التي تحكم المعاملات البنكية؛
- تصميم برامج للعاملين متخصصة في دراسة الفرص الإستثمارية، والأساليب الحديثة لإعداد دراسة الجدوى، وأنواع صيغ التمويل وضوابطها الشرعية، والمعأيير المحاسبية الخاصة بها؛
- عقد ندوات ومؤتمرات تساهم في نشر المعرفة حول الصناعة المصرفية الإسلامية ومن المتطلبات الإدارية الأخرى في تأسيس نافذة إسلامية ضرورة موائمة نظام المحاسبة وطبيعة العمليات المصرفية الإسلامية من حيث الموارد والإستخدامات، وتتنوع الأدوات الإستثمارية وأسلوب معالجة الأيرادات والمصروفات وتوزيع الأرباح، ويتم تطبيق معأيير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية المتوافقة مع معأيير المحاسبة الدولية.[1]

المطلب الرابع: منتجات وضوابط تأسيس النوافذ الإسلامية ومعوقاتها.

سنحاول في هذا المبحث استعراض للمنتجات التي تقدمها فروع والنوافذ الإسلامية، وكذا الضوابط الشرعية اللازمة لتأسيسها كما نتطرق لمختلف المعوقات التي تواجها وسبل تذليلها.

أولا: المنتجات التي تقدمها النوافذ الإسلامية.

تقوم نوافذ المعاملات الإسلامية بتقديم مجموعة من الأنشطة المختلفة، والتي يمكن توضيحها في الشكل التالي :

[1]– صالح مفتاح، معارفي فريدة، المرجع سابق، ص272.

الشكل (02): أهم المنتجات التي تقدمها النوافذ الإسلامية

نشاط الخدمات المصرفية	نشاط الاستثمار والتمويل	نشاط الخدمات الاجتماعية والدينية
- فتح الحسابات الجارية؛ - فتح حسابات الادخار والاستثمار؛ - فتح حسابات الودائع الاستثمارية؛ - إصدار صكوك المضاربة الإسلامية؛ - إصدار خطابات الضمان؛ - فتح الاعتمادات المستندية؛ - تحصيل الشيكات والأوراق التجارية؛ - التحويلات الداخلية والخارجية؛ - إصدار الشيكات السياحية؛ - تأجير الخزائن الحديدية؛ - أعمال الصرافة؛ - إصدار بطاقات الائتمان؛ - خدمات شراء وبيع الأوراق المالية؛ - أي خدمات مصرفية أخرى تجيزها الشريعة الإسلامي.	- المرابحة لآجل لأمر بالشراء؛ - المشاركة الثابتة والمنتهية بالتمليك؛ - المضاربة المطلقة والمضاربة المقيدة؛ - الاستصناع والسلم؛ - الايجارة و الإجارة المنتهية بالتمليك؛ -المزارعة و المساقاة؛ - البيع بالتقسيط؛ - الاستثمارات في صناديق الاستثمار الإسلامي؛ - أي الاستثمارات أخرى تجيزها الشريعة الإسلامية	- تجميع الزكاة و إنفاقها في مصارفها الشرعية؛ - منح القروض الحسنة لذوي الحاجات الإنسانية؛ - خدمات تحفيظ القران الكريم ومسابقاته؛ - خدمات العمرة والحج؛ - دعم البحوث والدراسات في مجال المعاملات الإسلامية؛ - المساهمة في الدعوة الإسلامية؛ - المساهمة في الإغاثة الإسلامية.

المصدر: إعداد الطالبان بالاعتماد على حسين حسين شحاتة، مرجع سابق، ص7.

ثانيا: ضوابط تأسيس نوافذ المعاملات الإسلامية.

سنتطرق في هذا المطلب إلى ضوابط تأسيس نوافذ المعاملات الإسلامية، تتمثل في مايلي:

1. الضوابط الشرعية:

هناك العديد من الضوابط الشرعية، حيث يمثل الالتزام بها من أهم عوامل نجاحها وتتمثل في:[1]

- وجود توجه صادق للقيادات العليا للبنك التجاري ممثلاً في مجلس الإدارة في ممارسة العمل المصرفي الإسلامي وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية؛

[1]- لطفي محمد السرحي، مرجع سابق، ص ص 10-11.

- ويترجم صدق التوجه للقيادات العليا من خلال الاستعداد لتحميل أية تكاليف للالتزام بالضوابط الشرعية والتي قد تظهر أثناء ممارسة العمل، كان تقع مخالفات شرعية لعمليات إستثمارية فتجنب الأرباح الناتجة عنها لمخالفتها للشريعة؛
- كذا يترجم صدق التوجه بعدم التساهل في الالتزام الشرعي وتجنب استقصاد ارتكاب مخالفات شرعية كبيرة لأنها تشوه حقيقة الفروع الإسلامية ومصداقيتها؛
- كما يترجم صدق التوجه في إدراك وفهم قضية الحلال والحرام بالرغبة في الحلال والسعي إليه ونبذ الحرام واجتنابه؛
- أن الذي يتوج هذه الرغبة الصادقة هي تولد قناعة أن هذه الفروع الإسلامية تمثل خطوة نحو التحول الشامل للصيرفة الإسلامية؛
- تعيين هيئة رقابة شرعية دائمة وفعالة من العلماء الموثوق بهم وبعلمهم وخبراتهم في مجال العمل المصرفي الإسلامي، ووجود تدقيق شرعي داخلي مستمر على نشاط الفروع الإسلامية وتعمل على صياغة عقود الاستثمار والتثبت من صحة تطبيق عقود وصيغ الاستثمار التي تعمل بمقتضاها الفروع الإسلامية؛
- إن وجود هيئة فتوى ورقابة شرعية في الفروع الإسلامية مطلب شرعي هام ومرتكز أساس لعملها وتأكيد على استقلاليتها. حيث يولد وجودها ثقة عالية وطمأنينة لدى الناس من ثم الإقبال عليها والتعامل معها؛
- ضرورة الفصل التام بين أموال الفروع الإسلامية وأموال البنك التجاري وفروعه وأن يضع القائمون على البنك في نصب أعينهم أن هذا الفصل هو معيار حيوي لمصداقية العمل المصرفي الإسلامي الذي يتم من خلال الفروع الإسلامية للبنك التقليدي.
- اجتناب المحرمات خاصة الربا في جانبي جذب الودائع واستثمارها، واجتناب الغرر والجهالة في العقود وكذا في اجتناب بيع ما لا يملك، فيجب أن يكون التملك قبل التمليك فالشراء أولاً ثم البيع؛
- وهنا يأتي أهمية وجود هيئة رقابة شرعية وتدقيق شرعي لضمان عدم الوقوع في تلك المحرمات.

2. **ضوابط إدارية و ومالية ومحاسبية:** تتمثل في:

أ. **الاستقلال الإداري:** أن يكون للفرع أو النافذة عقود ونماذج عمل واليات تنفيذ خاصة بها معتمدة من الهيئة الشرعية، كما أن يكون لها إدارة مستقلة والموظفون يتبعون مباشرة لها حيث تستطيع أن تشرف على تحقيق الاستقلال المالي والمحاسبي وتشرف على إدارة الفرع أو النافذة الإسلامية، كما يجوز أن

تتبع هذه الإدارة إلى جهات إدارية أخرى اعلي من البنك (طالما أن المعاملات تنفذ داخل الفرع أو النافذة الإسلامية وتلتزم بالضوابط الشرعية وتبتعد عن المحرمات).[1]

ب. **استقلالية مالية ومحاسبية:** وتتمثل هذه الاستقلالية في أن تكون حسابات الفروع الإسلامية مستقلة عن حسابات الأم، وكذا فصل حقيقي بين مصادر الأموال لكل منهم وذلك من خلال الأنظمة والحاسوبية ووجود نظام محاسبي ودورة مستندية محاسبية مستقلة عن البنك الأم التقليدي. وهنا يجب التأكيد على عدم اختلاط مصادر كل من الفروع الإسلامية والبنك الأم وفروعه التجارية ، ومن ثم لا بد من وجود أيضاً من إدارة مالية ضمن هيكل الفروع الإسلامية تتولى إعداد القوائم واعداد ميزانية مستقلة المالية، أصولها وأيراداتها عن مصروفاتها وخصومها، والإشراف على الدورة المستندية في الفروع.

ج. **تخصيص رأس مال للنوافذ الإسلامية:** وذلك حتى تستطيع الفروع والنوافذ الإسلامية أيجاد الكيان الاعتباري لها وليقوم بتلبية احتياجات رجال الأعمال من استثمارات في المراحل الأولى لتأسيس الفروع الإسلامية فضلاً عن تكوين الأصول الثابتة من الأثاث والأنظمة. حتى تظهر هذه الفروع والنوافذ بمظهر البنك الإسلامي المتكامل.[2]

د. **تحديد علاقة واضحة بين الفرع الإسلامي و بنك الأم محكومة بالضوابط:** وتتمثل هذه العلاقة في فتح المجال إلى انتفاع الفروع الإسلامية بالخدمات المصرفية للبنك الأم، كتغطية شبكات المرأسلين مقابل أجور متفق عليها بين الطرفين، ومنع وضع فائض السيولة في الفروع الإسلامية لدى البنك الأم بفائدة مباشرة أو غير مباشرة والعكس يجوز للفروع الإسلامية توظيف فائض سيولة البنك الأم لديه بأساليب إستثمارية إسلامية على أن يتولى الفرع الإسلامي بنفسه هذا التوظيف دون تدخل من البنك الأم أو فرض شروط أو آليات تخالف أحكام الشريعة الإسلامية. ويكون من الأفضل إحاطة هيئة الرقابة الشرعية في الفروع بهذا الأمر حتى تتولى الرقابة الشرعية والتدقيق على سلامة تلك الإجراءات من العلاقة بين الفروع الإسلامية والبنك الأم؛

هـ. **إعداد كوادر من الموظفين فعالة وموالية ومؤمنة بمبادئ الصيرفة الإسلامية:** وذلك من خلال حسن اختيارهم وتعيينهم ومن خلال وضع برامج تدريبية مكثفة حول الصيرفة الإسلامية وخاصة حول الضوابط الشرعية وأدلة إجراءات العمل لصيغ التمويل الإسلامي.

---

[1]– صادق راشد، الشمري. **الصناعة المصرفية الإسلامية مداخل وتطبيقات** (عمان: دار اليازوري العملية للنشر والتوزيع ،2014)، ص 442.

[2]– لطفي محمد السرحي، مرجع سابق، ص11.

و. **وجود أدلة عمل واجراءات واضحة لأعمال الفروع الإسلامية والإستثمارية والمصرفية:** يتم إيجادها من خلال المكاتب الاستشارية المتخصصة في الصيرفة الإسلامية.[1]

ز. **ضوابط أخرى:** وتحكم فروع المعاملات الإسلامية ضوابط شرعية نذكر منها ما يلي:

- حصول فروع المعاملات الإسلامية مقابل تأدية الخدمات المصرفية على عمولة أو أجر أو إجارة وهذه جائزة شرعا ويؤديها الفرع وفقا لعقد الوكالة أو الإجارة؛
- يحكم حسابات الاستثمار (الإيداعات) عقد المضاربة حيث يعتبر أصحاب هذه الحسابات بمثابة "رب المال" ويعتبر الفرع الإسلامي" رب العمل" ويقسم الربح بينهما نسبة شائعة،
- ولا يضمن الفرع الإسلامي لا الربح ولا المال.[2]
- يحكم توظيف الأموال بمعرفة الفرع الإسلامي عقود المرابحة أو المشاركة أو المضاربة أو السلم أو الاستصناع أو الإجارة وهذه كلها جائزة شرعاً وفقا لقواعدها الشرعية.[3]
- يحكم توزيع الأرباح والخسائر بين أصحاب المال(المودعين) وبين الفرع الإسلامي مبدأ الغنم بالغرم والكسب بالخسارة والأخذ بالعطاء، والخراج بالضمان؛
- إذا اختلطت أرباح الفرع الإسلامي بمال حرام خبيث يجب تجنيبه وعدم توزيعه على أصحاب الحسابات الإستثمارية أو المساهمين ويتم التخلص منه في وجوه الخير من باب تطهير الأموال،لأن الله طيب لا يقبل إلا طيبا، وكل لحم نبت من حرام فالنار أولى به.[4]
- ليس هناك من حرج من تعامل فروع المعاملات الإسلامية مع البنوك التجارية ولكن طبقا لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية أو الأولى أن يكون تعامل الفروع الإسلامية مع شقيقاتها الإسلامية ولا سيما بعد ما انتشرت البنوك والفروع الإسلامية في كل مكان؛
- إذا ورد في النظام الأساسي لفروع المعاملات الإسلامية نص يخول لها بحساب الزكاة وانفاقها في مصارفها الشرعية فعليها الالتزام بذلك؛
- يحظر على فروع المعاملات الإسلامية التعامل مع غير المسلمين المحاربين مثل اليهود والصرب ومن يوالونهم أو يدعمهم أو يساعدهم مثل الأمريكان.[5]

---

[1]– لطفي محمد السرحي، المرجع سابق، ص12.

[2]– فادي ،محمد الرفاعي. **المصارف الإسلامية** (لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية، 2004)، ص72.

[3]– لطفي محمد السرحي، نفس المرجع سابق، ص 13.

[4]– فادي محمد الرفاعي، نفس المرجع سابق، ص ص 72–73.

[5]– حسين حسين شحاته، المرجع سابق، ص8.

- يحظر على فروع المعاملات الإسلامية التعامل بالربا أخذ أو عطاء أو توظيف الأموال في مجال الحرام والخبائث؛
- لا يجوز لهم خصم الكمبيالات والشيكات المؤجلة أو بيع الديون وما فى حكم ذلك لأن ذلك من المعاملات المحرمة شرعاً؛
- يجب على الفروع الالتزام بفتأوى هيئة الرقابة الشرعية باعتبارها ملزمة وليست اختيارية، أو استشارية؛
- لا يجوز لها التعامل مع رجال الأعمال الذين يقومون بأعمال لا تتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.[1]

المطلب الخامس: معوقات ومشكلات النوافذ الإسلامية وسبل تذليلها.

سنتطرق في هذا المطلب إلى مختلف المعوقات التي تواجه فتح النوافذ الإسلامية وسبل تذليلها.

أولا: معوقات النوافذ الإسلامية:

تواجه البنوك التجارية التي أقدمت على ممارسة العمل المصرفي الإسلامي العديد من المشكلات والعقبات التي تعوق طريق تحولها للمصرفية الإسلامية تتمثل أهم هذه المشكلات والعقبات في الآتي:

- معوقات إدارية.
- معوقات ذات صلة بالموارد البشرية.
- معوقات ذات صلة بالنظم والسياسات.

فيما يلي عرض سريع لأهم المشكلات والعقبات التي تواجه البنوك التجارية في طريق إنشاءها لفروع ونوافذ المعاملات الإسلامية.

1. معوقات إدارية:

عدم وضوح الرؤية على مستوى البنك ككل عن خطط الإدارة فيما يتعلق بإقدامها على تقديم الصيرفة الإسلامية، خاصة في حالة الرغبة في التوسع التدريجي في هذا التوجه مستقبلا. الأمر الذي قد يؤدى إلى غياب أو محدودية مشاركة الإدارات الأخرى في صياغة هذا التوجه. الأمر الذي يؤدى بدوره إلى بروز السلبيات التالية:

- تواضع القناعات الشخصية عند بعض المسئولين بسلامة هذا التوجه المزدوج للبنك؛
- ظهور احتكاكات عملية تمتد، كما سبقت الإشارة، لتشمل التنافس غير البناء بين القائمين على إدارة الفروع بشقيها الإسلامي والتقليدي؛

[1]– فادي محمد الرفاعي، نفس المرجع سابق، ص 73.

– ضعف الاستعداد لدى إدارات البنك الأخرى للمساعدة فى تطوير بدائل إسلامية لمنتجاتها.

2. معوقات ذات صلة بالموارد البشرية:

هذه النوعية من المعوقات تزداد ظهورا في حالة تحويل الفروع وكلما زادت ضبابية الرؤية نحو الأسباب الحقيقية لتقديم العمل المصرفي الإسلامي في البنك. فبالإضافة إلى محدودية الكوادر البشرية ذات الخبرة في أدوات الخزينة وخدمات الاستثمار والتمويل، نجد أن هذه الضبابية في الرؤية قد تؤدى إلى حالة من عدم التأكد. لدى العاملين في البنك وشيوع "الإشاعات" وتدنى الروح المعنوية بينهم كما تنعكس هذه الرؤية غير الواضحة في محدودية الموارد المالية التي يتم تخصيصها لتدريب العاملين في البنك على طبيعة وأدوات العمل المصرفي الإسلامي، فتنشأ فجوة بين الأهداف والوسائل مما يضيف إلى الشعور بالحيرة وعدم التأكد.

3. معوقات ذات صلة بالنظم والسياسات:

تشير التجربة إلى أن الكثير من البنوك التي رغبت في تقديم الصيرفة الإسلامية فيها جنبا إلى جنب مع الصيرفة التجارية لا تعطى انتباها كافيا للأمرين التاليين :

– عدم ملائمة النظام المحاسبي المعمول به بأسس تقليدية مع متطلبات العمل المصرفي الإسلامي؛

– التباطؤ أحيانا في تلبية احتياجات التطبيق المصرفي الإسلامي من نظم واجراءات فنية، الأمر الذي ينعكس على العمل نفسه وتعقيد في الإجراءات والضعف النسبي لمستوى خدمة العملاء.[1]

يمكن تلخيص أهم المعوقات ومشكلات إنشاء الفروع والنوافذ الإسلامية وسبل تذليلها في ما يلي:

– غياب قضية الحلال والحرام في مفهوم معظم القائمين على شؤون البنك الرئيسي التقليدي.

– غياب نمط أو نموذج عملي أو تطبيقي لتنفيذ المعاملات المصرفية طبقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وهناك اجتهادات بعضها خاطئ؛

– عدم وجود العنصر البشرى المؤمن برسالة البنوك الإسلامية ويلتزم بالقيم والمثل والأخلاق الإسلامية والسلوك السوي المستقيم؛

– واتقان وطبقاً عدم الاهتمام بتدريب العنصر البشرى على كيفية القيام بعمله بكفاءة لأحدث الأساليب المعاصرة على منوال وطبقاً لما يحدث في البنوك التجارية؛

[1]– لطفي محمد السرحي، المرجع سابق، ص20.

- عدم اطمئنان معظم المتعاملين والجمهور إلى سلامة معاملات الفروع الإسلامية من الناحية الشرعية بسبب أنها تابعة لبنوك تقليدية تتعامل بالربا أخذا أو عطاءا؛
- تتم بعض المعاملات بين الفروع الإسلامية والمركز الرئيسي التقليدي على أساس سعر الفائدة المدينة والدائنة وهذا مخالف لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية؛
- لا توجد هيئة رقابة شرعية في معظم الفروع الإسلامية، ولكن يوجد ما يسمى المستشار الشرعي الذي يرجع إليه أحياناً عند الحاجة ولا يقوم بأعمال الرقابة الشرعية؛
- الافتراء على الفروع الإسلامية بالقول بأنها لا تحمل إلاّ اللافتة فقط ولا يوجد إختلاف بينها وبين الفروع التجارية؛[1]

ثانيا: أهم المشكلات التي تواجه نوافذ المعاملات الإسلامية: يمكن تلخيص أهم المشكلات في مايلي:

- مشكلة عدم اهتمام المركز الرئيسي بالفروع والنوافذ الإسلامية والنظر إليها من منظور الربحية ليس من منظور مدى الالتزام بأحكام وقواعد الشريعة الإسلامية؛
- مشكلة تحويل فائض السيولة من الفروع الإسلامية إلى المركز الرئيسي التقليدي ويحصل مقابل ذلك على جائزة "فائدة"؛
- مشكلة التركيز على صيغة المرابحة لأجل للآمر بالشراء، وأحيانا يتم تنفيذها بأساليب غير شرعية مما يثير العديد من الشبهات الإسلامية والاعتقاد بأنها لا تختلف كثيراً عن الفروع التجارية؛
- مشكلة جهل معظم العاملين بفروع المعاملات الإسلامية بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، اعتقاد من بعضهم بأنها لا تختلف عن الفروع التجاري؛
- مشكلة جدوى الديون التي على المتعاملين المتأخرين عن طريق زيادة الأجل نظير زيادة الدين، وهذا من الربا المحرم شرعاً ويطلق عليه ربا النسيئة أو ربا الجاهلية؛
- مشكلة عدم التزام بعض العاملين بالقيم والأخلاق الإسلامية.[2]

ثالثا: سبل تذليل المعوقات ومعالجة المشكلات: ويمكن تذليل المعوقات ومعالجة المشكلات السابقة على النحو التالى:

- حسن انتقاء العنصر البشرى العامل بالفروع والنوافذ الإسلامية على أساس القيم والأخلاق الفاضلة؛
- الاهتمام بالرقابة الشرعية عن طريق إنشاء وظيفة المراقب الشرعي الدائم بالنوافذ الإسلامية؛

[1]– حسين حسين شحاتة، المرجع سابق، ص158.

[2]– فادي محمد الرفاعي، المرجع سابق، ص 74.

- عمل دورات تدريبية مكثفة ومستمرة للعاملين بالنوافذ الإسلامية تشمل الجوانب الشرعية المصرفية والإستثمارية وفقاً للأصول الشرعية والمعاصرة الفنية؛
- تحقيق الاستقلال التام للنوافذ الإسلامية عن المركز الرئيسي التقليدي ولاسيما في مصادر الأموال وإستخداماتها ويكون له كيان قانون مستقل؛
- الدعوة إلى التعامل مع البنوك والفروع والنوافذ الإسلامية، وتجنب التعامل مع الفروع التجارية الربوية؛
- اهتمام وسائل الإعلام بالبنوك الإسلامية بالرد على الافتراءات والشبهات التي تثار حوله[1].

المطلب السادس: الآثار الإقتصادية لإنشاء النوافذ الإسلامية ووصأيا إلى المعنيين والعاملين بها :

إن الجدل الواسع الذي تحظى به ظاهرة فتح البنوك التجارية لفروع ونوافذ إسلامية يستدعي الوقوف على معرفة الآثار الإقتصادية المترتبة عنها، واستعراض مجموعة من الوصأيا للعاملين بها.

أولا: الآثار الإقتصادية لإنشاء النوافذ الإسلامية: إن إنشاء البنوك التجارية لفروع تقدم الخدمات المصرفية الإسلامية يترتب عليه العديد من الآثار الإقتصادية الأيجابية، ويمكن أيجاز أهم تلك الآثار على النحو التالي:

- أن هناك شرائح كبيرة من أفراد المجتمعات الإسلامية ترغب بالبديل الإسلامي للبنوك التجارية، وهو الأمر الذي أكده الإقبال الكبير على الفروع الإسلامية في ظل غياب المصارف الإسلامية؛
- يمكن أن تكون الفروع الإسلامية خطوة أيجابية للتحول إلى العمل بالنظام المصرفي الإسلامي، كما قد يؤدي نجاح تلك الفروع إلى تحول البنوك التجارية الأخرى إلى بنوك إسلامية، إلا أنه يجب متابعة هذه الظاهرة حتى لا تكون مجرد ظاهرة شكلية الغرض منها إستنزاف المزيد من أموال المسلمين وثرواتهم.[2]
- إن إقدام البنوك التجارية على فتح نوافذ إسلامية متخصصة أو تقديم منتجات مصرفية متوافقة مع إحكام الشريعة الإسلامية إنما هو اعتراف عملي منها بنجاح النظام المصرفي الإسلامي ودحض للأسطورة التي يتمسك بها الغرب وهي" لا اقتصاد بدون بنوك ولا بنوك بدون سعر فائدة "، ومن ناحية أخرى فإن إنشاء الفروع والوحدات الإسلامية في البنوك التجارية في الغرب يعتبر مكسباً دعائياً كبيراً للإسلام ورداً عملياً على المشككين في صلاحية الإسلام للتطبيق في الحياة العملية، وأدى إلى التقليل من حدة العداء للمصارف الإسلامية.

[1]- حسين حسين شحاتة، المرجع سابق، ص159-160.

[2]- فهد الشريف، المرجع سابق، ص42-43.

- السماح بإنشاء الفروع الإسلامية في العديد من الدول العربية والإسلامية يدل على أن السلطات النقدية في تلك الدول بدأت تقتنع والله الحمد بجدوى ونجاح النظام المصرفي الإسلامي وبأهمية البنوك الإسلامية ودورها في تنمية المجتمع، وأن المصارف الإسلامية إنما هي قوة دافعة للاقتصاديات النامية لتخطي العقبات التي تواجه تلك الإقتصاديات؛
- إقدام البنوك التجارية على فتح فروع إسلامية سيجعلها توظف ما تملكه من تكنولوجيا متطورة في هذا المجال وما لديها من خبرات طويلة لتطوير و تفعيل أداء الخدمات المصرفية الإسلامية؛
- إن الإقبال المتزأيد على الخدمات المصرفية الإسلامية وصيغ الاستثمار الإسلامي سيؤدي في المدى الطويل إلى إعادة توزيع الودائع بين النظام المصرفي الإسلامي والنظام البنكي التجاري بحيث يتوسع الأول على حساب الثاني إذا أحسن القائمون على البنوك الإسلامية الاستفادة من هذه الفرصة .

ثانيا: وصايا إلى المعنيين والعاملين بنوافذ المعاملات الإسلامية: هنا سنعرض أهم الوصايا للمعنيين:

الوصية الأولى إلى البنك المركزي: التأكيد على استقلالية فروع المعاملات الإسلامية عن المركز الرئيسي التقليدي بأن يكون لها شخصية اعتبارية "قانونية" خاصة بها، وبأن يكون المركز الرئيسي شركة قابضة، وأن يكون هناك قوانين خاصة بالرقابة والإشراف على المعاملات الإسلامية تتفق مع طبيعتها الخاصة.

الوصية الثانية إلى إدارة المركز الرئيسي بالبنك التقليدي: الحرص التام على عدم اختلاط أموال وأرباح الفروع الإسلامية بأموال وفوائد الفروع التجارية ويضبط التعامل بينهم بأحكام وضوابط الشريعة الإسلامية.

الوصية الثالثة إلى العاملين بفروع المعاملات الإسلامية: استحضروا النية خالصة الله في أعمالكم، فالعمل عبادة إذا كان يبتغى به وجه الله سبحانه وتعالى، وتفقهوا في الأصول الشرعية للمعاملات المصرفية حتى لا تؤدوا أعمالاً مخالفة لشرع الله وتكونو سبباً في أكل الحرام الخبيث وتذكروا قول الرسول صلى الله عليه وسلم : "من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين".

الوصية الرابعة إلى المسلمين: تعاملوا مع البنوك والفروع الإسلامية، وتجنبوا التعامل مع البنوك التجارية التي يدخل في معاملاتها الحرام والكسب الخبيث، فإن الله طيب لا يقبل إلاّ طيباً.

الوصية الخامسة إلى علماء ورجال الدعوة الإسلامية: حضوا الناس على التعامل بالحلال الطيب بالحكمة والموعظة الحسنة ودعموا البنك والفروع الإسلامية فى مواجهة الباطل وقدموا النصح والتوجيه الرشيد إلى البنوك والفروع الإسلامية.[1]

[1]- حسين حسين شحاتة، المرجع سابق، ص160-161.

خلاصة:

تعرفنا من خلال هذا الفصل أن فكرة إنشاء نوافذ المعاملات الإسلامية التابعة للبنوك التجارية ترجع إلى بداية ظهور البنوك الإسلامية، إلا أن هذه الفكرة لم تصل حيز التنفيذ إلا عندما أدركت البنوك التجارية مدى نجاح البنوك الإسلامية وتزايد الإقبال عليها.

حيث أن الصيرفة الإسلامية تنمو نموا هائلا، مما جعل البنوك التجارية تحاول جاهدة دخول هذه السوق التي كانت مغلقة إلا على المؤسسات المالية الإسلامية، والدافع الوحيد لفتح نوافذ هو الربح الكبير المتوقع من هذه السوق، فهي من ناحية تطيل عمر البنوك التجارية وتدعمها، ومن ناحية تنافس البنوك الإسلامية، وبالتالي قامت بعض البنوك التجارية بتبني مدخل التحول الجزئي بتحويل فروعها لفروع ونوافذ تقوم بتقديم خدمات ومنتجات تتوافق والشريعة الإسلامية، مع استمرار باقي الفروع بالطريقة التقليدية.

الفصل الثاني:

نماذج لمحاكاة عمل البنوك الإسلامية

تمهيد

بدأ تقديم العمل البنكي في البنوك التجارية في شكل فروع إسلامية مستقلة، إذ تعود فكرة إنشاء فروع إسلامية تابعة للبنوك التجارية إلى بداية ظهور البنوك الإسلامية، فعندما بدأت فكرة إنشاء البنوك الإسلامية تنتقل من الجانب النظري إلى الواقع العملي في مطلع السبعينات من القرن الميلادي الماضي قامت بعض البنوك التجارية بتقديم منتجات بنكية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وعندما أدركت البنوك التجارية مدى الإقبال على البنوك الإسلامية و حجم الطلب المتنامي لمختلف شرائح المجتمع على المنتجات البنكية الإسلامية، عندها قرر بعضها خوض غمار هذه التجربة وقام بإنشاء فروع تخصصت في تقديم الخدمات البنكية الإسلامية والتي يسميها أهل الاختصاص" بالنوافذ الإسلامية" .

قد شهدت هذه الأخيرة نموا سريعا على الصعيد العربي، الإسلامي والعالمي حيث لقت اهتماما ورواجا كبيرا من قبل الأوساط الأوروبية، وتعتبر الجزائر في الواقع من السباقين في هذا المجال من خلال تأسيس "بنك البركة" سنة 1991 كأول مصرف إسلامي يطرح منتجات مالية مطابقة لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، وفي ما يلي عرض موجز لتجارب بعض البنوك التجارية العربية والعالمية، ودراسة مفصلة للتجربة الجزائرية التي خاضت تجربة فتح نوافذ إسلامية، وهذا يستلزم دراسة المباحث التالية:

المبحث الأول: دراسة بعض التجارب الدولية كتجارب ناجحة في فتح نوافذ المعاملات الإسلامية.

المبحث الثاني: دراسة واقع فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التجارية الجزائرية.

المبحث الثالث: إرساء الشبابيك الإسلامية في بنكالفلاحة والتنمية الريفية BADR كمحاكاة لتجربة بنك الخليج الجزائر **AGB** .

المبحث الأول: دراسة بعض التجارب الدولية كتجارب ناجحة في فتح نوافذ للمعاملات الإسلامية

أصبحت الصيرفة الإسلامية خلال السنوات الأخيرة صناعة حديثة تستقطب اهتمام العديد من البنوك والمؤسسات المالية الدولية والأطراف الفاعلة في النظام المالي العالمي، ويعود ذلك إلى النمو الهائل الذي شهدته هذه الظاهرة اثر الطفرة النفطية التي اكتسحت المنطقة الإسلامية والخليجية خصوصا تزامنا مع صعود الصحوة الإسلامية على صعيد عالمي واسع وتزايد الطلب على المعاملات المالية التي تراعي القيم والأخلاق وأحكام الشريعة الإسلامية.

واكبت البنوك الغربية هذه الموجة المتصاعدة شرقا وغربا وسارعت في تكييف خدماتها وتطويع نشاطاتها لتلبية حاجيات العملاء من هذه الفئة من الجمهور بهدف استقطاب ما أمكن من رؤوس الأموال التي تبحث عن خدمات مطابقة لمعتقداتها وقيمها الدينية، و أنشأت لذلك الفروع والنوافذ المالية حيثما كانت هناك حاجة واتضح طلب. وساهم هذا التماشي في نمو البنوك الإسلامية وانتشارها في غير مراكزها التقليدية حيث أضحى يوجد اليوم ما يزيد عن 300 بنك ومؤسسة إسلامية تتعامل وفق أحكام الشريعة في أكثر من 80 بلدا في العالم، وتدير ما بين 500 و 800 مليار دولار وتستقطب اهتمام المزيد من البنوك التقليدية الكبرى التي اضطرت هذه البنوك أمام النتائج الباهرة التي حققتها البنوك ونوافذها الإسلامية، إلى مواكبة التيار وامتطاء القطار والسعي إلى مسك مقوده والتحكم في مسيرته.

من خلال هذا المبحث سنتطرق لكل من بنك المشرق الإماراتي وبنك بوميبترا الماليزي وبنك الإسلام البريطاني باعتبارها إحدى أهم البنوك التي قامت بفتح نوافذ إسلامية تابعة لها، تقدم من خلالها خدمات مالي إسلامية.

المطلب الأول: التجربة الإماراتية في مجال فتح نوافذ إسلامية.

في هذا المطلب سنتطرق للنشأة بنك المشرق الإماراتي وتقييم تجربة إنشاءه لنوافذ للمعاملات الإسلامية

أولا: نشأة بنك المشرق الإماراتي:[1]

يعتبر بنك المشرق أول بنك خاص يتم إنشاؤه في دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث يرجع تاريخ تأسيسه إلى 1967، ويمارس البنك أعماله من خلال مركزه الرئيسي في دبي بالإضافة إلى فروعه

[1]- http://www.mashreqbank.com ,Consulte le 11/03/2020. a22:00 h.

والشركات الزميلة والتابعة له والتي تتوزع على عدة دول منها البحرين، الكويت، قطر، مصر، هونكونغ، الهند، بريطانيا وأمريكا والجدول التالي يلخص أهم المعلومات عن بنك المشرق الإماراتي:

جدول رقم (01) : معلومات حول بنك المشرق الإماراتي

رأس المال المصرح به	**1690.770درهم إماراتي**
الأسهم المصدرة	**169000**
القيمة الاسمية للسهم	**10**
عدد الموظفين	**3500**

المصدر: إعداد الطالبان بالإعتماد على التقارير المالية لبنك المشرق.

يقدم لنا الجدول رقم (01) معلومات عامة حول بنك المشرق الإماراتي، حيث يبين قيمة رأس المال والأسهم التي بدء بها البنك نشاطه بالدرهم الإماراتي، كما وضح أن عدد الموظفين بلغ 3500 موظف مع بداية عمل البنك.

بدأ البنك تجربته بتقديم خدمات ومنتجات متوافقة والشريعة الإسلامية وذلك من خلال إنشاء شركة مستقلة تابعة له برأس مال أولي قدر ب 500 مليون درهم تحت اسم "بدر إسلامي" حيث كانت مهمتها الأساسية تمويل الشركات وتمويل المشروعات والصكوك ومنتجات أسواق المال بما يتوافق وأحكام الشريعة السلامية وكانت الشركة تخضع لرقابة هيئة شرعية تابعة لبنك المشرق مهمتها التأكد من شرعية المنتجات والخدمات المقدمة من طرف الشركة.

نتيجة للطلب المتزايد على الأدوات المالية الملتزمة بأحكام الشريعة الإسلامية، أعلن "بدر الإسلامي" عن إطلاق "بدر الإسلامي للدخل" و كانت كافة استثمارات هذا الصندوق تتم بموافقة هيئة الرقابة الشرعية لبدر الإسلامي، وقد اعتمد الصندوق بشكل أساسي على الاستثمار في الصكوك في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وبعد النجاح الذي حققه وبعد التزايد المستمر في الطلب على المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية، قررت إدارة بنك المشرق التحول للعمل البنك الإسلامي من خلال تبني مدخل النوافذ الإسلامية، وذلك عن طريق إنشاء قسم أو إدارة خاصة بتقديم الخدمات والمنتجات البنكية الإسلامية عبر

58 من فروعها التجارية تعمل بشكل مستقل عن البنك الرئيسي وتخضع لرقابة هيئة شرعية وذلك تحت اسم " المشرق الإسلامي".[1]

ثانيا: تقييم تجربة إنشاء نافذة للمعاملات الإسلامية – بنك المشرق الإسلامي الإماراتي–

يمكن دراسة اثر إنشاء النوافذ الإسلامية على أداء البنوك التجارية ببنك المشرق قبل إنشاء النوافذ الإسلامية وبعدها باعتماد منهج المقارنة من حيث السيولة، الربحية، ونشاط البنك.

1. دراسة أثر إنشاء نوافذ إسلامية على سيولة بنك المشرق:

الجدول رقم (02): السيولة لبنك المشرق قبل فتح نافذة إسلامية (07-2009) الأرقام بآلاف الدراهم:

	قبل إنشاء نافذة إسلامية		
السنوات	2007	2008	2009
النقدية والشبه النقدية	1770470	15889871	16483409
الودائع	53774517	66468448	63836996
النسبة	% 32.92	% 25.82	% 23.90

المصدر: إعداد الطالبة بالإعتماد على التقارير المالية لبنك المشرق.

يبين الجدول السابق السيولة لبنك المشرق قبل فتح نافذة إسلامية، حيث بلغت القيمة النقدية والشبه النقدية ما بين 15 مليون إلى 17 مليون درهم إماراتي في الفترة الممتدة من 2007 إلى 2009، أما نسبة الودائع فلم تتجاوز 33%، ومنه نلاحظ أن نسبة السيولة كانت متدنية خلال هذه الفترة أي قبل فتح نافذة إسلامية.

الجدول رقم (03): السيولة لبنك المشرق بعد فتح نافذة إسلامية (10-2013) الأرقام بآلاف الدراهم:

	قبل إنشاء نافذة إسلامية			
السنوات	2010	2011	2012	2013
النقدية والشبه النقدية	27088875	31273422	22438354	20624086
الودائع	57488915	59368334	51250034	54648990
النسبة	% 47.12	% 52.67	% 37.73	% 43.78

المصدر: إعداد الطالبان بالإعتماد على التقارير المالية لبنك المشرق.

[1]- http://www.alittihad.ae/details.php?id=143048&y, Consulte le 11/03/2020, a10 :45h.

يبين الجدول السابق السيولة لبنك المشرق بعد فتح نافذة إسلامية، حيث بلغت القيمة النقدية والشبه النقدية ما بين 20 مليون إلى 31 مليون درهم إماراتي في الفترة الممتدة من 2010 الى 2013، أما نسبة الودائع فتجاوزت 60%، ومنه نلاحظ أن نسبة السيولة كانت متدنية خلال هذه الفترة أي قبل فتح نافذة إسلامية من خلال الجدولين والشكلين السابقين يمكننا القول أن هنالك فروق جوهرية بين السيولة العامة للبنك قبل وبعد إنشاء نافذة إسلامية ومن ثم نستنتج أن إفتتاح نوافذ إسلامية ساهم في زيادة سيولة بنك المشرق.[1]

2. دراسة أثر إنشاء نوافذ إسلامية على ربحية بنك المشرق:

يمكن دراسة ربحية البنك من خلال الاعتماد على نسبة العائد على حقوق الملكية و النتائج موضحة في الجدولين التاليين:

الجدول رقم (04): عائد حقوق الملكية لبنك المشرق (2007-2009)

	قبل إنشاء نافذة إسلامية		
السنوات	2007	2008	2009
الربح	480043	506126	528089
حقوق الملكية	8320301	10724671	10911226
النسبة	% 5.76	% 4.83	% 4.71

المصدر: إعداد الطالبان بالإعتماد على التقارير المالية لبنك المشرق.

من خلال الجدول يتبين لنا أن ربحية البنك المرتبطة بحقوق الملكية كانت متناقصة خلال السنوات 2007 إلى 2009 أي قبل فتح البنك لنافذة إسلامية.

الجدول رقم (05) : عائد حقوق الملكية لبنك المشرق : (2010-2013)

	قبل إنشاء نافذة إسلامية			
السنوات	2010	2011	2012	2013
الربح	836602	861042	1370636	1327991
حقوق الملكية	12384982	12803850	13820255	14537499
النسبة	% 6.75	% 6.72	% 9.13	% 9.91

المصدر: إعداد الطالبان بالإعتماد على التقارير المالية لبنك المشرق.

[1]- http://www.mashreqbank.com , Consulte le 11/03/2020,22:30h

من خلال الجدول يتبين لنا أن ربحية البنك المرتبطة بحقوق الملكية كانت متزايدة خلال السنوات 2010 إلى 2013 أي بعد فتح البنك لنافذة إسلامية، حيث لاحظ البنك التزايد المستمر للربح من سنة لأخرى حتى بلغت نسبة الزيادة خلال أخر فترة 9.13%، من خلال الجدولين السابقين يمكننا القول أن هنالك فروق جوهرية بين ربحية البنك قبل وبعد إنشاء نافذة إسلامية ومن ثم نستنتج أن إفتتاح نوافذ إسلامية ساهم في زيادة ربحية بنك المشرق.[1]

3. دراسة أثر إنشاء نوافذ إسلامية على نشاط بنك المشرق

يمكن تقييم نشاط البنك من خلال تطبيق نسبة توظيف الموارد وذلك بالإعتماد على الجدولين التاليين:

الجدول رقم (06) : توظيف الموارد لبنك المشرق: (2007-2009)

	قبل إنشاء نافذة إسلامية		
السنوات	2007	2008	2009
الاستثمارات	53610842	59585325	63061098
الموارد	72168134	75426651	80849125
النسبة	% 74.28	% 77.99	% 78.99

المصدر: إعداد الطالبان بالإعتماد على التقارير المالية لبنك المشرق.

الجدول رقم (07) : توظيف الموارد لبنك المشرق: (2010-2013)

	قبل إنشاء نافذة إسلامية			
السنوات	2010	2011	2012	2013
الربح	57182588	50963874	48978546	50669257
حقوق الملكية	65467035	69795116	62595822	68254050
النسبة	% 87.34	% 73.01	% 74.23	% 78.24

المصدر: إعداد الطالبان بالإعتماد على التقارير المالية لبنك المشرق.

من خلال الجدولين السابقين يمكننا القول بأن نسبة توظيف الموارد لدى البنك قبل وبعد فتح نافذة إسلامية كانت متزايدة حيث بلغت تقريبا 80% ومنه تستنتج أن نسبة توظيف الموارد لدى بنك لمشرق هي نفسها منذ 2007 إلى غاية 2013.

[1]- http://www.mashreqalislami.com ,Consulte le 11/03/2020,a12:15h.

كما يمكننا القول أنه توجد فروق جوهرية بين نسبة توظيف الموارد للبنك قبل وبعد إنشاء نافذة إسلامية، ومنه فإن لإنشاء نافذة إسلامية اثر كبير في نسبة توظيف الموارد لبنك المشرق.[1]

من خلال ما سبق يمكن تلخيص النتائج الايجابية للتجربة الإماراتية من خلال فتح نوافذ إسلامية في بنوكها التجارية فيما يلي:

- أثبتت الدراسة أن فكرة إنشاء نوافذ إسلامية داخل البنوك التجارية أدت إلى حدوث تحسن جوهري في جميع مؤشرات الدراسة (السيولة، الربحية)، والنشاط لبنك الإمارات الإسلامي؛
- إنشاء نوافذ إسلامية في البنوك التجارية هو الأفضل من حيث كفاءة العمليات التشغيلية حيث حقق البنك أعلى نسبة توظيف للموارد؛
- نجاح فكرة فتح نوافذ إسلامية دفع بالبنوك التجارية الإماراتية إلى تبني هذه الفكرة وتجسيدها في ارض الواقع، لاسيما وان الإطار التطبيقي والعملي لهذه الفكرة مكن البنوك التجارية الإماراتية من تجاوز الأزمة المالية العالمية.

المطلب الثاني: التجربة الماليزية كتجربة دولية ناجحة.

بدأ الحديث عن البنوك الإسلامية في ماليزيا في عام 1963، عندما بدأ الماليزيون المسلمون يهتمون بعمل آلية تقوم بادخار المال لتمكينهم من الحج حيث قاموا بتأسيس منظمة اسمها (تأبون حجي) تهتم بادخار المال والاستثمار في طرق تتوافق مع الشريعة الإسلامية لا تدخل فيها الفوائد التي يتم الحصول عليها من البنوك التجارية، وبعد نجاح هذا النموذج للادخار الإسلامي برزت ندوات ومؤتمرات أهمها كانت ندوة البروفيسور (أنجوك عزيز) بعنوان "تطوير الاقتصاد وفق آلية الحجاج" وبعدها بدأ الاهتمام الحكومي بعمل البنوك الإسلامية.[2]

لقد أصدرت الحكومة الماليزية قانون البنوك الإسلامية عام 1982 والذي يشمل تأسيسها وعملها والإشراف عليها من طرف البنك المركزي الماليزي بشكل يماثل البنوك التجارية مع الأخذ بمبادئ النشاط الإسلامي وبقاء النظام التجاري كنظام أصل، وهو ما سمح بالتعايش بين النظامين التجاري والإسلامي،

[1]- http://www.mashreqalislami.com: Consulte le.11/03/2020, a10 :30h

[2]– سليمان، عبد الله ناصر. "مؤتمر المصارف الإسلامية في اليمن تجربة ماليزيا ومقارنتها بالتجربة اليمنية" **مجلة نيوز** (اليمن،22/03/2010)، ص01.

وموازاة مع التوجه نحو إقامة نظام تجاري لاربوي سعت الحكومة الماليزية إلى إصدار قوانين وتنظيمات تسمح للبنوك والمؤسسات المالية بفتح نوافذ لتقديم خدمات إسلامية إلى جانب الخدمات التجارية.[1]

بلغ مجموع البنوك التجارية التي توجد فيها نوافذ إسلامية بماليزيا 14 بنكا تجاريا و على رأسها البنوك التجارية العالمية كبنك سيتي، بنك هيتاس بي، بنك ستاندراد وبنك بوميبترا وغيرها من البنوك.

إن الإقبال على البنك الإسلامي والنوافذ الإسلامية في البنوك التجارية لم يتوقف على المسلمين فحسب بل إن عددا لا يستهان به من غير المسلمين اقبلوا على التعامل مع النوافذ الإسلامية في البنوك التجارية، حسب إحصائيات بنك ماليزيا المركزي فان نسبة 98% من البنوك التجارية الكبرى فتحت نوافذ إسلامية، وبلغت البنوك التجارية ذات النوافذ الإسلامية 13 بنكا تجاريا.[2]

وهو ما يوضحه الجدولان التاليين:

الجدول رقم (08) : عدد البنوك التجارية و الإسلامية في ماليزيا

السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003
عدد البنوك التجارية	25	23	21	14	14	13
عدد البنوك الإسلامية	01	02	02	02	02	02

المصدر: قطب مصطفى سانو"، 2005، ص 1567.

يبين الجدول عدد البنوك التجارية والإسلامية في ماليزيا، حيث أخذت البنوك التجارية حصة من الحكومة الماليزية حيث بلغت 25 بنكا تجاريا كأكبر عدد لهذه البنوك سنة 1998، بينما بلغ عدد البنوك الإسلامية بنكين إسلاميين خلال الفترة الممتدة من 1999 إلى غاية 2003.

الجدول رقم (09) : عدد الفروع و النوافذ الإسلامية في ماليزيا:

السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003
فروع المصرف الإسلامي	80	120	122	122	128	132
النوافذ الإسلامية	07	06	07	08	08	13

المصدر: قطب مصطفى سانو مرجع سابق، ص 1568.

[1]– معارفي فريدة، مفتاح صالح، المرجع السابق، ص272.

[2]– زعير، محمد عبد الحكيم . "واقع العلاقة بين البنوك الإسلامية والتقليدية" ندوة نحو ترشيد مسيرة البنوك الإسلامية. (بنك دبي الإسلامي، رابطة الجامعات الإسلامية، بنك التنمية الإسلامية،2005/05/03)، ص13.

يبين الجدول عدد الفروع الإسلامية في المصرف الإسلامي الماليزي، حيث بلغ عدد الفروع 132 فرع إسلاميا كأكبر عدد لسنة 2003، بينما بلغ عدد النوافذ الإسلامية 13 نافذة إسلامية خلال سنة 2013، ومن خلال الجدولين السابقين يتبين لنا زيادة عدد الفروع و نوافذ الإسلامية من سنة لأخرى وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على اهتمام الدولة الماليزية بهذه الفكرة المتبناة.

سنتناول الآن دراسة تحليلية لبنك بوميبترا التجاري كأهم بنك خضع لتجربة فتح نوافذ إسلامية داخل فروعه التجارية:

أولا: نشأة بنك بوميبترا التجاري:

أنشا بنك بوميبترا أول نافذة للمعاملات الإسلامية رسميا في 25 فيفري 1993، ومابين 25 فيفري 1993 إلى غاية 04 مارس 1994 اقتصرت أعمال النافذة الإسلامية على توفير مستلزمات أولية لبدء العمل مثل إعداد الأدوات والأجهزة، اختيار العاملين، ولم يتم طرح خدمات بنكية إسلامية من طرف نافذة المعاملات الإسلامية إلا بعد انضمامه إلى النظام البنكي اللاربوي في 04 مارس 1993 وتقوم نافذة المعاملات الإسلامية على مسمي وحدة تابعة لإدارة قسم شؤون العملاء مع تمتعها بالاستقلالية المالية والإدارة المحاسبية، أما من حيث الهيكل الإداري للنافذة المعاملات الإسلامية في بنك بوميبترا الماليزي فتأخذ تنظيم إداري يخضع لرقابة لجنة استشارية شرعية.

1. الإجراءات المصاحبة لتأسيس نافذة للمعاملات الإسلامية في بنك بوميبترا التجاري:

بناءا على الهيكل التنظيمي لبنك بوميبترا الماليزي في إنشاء نافذة للمعاملات المالية الإسلامية تتلخص خطة تأسيس النافذة الإسلامية في النقاط التالية:

أ. **اعتماد مبدأ التدرج:** في إطار أسلمة النظام البنكي المتمثل و تحول البنوك والمؤسسات المالية لما يتفق و الشريعة الإسلامية اعتمدت ماليزيا منهج التدرج في إحلال البديل الحلال في كل ما هو حرام من خلال الالتزام بمنهجية فكرية تطبيقية رشيدة تستند إلى درجة عالية من التخطيط والإعداد والمرحلية للوصول إلى الوضع المنشود، بحيث بثت الحكومة سياسة المرونة والتشجيع على تأسيس

بنوك إسلامية، أو فتح البنوك التجارية نوافذ إسلامية حسب ما جاء في توصيات اللجنة القيادية الوطنية للبنك الإسلامي.[1]

ب. **فصل رأسمال البنك:** اقتطع بنك بوميبترا في بداية تأسيسه النافذة الإسلامية ما مقداره (5.000.000رينجيت ماليزي) من أمواله الخاصة لتمويل المعاملات الإسلامية التابع له وبذلك فان إفتتاح نافذة إسلامية لم يكن من اكتتاب جديد وانما أموال البنك من الفصل التام بين رأسمال البنك الأم والنافذة الإسلامية مما يعني فصل نتائج الأعمال الاستشارية الربوية من غيرها الشرعية لتجنب اختلاط المال الحلال بالحرام.[2]

ج. **إنشاء لجنة استشارية شرعية:** انشأ بنك بوميبترا الماليزي ضمن نافذة المعاملات الإسلامية هيئة رقابة شرعية مكونة من عالمين متخصصين عضوين في اللجنة الاستشارية الشرعية تطبيقا لقرارات البنك المركزي، كما تقف على تحديد مقدار الزكاة الواجب إخراجها نهاية كل سنة مالية.

د. **إحلال خدمات بنكية إسلامية:** تقدم النافذة الإسلامية في البنك التجاري مخل الدراسة منتجات بنكية إسلامية جديدة ومبتكرة تقوم على مبادئ الشريعة الإسلامية المتعارف عليها عالميا مثل ودائع المرابحة في السلع و مقايضة معدل الفائدة الإسلامي، والتمويل المنزلي بنظام المشاركة المتناقصة ومشاركة الصكوك في الصناعة، مما يؤدي إلى مزيد من الدفع بالقطاع المالي الإسلامي الماليزي إلى مرحلة أكثر تطورا[3].

ثانيا: المنتجات الإسلامية المقدمة في بنك بوميبترا التجاري:

تقوم نافذة المعاملات الإسلامية في بنك بوميبترا الماليزي بتجميع الموارد المالية في حسابات بنكية متوافقة والشريعة الإسلامية ومن ثم توظيفها في مجالات استثمارية مربحة وذلك كما يلي:

1. **حسابات بنكية متنوعة:** تتمثل في:

أ. **حسابات الوديعة الجاري:** يتطلب 1000رينجيت ماليزي كحد ادني لفتح الحساب ويقوم على مبدأ "الوديعة المضمونة" بحيث يلتزم البنك بدفع قيمة الوديعة عند الطلب بدفتر الشيكات المقدم المودع

[1]– بن زكريا، محمد صبري. "نافذة المعاملات الإسلامية في البنوك التجارية–دراسة حالة بنك بوميبترا الماليزي" رسالة ماجستير في الاقتصاد (عمان: جامعة اليرموك،1999)، ص15–16.

[2]– بن زكريا، محمد صبري. نفس المرجع السابق، ص17–18.

[3] -www. Garis Pandean 1-islamic ,Consulte le 22/04/2018,30:12h

كما يحصل على جوائز" هبات" دون حق الحصول على الأرباح، ويلتزم المودع في مقابله بدفع رسوم الخدمة " العمولة" مقدرة ب 10 رينجيت كل 6 اشهر، وبموجبه يستفيد المودعين من تسهيلات السحب على المكشوف بعد مرافقة إدارة البنك والتعامل يكون على مبدأ " القرض الحسن"

ب. **حساب وديع التوفير:** يتطلب مبلغ 100رينجيت لفتح الحساب دون رسوم مفروضة إلا إذا سحب المودع أمواله قبل اشهر بعد الإيداع بموجب دفتر الحساب. وفي مقابله لا يعطي المودع حق السحب على المكشوف كما أن الجوائز الممنوحة تكون مرتفعة عن الحساب الجاري.

ج. **حساب الاستثمار المشترك:** يقوم هذا الحساب على عقد"المضاربة الشرعية" بين المودع والبنك، بحيث يتم استثمار الأموال المودعة في الفترة المحددة وتوزيع الأرباح حسب النسبة المتفق بينهما.

د. **حساب الاستثمار المخصص:** استثمار الأموال تخصص لمشروع معين وبشكل منفصل عن الأموال الأخرى وللعميل حق اختيار نوع المشروع، والتسيير يكون من طرف الإدارة المركزية التابعة للمعاملات الإسلامية[1].

2. **أنشطة استثمارية متنوعة:** وتتمثل في:

أ. **برنامج البيع بالثمن الأجل:** يقوم على عقد بيع المرابحة الشرعية بالثمن الأجل لمساعدة العملاء في الحصول على السلع والعقارات مع تأخير السداد لفترة متوسطة طويلة على أقساط مقابل ربح، مع تنازل البنك عن جزء من ثمن المبيع المؤجل إذا تم سداده قبل حلول اجله من طرف العملاء.[2]

3. **منتجات استثمارية في السوق المصرفي الإسلامي:**

أنشأت الحكومة الماليزية سوقا نقديا إسلاميا لتسهيل تعاملات البنوك المنظمة إلى النظام المصرفي اللاربوي وتشارك نافذة المعاملات الإسلامية لبنك ابيوميتر الماليزي في هذا السوق من خلال أدوات استثمارية هي[3]:

[1]– بن زكريا، محمد صبري. المرجع السابق، ص24.

[2]– السويلم، سامي بن إبراهيم .**فقه التدرج في تطبيق الاقتصاد الإسلامي**،(دون دار نشر، 2007)، ص ص 36–37.

[3]– بن زكريا، محمد صبري. نفس المرجع السابق، ص108.

أ. **شهادات الاستثمار الحكومية:** هي إصدارات حكومية بدون فائدة تقوم وفقا لمبدأ القرض الحسن، تزامن إصدارها مع إنشاء البنك الإسلامي الماليزي عام 1983 وحاجته للسيولة، ومن ثم سمح للنوافذ الإسلامية بشراء تلك الشهادات واستثمارها في السوق المصرفي الإسلامي.

ب. **سندات المضاربة كجماس:** مع إصدارات شركة كجماس عام 1994 بمبلغ كلي للسندات 30.000.000رينجيت تقوم على أساس المضاربة والهدف من إصدار تمويل شركة كجماس للقيام بشراء ديون المؤسسات المالية المطروحة فيها أشكال المعاملات الإسلامية.

ج. **سند القبول المصرفي اللاربوي:** تم إصدارها عام 1991 بهدف تشجيع التجارة المحلية والخارجية وهو نوعان: سند الشراء والاستيراد، سند البيع والتصدير.

د. **صكوك الدين:** تم طرحها عام 1990 وهي عبارة عن سندات مديونية تثبت لحاملها مبلغ الدين المكتوب نتيجة التعامل بالبيع الأجل بين المتعاملين.

ثالثا: تقييم تجربة إنشاء نافذة للمعاملات الإسلامية – بنك بوميبترا الماليزي–

أظهرت تجربة ماليزيا في التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي من خلال فتح نافذة إسلامية في بنك بوميبترا التجاري نتائج ايجابية ولم يقتصر هذا النجاح على بنك بوميبترا فقط بل شمل كل البنوك الماليزية التجارية التي اعتمدت العمل من خلال فتح نوافذ إسلامية حيث حققت نموا جيدا ظهر جليا في حجم الودائع، وإجمالي الأصول وحجم التمويل حيث بلغت حصتها من السوق ما مقداره 22% وهو رقم يتجاوز المستهدف تحقيقه سنة 2010 في خطة التمويل الشاملة لقطاع البنوك الإسلامية في ماليزيا والمقدرة ب 20%، وبنهاية مارس 2013 وصلت أصول البنوك الإسلامية في ماليزيا حوالي 400 بليون رنجيت ماليزي مقارنة بحوالي 132 بليون رنجيت ماليزي عام 2006 وبزيادة قدرها حوالي 2.3% وبمعدل نمو يقدر بحوالي 20% سنويا.[1]

أما بالنسبة لإجمالي الودائع لدى البنوك الإسلامية في ماليزيا في افريل 2013 بلغ حوالي 314 بليون رنجيت وهو ما يمثل 21% من إجمالي ودائع جميع البنوك الإسلامية في تلك الفترة، مقارنة بإجمالي ودائع قدره 99 بليون رنجيت وبنسبة 12% من إجمالي ودائع لدى البنوك في 2006 وهو ما

[1] - Bank Negara Malaysia : Annual Banking Statistics, 2007, and Monthly Statistical Bulletin, April 2013.

يؤكد مدى التوسع في التحول إلى البنكية الإسلامية في هذا البلد وما تحضى به من دعم وقبول، وتتركز النسبة الكبرى من ودائع البنوك الإسلامية في أربع أنواع من الحسابات وهي: ودائع الاستثمار العامة بنسبة 30% تقريبا، وودائع تحت الطلب بنسبة 17%، ودائع الاستثمار الخاصة بنسبة 09% وودائع الادخار الجارية بنسبة 09%، لقد وصل حجم إجمالي التمويل الممنوح من قبل البنوك الإسلامية بنهاية افريل 2013 إلى 247.810 بليون رنجيت مقارنة ب 186.7 بليون رنجيت سنة 2009 وبنسبة قدرها 22% من إجمالي التمويل البنكي في السوق الماليزي، ويحظى قطاع تمويل العقارات بالنصيب الأوفر بحوالي (28%) ثم تمويل السيارات والمركبات (27.5%) ويليهما تمويل رأس المال العامل (21%) والتمويل الشخصي (11%) في حين تحظى صيغة البيع بثمن اجل بنسبة 32% من إجمالي التمويل، تليها صيغة التأجير المنتهي بالتمليك بنسبة 23%، وصيغة المرابحة بنسبة 17% مقارنة بنسبة 5% للمشاركة و المضاربة وهو ما يؤكد غلبة صيغ المداينة على التمويل، ومن مؤشرات الايجابية زيادة صافي أرباح البنوك الإسلامية من 905 مليون رنجيت عام 2004 إلى 4.894 بليون بنهاية 2012، وهو ما أدى إلى سماح البنك المركزي الماليزي للبنوك بإعطاء عوائد منافسة أعلى مما أسهم في جذب المزيد من المودعين[1].

من خلال ما سبق يمكن تلخيص النتائج الايجابية للتجربة الماليزية من خلال فتح نوافذ إسلامية في بنوكها التجارية في ما يلي:

- نجاح تجربة الصرفية الماليزية عموما كنتيجة للدعم الحكومي والإرادة السياسية الحكيمة، والترشيد الفكري الدائم هي من أهم العوامل لتوسيع الأعمال البنكية الإسلامية؛
- زيادة إقبال غير لمسلمين في التعامل مع النوافذ الإسلامية في البنوك التجارية وتلاشي الاعتبارات العقائدية و الدينية في التعامل مع البنك الإسلامي، مما ترتب عليه ثنائية في تعايش النظامين؛
- أثبتت التجربة الماليزية أن اعتماد منهج التدرج من خلال النوافذ الإسلامية هو أسلوب فعال لزيادة عدد المؤسسات التي تقدم خدمات إسلامية بأقل تكلفة ووقت ممكن، وهو بذلك خطوة ناجحة في تحويل

[1]– المعجل، عبد الله بن عبد العزيز . "لمحات من التجربة الماليزية في المصرفية الإسلامية"(كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1427هـ)، ص ص 32–33.

العديد من النوافذ الإسلامية إلى بنوك إسلامية مستقلة وخير مثال تحويل نافذة المعاملات الإسلامية ببنك بوميبترا إلى بنك إسلامي قائم بذاته عرف "ببنك المعاملات". [1]

المطلب الثالث: التجربة البريطانية كتجربة أوروبية ناجحة.

ومن بين الدول الأوروبية التي سارعت إلى تبني فكرة إنشاء نوافذ إسلامية : (فرنسا 2009)، (سويسرا 2010) ،(اسبانيا 2008) ،فيما أعلنت مؤخرا كل من هولندا، بلجيكا وايطاليا عن انضمامهما لقافلة الدول المهتمة بالتمويل الإسلامي. أما بالنسبة لبريطانيا فكانت السباقة لفتح نوافذ إسلامية في بنوكها التجارية فبدأت في سبتمبر 2004. وبذلك تأتي بريطانيا في مقدمة الدول الأوروبية التي تطبق خدمات مصرفية إسلامية، حيث يوجد بها نحو 100 ألف شركة إسلامية، والعديد منها تعمل بانتظام أو تستقبل مدفوعات دولية عبر 250 مصرفا إسلاميا في أنحاء العالم وتحتل المركز الثامن بين دول العالم في مجال التمويل الإسلامي، وهي أكبر مركز للخدمات المصرفية الإسلامية في غرب أوروبا، ويوجد بها اليوم 22 مصرفاً تقدم هذا النوع من الخدمات منها 5 مؤسسات لا تتعامل إلا في خدمات تتفق مع أحكام الشريعة وهي بنك لندن والشرق الأوسط وبيت التمويل الأوروبي، وبنك الاستثمار الإسلامي الأوروبي، وبنك جيتهاوس التابع لبيت الأوراق المالية الإسلامية الكويتي، والبنك الإسلامي البريطاني الذي انشأ حديثا سنة 2004. بالإضافة إلى هذه البنوك هناك مجموعة من المؤسسات المالية البريطانية الأخرى التي تقدم خدمات مالية إسلامية مثل البنك الأهلي المتحد و أمانة فاينانس الإسلامي التابع لبنك الـ HSBCالإسلامي ومؤسسة البراق التابع لبنك ABC (Arabe Banking Corporation Group) ، وهناك توقعات بأن يتضاعف عدد البنوك الإسلامية في غضون السنوات الخمس القادمة بسبب تزايد الطلب على المنتجات المالية الإسلامية، وبهذا تحتل بريطانيا الصدارة ضمن الدول العربية والغير إسلامية في مجال التمويل الإسلامي و الشكل(03) يوضح ذلك: [2]

[1]– معارفي فريدة، مفتاح صالح، المرجع السابق، ص279.

[2]– الخليل ،احمد ."المصرفية الإسلامية في أوروبا" لندن"(جامعة القيصر، 2015) ص55

الشكل رقم (03) : عدد المؤسسات والنوافذ التمويلية الإسلامية في بعض الدول الغربية

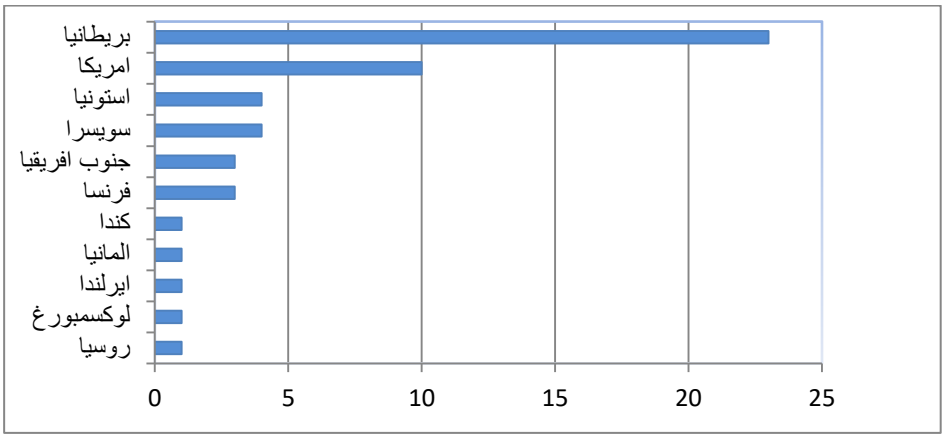

IFSL, Islamic Finance, 2010, p.3 Raza, M.F., "The European Opportunity"p. 44.

كما أكدت دراسة قام بها بنكLloyds TSB (لويدز تي إس بي) البريطاني أن ثلاثة أرباع المسلمين في بريطانيا يرغبون في التمويل الإسلامي، وتوقعت أن يبلغ حجم التمويل الإسلامي نحو تريليون دولار بحلول 2010 مقارنة بـ 500مليار دولار حالياً.

وتجدر الملاحظة في هذا الصدد أن الاهتمام الأوروبي بالتمويل الإسلامي ليس محصورا بالمسلمين فقط حيث سجلت إصدارات الصكوك مثلا قفزة هائلة في الفترة الأخيرة مع دخول المزيد من المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية لهذا المجال الاستثماري. وحققت نموا هائلا بلغ نسبة 75% وصولا إلى 85 مليار دولار على شكل إصدارات جديدة جارية. واستقطبت سوق الصكوك اهتماما واسعا من البنوك الأوروبية وصناديق التأمين والتقاعد اعتقادا منها بأن قوة اقتصاديات منطقة الخليج حيث يتم إصدار العديد من الصكوك توفر عوائد جيدة مدعومة بالعوائد النفطية الكبيرة ومشاريع البنية التحتية الضخمة.

وكان بنك جيتهاوس (Gatehouse Bank) قد أعلن قيامة ببرنامج لإصدار صكوك إسلامية بقيمة 1 مليار دولار بداية العام الجاري في أول خطوة للتعامل بالصكوك الإسلامية ببريطانيا.[1]

وأكدت دراسة ثانية بعنوان "التمويل الإسلامي" 2009 إن المصارف الإسلامية العاملة ببريطانيا لم تتأثر بالأزمة المالية الراهنة رغم استمرار أسعار أسهم العديد من البنوك في المملكة المتحدة في التراجع في غمار كساد متزايد وإنها نجت فيما يبدو من هذا الإعصار المالي.[2]

[1]- Anne-Sylvie Vassenaix-Paxton, L'expérience britannique une source d'inspiration pour le développement de la finance islamique en France, Norton Rose LLP 14 mai 2008.
[2]- Islamic Finance :IFSL International Financial Services London, 2009.

وأكدت أن الاضطراب وعدم الثقة في نظام البنوك التجارية دفعا البعض من غير المسلمين إلى التفكير في خيار البنوك الإسلامية، ويعتبرونها أكثر أماناً بدرجة كبيرة من البنوك التجارية وينظر إليها على أنها لا تواجه خطر خفض حجم الأصول وعمليات التأميم وما إلى ذلك وبذلك يتجه المزيد من الناس إلى نقل أعمالهم إليه.[1]

أولا: البنك الإسلامي البريطاني:

قد تم ترخيص البنك الإسلامي البريطاني من قِبل السلطات المالية البريطانية في أغسطس عام 2004، وتم إفتتاح أول فرع في لندن، في سبتمبر من العام نفسه، ويوجد لدى البنك حالياً ثمانية فروع: أربعة في لندن، واثنان في برمنجهام، وواحد في ليستر، وواحد في مانشستر، كما أن البنكّ يقدم العديد من المنتجات والمعاملات المصرفية الشرعية، وأن أغلبية زبائنه من المسلمين وغير المسلمين الذين يرغبون في استخدام البنوك بطريقة أخلاقية، ويصل عددهم إلى 45 ألفاً، كما تم فتح أكثر من 68 ألف حساب.[2]

ثانيا: حجم الأصول المتوافقة مع الشريعة السلامية في السوق البريطانية

حجم الأصول المتوافقة مع أحكام الشريعة المتواجدة في بريطانيا أخذت في الزيادة والنمو والشكل الموالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (04): تطور حجم الأصول المتوافقة مع الشريعة السلامية في السوق البريطانية بعد فتح نوافذ إسلامية (بمليارات الدولارات):

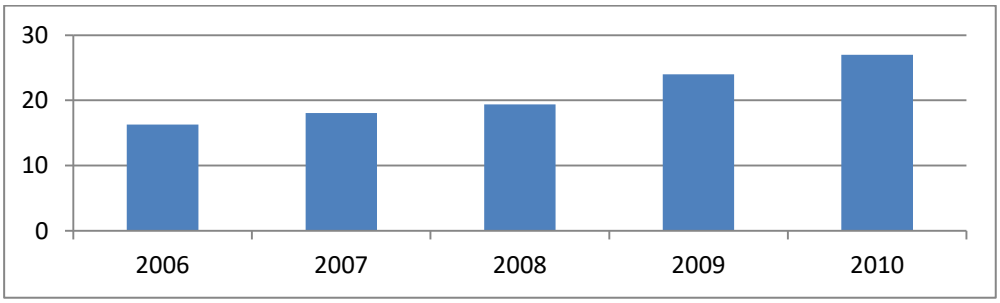

FSL, Islamic Finance, 2010, p3. p44I.

يلاحظ من الشكل أعلاه أن حجم تلك الأصول نما يشكل متواصل وبمعدلات نمو معتبرة تراوحت بين (7.5%) و (23.7%) خلال الفترة المرصودة بين (2006–2010) وهذا ما جعل مرتبة بريطانيا

[1]- islamfin.goforum.net/montada-f17/topic-t1237.htm
(سر تفوق البنوك الإسلامية على التقليدية؟ دراسة أعدها معهد الدراسات المصرفية منتدى التمويل الإسلامي)

[2]- http://gaha.ba7r.org/t244-topic, consulte le 17/03/2020, a17 :35h.

تقفز من المركز العاشر ضمن تصنيفات مجلة ذي بنكر عام 2007 إلى المركز الثامن والتاسع منذ عام 2008 لأكبر الدول المستقطبة لهذا النوع من التمويل في جهازها المالي.

ثالثا: تطور حجم ودائع البنك الإسلامي البريطاني بملايين الدولارات بين (2004-2007)

نما حجم الودائع التي استقطبها البنك الإسلامي البريطاني خلال السنوات الثلاثة الأولى من فتحه لنافذة إسلامية ويظهر ذلك جليا في الشكل الموالي:

الشكل رقم (05) : تطور حجم ودائع البنك الاسلامي البريطاني بملايين الجنيهات بين (04-2007)

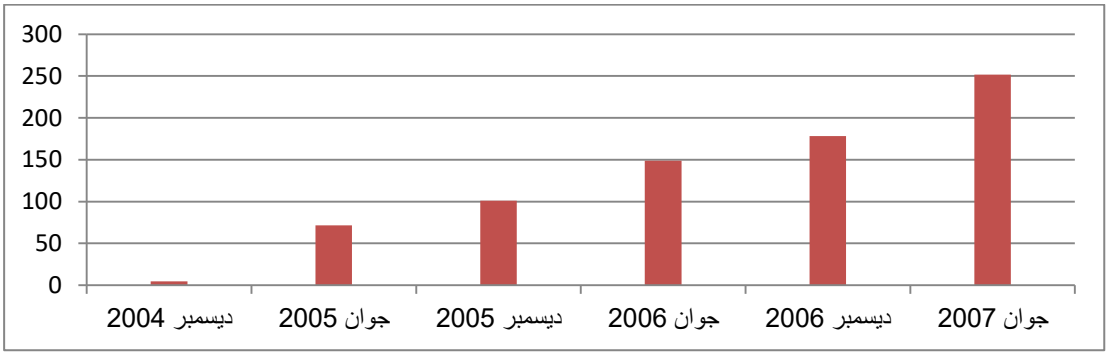

IFSL, Islamic Finance, 2010, p.3 Raza, M.F., "The European 5.3City & UK. Islamic Finance, May 2011, p. Opportunity", p. 44

اعتمدت كذلك على مؤسسات استشارية قانونية وهذا ما مكن البنك الإسلامي البريطاني على وجه الخصوص والبنك البريطاني على وجه العموم من تصدر الترتيب العالمي في اعتماد مؤسسات مساعدة لتطبيق فكرة فتح نوافذ إسلامية والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (06): عدد المؤسسات التدريبية والتعليمية التي تقدم برامج لتطبيق فكرة فتح نوافذ إسلامية.

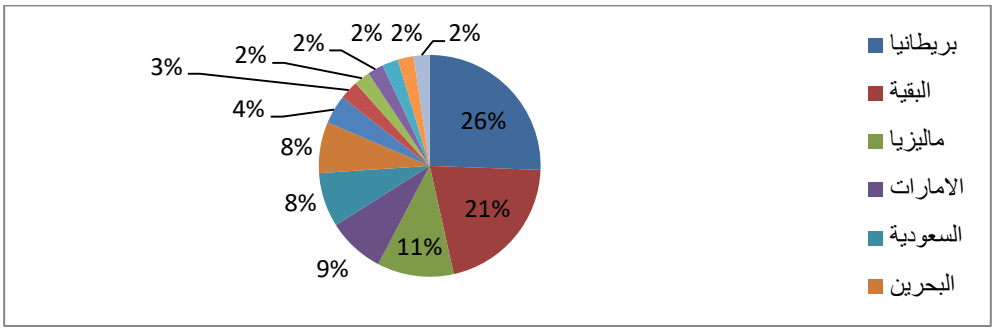

IFSL, Islamic Finance 2009, p6.

رابعا: الدرأسات العلمية وغيرها التي تمت منذ السبعينات:

اعتمد البنك الإسلامي البريطاني على 200 دراسة وهو ما يمثل 66% والتي تناولت جانب التمويل والمصرفية الإسلامية من زوايا مختلفة ويمكن تلخيص النتائج الايجابية للتجربة البريطانية من خلال فتح نوافذ إسلامية في بنوكها التجارية في ما يلي:

- المسلمين المقيمين في أوربا عدد كبير جدا يحتاج بالفعل إلى نوافذ إسلامية تحل مشكلاتهم، ويتعاملون معها، حيث حلت مشكلتهم من خلال تبني البنك الإسلامي البريطاني هذه الفكرة؛
- حل مشكلة فرص العمل المتاحة التي تجلب الكثير من الأموال التي بحاجة للاستثمار تمشيا مع مبدأ عدم الاكتناز، ومبدأ الاستثمار الحلال.[1]

المبحث الثاني: إشراك المصارف التقليدية في معاملات المصارف الإسلامية كمدخل لتطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر:

عرف النظام المصرفي الجزائري إصلاحاً شاملاً مع بداية التسعينات، حيث تمت المصادقة على القانون المتعلق بالنقد والقرض رقم 10/90 المؤرخ في 14/04/1990، والذي يُعتبر من أهم النصوص التشريعية للنظام المصرفي في تاريخ الجزائر المستقلة، حيث جاء بقواعد تنظيمية رقابية، وأخرى توجيهية تتناسب وخصوصيات اقتصاد السوق، وتجعل القانون المصرفي الجزائري في سياق التشريعات المصرفيَّة المعمول بها في البلدان المتقدمة.

لقد أدخل قانون النقد والقرض تعديلات هامة في هيكل النظام البنكي الجزائري، سواء فيما يتعلق بهيكل البنك المركزي والسلطة النقدية، أو فيما يتعلق بهيكل البنوك. ولأول مرة منذ قرارات التأميم، تمَّ السماح للبنوك الأجنبية بأن تُقيم أعمالاً لها في الجزائر، كما تمَّ أيضاً وبموجب نفس الأحكام السماح بإنشاء بنوك خاصة.[2]

---

[1]– احمد مهدي بالوافي،عبد القادر حسين شاشي، "التمويل الإسلامي في بريطانيا، الفرص والتحديات". **مجلة جامعة الملك عبد العزيز** (السعودية، جدة،2011) ، ص ص 17–19.

[2]– رحيم حسين وميلود زنكري. "الصناعة المصرفية الإسلامية في دول المغرب العربي: الواقع والتحديات وسبل التطوير". **المؤتمر العلمي الدولي: الوضع الاقتصادي العربي وخيارات المستقبل.** (المملكة الأردنية الهاشمية، 2013)، ص4.

لقد كان هذا الإصلاح بمثابة الحافز الأساسي الذي دفع بالمصارف الإسلامية إلى طلب الاعتماد، وبالفعل فقد تمَّ في إطار هذا القانون، اعتماد بنكيين إسلاميين وأصبحا جزءاً من النظام المصرفي الجزائري، وهما بنك البركة ومصرف السلام.

المطلب الأول: واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر:

بدأ اهتمام الجزائر بالتوجه نحو الخدمات المالية الإسلامية منذ أوائل تسعينيات القرن الماضي عندما سمحت لبنك البركة بالعمل علمية في السوق المصرفية الجزائريَّة في إطار سعيها في إصلاح منظومتها المصرفية والمالية كجزء من الإصلاح الاقتصادي الشامل من أجل إعطاء هذه المنظومة دورها الأساسي في التنمية المستدامة، وفي هذا الصدد أصدرت الجزائر قانون قانون النقد والقرض رقم 90/10 الصادر في 14/04/1990 والذي يُعتبر أهم تحول في النظام المصرفي الجزائر، فهوُ يمُثل حد فاصل بين مرحلتين مختلفتين لا سيما من خلال فتح القطاع أمام الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي بعدما كان حكرا على الدول.

يقتصر تقديم الخدمات المالية الإسلامية بالجزائر على بنكين إسلاميين وهما بنك البركة الجزائري ومصرف السلام، وفيما يلي عرض موجز لكلاهما:

أولا: تقديم لبنك البركة الجزائري كأول تجربة للبنوك الإسلامية في الجزائر

بنك البركة الجزائري هو أول بنك إسلامي مشترك (بين القطاع العام والخاص) يؤَسس في الجزائر أُنشئ بتاريخ 20 مايو1991 كشركة مساهمة، في إطار قانون النقد والائتمان (القانون رقم 90-10 الصادر في (14 أفريل 1991) يجمع بنك البركة الجزائري بين البنك التجاري، وبنك الأعمال والاستثمار حيث يخضع للمادة 114 من قانون النقد والائتمان لسنة 1990م بصفته الأولى، وتنظيم أعماله المادة 3 (الفقرة 8) من قانونه الأساسي بصفته الثانية.

يبلغ رأس ماله الاجتماعي 500 مليون دينار جزائري مقسمة إلى 500000 سهم، قيمة كل سهم 1000دج، ويشترك فيها مناصفة كلٌّ من:

- شركة دلة البركة القابضة الدوليَّة (شركة سعوديَّة مقَّراتها بين جَّدة/السعوديَّة والبحرين) بنسبة 50%؛
- بنك الفلاحة والتنمية الريفيَّة BADR (بنك عمومي جزائري) بنسبة 50%.

وعقب صدور الأمر رقم 01-03 المتعلق بالنقد والقرض، تمَّ تعديل قاعدة رأس المال الأدنى بالنسبة للبنوك ليصل إلى حد أدنى قدره 2.5 مليار دينار جزائري ،وذلك بموجب النظام رقم 01-04 المؤرخ في 04 مارس 2004، وعليه فقد قام بنك البركة الجزائري في 18 فيفري 2006 برفع رأسماله الاجتماعي ليصل إلى هذه القيمة، وانجر عن ذلك تغيير في توزيع الحصص بين المساهمين حيث أصبحت كالتالي:

- لصالح مجموعة البركة المصرفية 56%؛
- لصالح بنك الفلاحة والتنمية الريفية 44% .

وقد ألغى النظام رقم 01-04 بموجب النظام رقم 04-08 المؤرخ في 23 ديسمبر 2008 حيث تقرر رفع الحد الأدنى لرأسمال البنوك العاملة في الجزائر إلى 10 ملايير دينار جزائري، وعليه فقد قام بنك البركة الجزائري برفع رأسماله إلى 10 ملايير دينار جزائري وفقاً للقرار الصادر من بنك الجزائر.[1]

ثانيا: مصرف السلام

مؤسسة مالية جاء تأسيسها بتاريخ 08 جوان 2006، كثمرة لتعاون إماراتي خليجي وجزائري؛ وهذا بهدف تقديم أحدث الخدمات المصرفية الإسلامية التي تُواكب مسيرة التطور في الجزائر ومواجهة التحديات المستقبلية في الأسواق المحلية و الإقليمية و العالمية معتمدا في ذلك على أرفع معايير الجودة في الأداء، ويعمل المصرف وفقاً لإستراتيجية واضحة تواكب متطلبات التنمية الاقتصادية في جميع المرافق الحيوية في الجزائر من خلال تقديم خدمات مصرفية عصرية تنبع من المبادئ والقيم الأصيلة الرأسخة بغية تلبية حاجيات السوق والعملاء المستثمرين.[2]

ثالثا: المشاكل التي تعاني منها المصارف الإسلامية في الجزائر

تُواجه تجربة الخدمات المالية الإسلامية في الجزائر تحديات ومشاكل كبيرة أهمَّها، العلاقة الغير المتكافئة بين البنوك الإسلامية الجزائرية وبنك الجزائر، فهو يُعاملها معاملة البنوك التقليديَّة ويُطبق عليها نفس أدوات السياسة النقدية التقليديَّة المستعملة في تنظيم الائتمان، وبالتالي فهي تُعاني من مشاكل في إدارة سيولتها المصرفيَّة، وفيما يلي أهم المشاكل التي تعاني منها:

[1]- http://www.albaraka-bank.com .Consulte le 11/04/2020. A12:00 h.
[2]- www.alsalamalgeria.com. Consulte le 11/04/2020. A13:00 h.

- وجدت البنوك الإسلامية في الجزائر إشكالات متفاوتة في إطار علاقتها مع بنك الجزائر، وبخاصة تلك المتعلقة بتحديد نسبة الاحتياطي النقدي وامتصاص فائض السيولة، وكذلك تعامله معه كمقرض أخير، حيث تخضع للقانون المنظم للبنوك الأخرى دون مراعاة طبيعتها الخاصة، وفيما يلي أهم المشاكل التي تُعاني منها البنوك الإسلامية في الجزائر:
- تحديد نسب السيولة و العناصر المكونة لها؛
- تملُّك أصول بأكثر من الحد المقرر قانوناً؛
- الاكتتاب الإجباري بحد أدنى في السندات العمومية.
- جلبت البنوك الإسلامية الجزائرية معظم مواردها البشرية من البنوك التقليديَّة؛ ومن ثمَّ فهناك نقص في تكوين رأس المال البشري المدرب على آليات عمل النظام المصرفي الإسلامي؛
- استرشد البنوك الإسلامية في السوق المصرفي الجزائري بسعر الفائدة كمؤشر لقياس تكلفة التمويل؛
- عدم تفهم طبيعة عمل البنوك الإسلامية من قِبَل المتعاملين معه في المجتمع الجزائري، حيث يُطالب المودعون بمعدلات أرباح لا تقل عن معدلات الفائدة السائدة في السوق؛
- تأخر الزبائن في تسديد الديون في الوقت المناسب، ممَّا أدى ببنك البركة الجزائري إلى فرض الغرامات المماطلة تصرف في المجالات الخيرية،[1]
- تأثر بنك البركة الجزائري من غياب التسيير المالي والإداري العلمي المنضبط لدى معظم المؤسسات الخاصة في الجزائر، وغياب المصداقية في محاسبة هذه المؤسسات، وتواجد ممارسات غير سليمة وغير نزيهة في المحيط الاقتصادي، كما أن هيمنة الطابع العائلي المغلق على هذه المؤسسات جعلها تنمو في بيئةُ مغلقة لا تقبل الانفتاح على الرأسمال الأجنبي.[2]

المطلب الثاني: إشراك المصارف التقليديَّة الجزائرية في معاملات المصارف الإسلامية من خلال نوافذ إسلاميَّة

[1]– صالح غربي، "تقييم تجربة الخدمات المالية الإسلامية في السوق الجزائرية وآفاقها المستقبلية".الندوة العلمية الدولية حول الخدمات المالية و إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية (الجزائر، جامعة سطيف، أفريل 2010)،ص13.

[2]– صالح غربي، نفس المرجع السابق، ص14.

من بين السبل والمقترحات التي يمكن أن تعزز من نمو الصيرفة الإسلامية بالجزائر، هي الترخيص للمصارف التقليديَّة العاملة بالسوق المصرفيَّة الجزائرية بفتح نوافذ للتمويل الإسلامي، وهذا الإجراء يُساعد على تعزيز تجربة الخدمات المالية الإسلامية في الجزائر، وتلبية رغبات المواطن الجزائري وهي الحصول على التمويل من دون أي فائدة، كما تستطيع البنوك الإسلامية الحصول على السيولة بصيغة القرض الحسن من هذه النوافذ في حالة وقوعها في أزمات السيولة، بالإضافة إلى ذلكُ يُكن أن تشترك نوافذ التمويل الإسلامية والبنوك الإسلامية في مشاريع استثماريَّة مشتركة، ولكن في الحقيقة هناك أمر مهم لا بد من الإشارة إليه، وهو الحرص على عدم اختلاط الأموال بين البنك التقليدي ونوافذ التمويل الإسلامي حتى لا يشك المتعاملين معها في مصداقيتها. إن انفتاح النظام المصرفي الجزائري على العمل المصرفي الإسلامي سيُمكن الجزائر ممَّا تُتيحه المصارف الإسلامية في مختلف المجالات، خاصة وأن الجزائر في مرحلة نمو تحتاج إلى كل ما يعم ويُعزز النمو والتنمية.

أولا: دوافع و متطلبات فتح نوافذ إسلاميَّة في البنوك التقليديَّة الجزائريَّة:

تقتضي فتح نافذة للمعاملات الإسلامية في البنوك التقليديَّة العاملة في السوق المصرفية الجزائريَّة تحقيق الدوافع والمتطلبات التاليَّة:[1]

1. دوافع البنوك التجارية:

وفي ما يلي استعراض اهم دوافع البنوك التجارية لتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية:

- استجابة البنوك التجارية لطلب الحكومة الجزائرية لتقديم خدمات مصرفية إسلامية دون تخطيط مسبق؛
- اقتحام السوق المصرفية الإسلامية ومنافسة كلا من بنك البركة وبنك السلام؛
- محاولة جلب المدخرات المالية خارج الدائرة النقدية للأفراد المحجمون عن المعاملات البنكية الربوية؛
- استقطاب رؤوس الأموال من السوق الموازية في ظل تراجع مداخيل الجزائر من جراء الأزمة النفطية؛
- المحافظة على عملائها الحاليين بتقديم خدمات مصرفية متنوعة؛
- تعظيم الأرباح من مصادر مالية غير تقليدية؛
- استقطاب العملاء الراغبين في الحصول على منتجات مصرفية إسلامية بدافع ديني منهم.

[1]– صالح مفتاح ومعارفي فريدة، المرجع السابق، ص153.

2. متطلبات البنوك التجارية:

يمكن ذكر أهم متطلبات البنوك التجارية لفتح النوافذ الإسلامية في النقاط التالية :

أ. **متطلبات قانونيَّة:** تتمثل في الإجراءات التشريعية التي ينبغي الالتزام بها وهي:

- صدور قرار الترخيص عن الجمعية العمومية للبنك التقليدي يتضمن الموافقة على فتح نافذة إسلاميَّة ومن ثم مناقشة التعديلات الأساسية في عقد التأسيس؛
- الحصول على موافقة بنك الجزائر بعد وضع شروط ينبغي الالتزام بها؛
- تكليف إدارة الشؤون القانونية بدراسة الجوانب القانونية لعملية التحول، والآثار القانونية المترتبة، العقبات القانونية المحتملة.

ب. **متطلبات شرعيَّة:** تنحصر المتطلبات الشرعية في النقاط التاليَّة:

- تعيين هيئة فتوى ورقابة شرعية متخصصة تشرف على تنفيذ فتح نافذ للتمويل الإسلامي؛
- تعيين مدققين شرعيين داخليين للتأكد من تطبيق أهداف الرقابة الشرعية الداخليَّة؛
- إلغاء المعاملات المخالفة للشريعة في جميع صورها وأشكالها؛
- الفصل بين الموارد المالية المشروعة والغير مشروعة.

ج. **متطلبات إدارية:** يتطلب فتح نافذة إسلاميَّة الأخذ بالإجراءات الإدارية المتمثلة في النقاط التالية:

- تعديل عقد المصرف ونظامه الأساسي ليكون مشروعاً، تعيين لجنة لإدارة عملية التحول؛
- التهيئة المبدئية لكل العاملين بطبيعة العمل المصرفي الإسلامي؛
- تأهيل العاملين بتصميم برامج تدريبية متخصصة في العقود الشرعية، وصيغ التمويل الإسلامي ومعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

ثانيا: خطوات إنشاء نوافذ إسلاميَّة في المصارف التقليدية الجزائريَّة

هناك خمسة خطوات أساسية لاعتماد النوافذ الإسلامية في المصارف التقليديَّة الجزائريَّة وفق الآتي:

1. موافقة بنك الجزائر:

خلال الملتقى الأول للتمويل الإسلامي الذي عُقد بالجزائر كشف آنذاك المشاركون أن بنك الجزائر يدرس مجموعة من المقترحات تحضيراً للسماح للمصارف والمؤسسات المالية العمومية والخاصة العاملة

في الجزائر بفتح نوافذ خاصة بالتمويل الإسلامي على مستوى المصارف التقليدية من أجل تمكين شريُة واسعة من المواطنين وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاستفادة من المنتجات المالية المختلفة المطروحة في الساحة المالية.[1]

2. تخصيص رأسمال مستقل معروف المصدر ويعيد عن شبهة الربا:

بغية إبعاد أية شبهة لاختلاط رأسمال النافذة الإسلامية برأسمال المصرف التقليدي الذي تفتح فيه، وتعزيزاً للجانب الشرعي في الموضوع وتكريساً لعنصر الحل في تعاملات هذه النوافذ فمن الأفضل أن يحدد مسبقاً رأسمال مستقل للنافذة وأن يكون هذا المال معروف المصدر بعيداً عن أية احتمالات لكونه وسيلة لغسيل الأموال أو نتاجاً لأية تعاملات مشبوهة قانوناً، فضلاً عن ضرورة الابتعاد عن أية شبهات غير شرعية، وخاصة شبهة الربا، فلابد أن يكون مصدر المال غير متأتي بأموال اختلطت بأموال ربوية أو نتجت عن تعاملات ربوية.

3. تعديل عقد أو قانون تأسيس المصرف التقليدي:

إذا كان المصرف الذي يروم فتح النافذة الإسلامية مصرفاً خاصاً فيجب تعديل عقد تأسيسه بحيث يُصبح ملائماً لممارسة النافذة المرجو فتحها فيه لخدمات الصيرفة الإسلامية وعدم قيامها بأية أعمال ربوية، أما إذاكان المصرف عاماً (حكومياً) فيجب تعديل قانون إنشائه ليُناسب وجود النافذة الإسلامية ضمن هيكله الإداري وتعاملاته المصرفية الإسلامية واختصاصها بتقديم المنتجات الإسلامية البحتة.

4. ممارسة أعمال الصيرفة الإسلامية:

تقوم النافذة الإسلامية بممارسة كافة الأنشطة المسموح بها للمصارف الإسلامية والابتعاد عن كل ما يحظر على هذه المصارف، بعد أن يُثبت في عقد تأسيس المصرف التقليدي أو قانون إنشائه وجوب ممارسة النافذة الإسلامية فيه للخدمات المصرفية التي تجيزها الشريعة الإسلامية وعدم التعامل بالربا أو الفوائد بأية صورة من الصور وجود التنظيم الإداري المؤهل:

[1]– حسان بخيت وعبد الحميد لخديُي. "قراءة تاريُية في تطور العمل بالصيرفة الإسلامية في دول المغرب العربي". **مجلة الأكاديُية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**. (العدد 11،جامعة الشلف، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، الجزائر، جانفي 2014)، ص47.

ينبغي على المصرف التقليدي بإيجاد تنظيم إداري خاص بالنافذة ضمن هيكلية المصرف الأم يتضمن اعتبار النافذة قسماً أو شعبة أو وحدة إدارية مرتبطة بالمصرف لها تقسيمات داخلية يرأسها مدير يقف على رأس كادر إداري مؤهل ومدرب ليكسب خبرة في تقديم الخدمات المالية الإسلامية عن طريق إشراكهم في دورات تدريبية نظرية وعملية في تقديم تلك الخدمات وعد الاعتماد على موظفين وعاملين ليس لديهم أية فكرة عن المنتجات الإسلامية التي تُقدمها المصارف الإسلامية.

ثالثا: الضوابط الشرعية الخاصة بالتحول الجزئي من خلال النوافذ الإسلامية

يضع فتح البنوك التقليدية لنوافذ إسلاميَّة إلى ضوابط شرعية نذكر أهمها فيما يلي:[1]

- تحصل نوافذ المعاملات على عمولة أو إجارة عن الخدمات المقدمة، وهو جائز شرعاً وفقاً للوكالة؛
- يحكم حسابات الاستثمار عقد المضاربة الشرعية حيث تُعتبر النافذة رب العمل والمستثمر رب المال، ويتشاركا معاً في نتيجة المشروع، يحكم توظيف الأموال عقود إسلاميَّة؛
- إذا اختلطت أرباح النافذة الإسلامية بمال حرام فيجب تجنبه وعدم توزيعه على أصحاب الحسابات الاستثمارية وتوزيعه في وجوه البر لتطهيره من المال الخبيث؛
- الفصل المحاسبي بين النافذة والبنك بإيجاد قسم محاسبة وسجلات ونظام محاسبي مستقل يستخرج منه المركز المالي وحسابات المصروفات والإيرادات؛
- لا يجوز لنوافذ المعاملات الإسلامية خصم الكمبيالات، والشيكات المؤجلة أو بيع الديون وما في حكم ذلك لأنّها من المعاملات المحرمة شرعاً.

وقد قام مجلس المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بإصدار مجموعة من المعايير الشرعيَّة الخاصة بالتحول الجزئي للصيرفة الإسلامية من خلال النوافذ الإسلامية:[2]

[1]– صالح مفتاح ومعارفي فريدة، المرجع السابق، ص154.

[2]– معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية، المعيار الشرعي رقم (06): مشروع قانون نموذجي للتحول من العمل المصرفي التقليدي إلى العمل المصرفي الإسلامي (في التحول الجزئي– النوافذ) ، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلاميَّة، المنامة البحرين.

المادة (24) : يجوز للمصرف الذيُ يُارس نشاطه على أساس العمل المصرفي التقليدي أن يُنشأ نافذة أو عدة نوافذ إسلاميَّة يمارس فيه العمل المصرفي الإسلامي، وُيُكن أن تأخذ هذه النوافذ صورة فروع أو صناديق أو محافظ استثماريَّة؛

المادة (25): تُنشأ إدارة مستقلة داخل المصرف يكون غرضها الإشراف على الخدمات المصرفية الإسلامية، داخل المصرف والسعي لتطوير العمل المصرفي الإسلامي واحتياجاته الفنية والبشرية والارتفاع بمستوى كفاءته التشغيلية؛

المادة (26): تكون موازنة الإدارة مستقلة بما يضمن الفصل المالي والمحاسبي عن بقية نشاطات المصرف، وتعتمد النوافذ نظاماً محاسبياً يقوم على الملائمة التامة مع طبيعة العمل المصرفي الإسلامي؛

المادة (27) : علاوة على ما يقوم به البنك المركزي منُ مراقبة على سائر أنشطة المصارف، يحق للبنك المركزي أن يجري رقابة على النوافذ الإسلامية للتحقق من مراعاة الأهداف التي أنشأت من أجلها؛

المادة (28) : تُعين الجمعية العامة للمصرف مراقباً أو عدة مراقبين يقومون بدور التدقيق والرقابة الشرعية على أعمال النوافذ الإسلامية، وذلك بغرض التحقق من شرعية عملياتها وعدم مخالفتها لأحكام الشريعة الإسلامية، ويعد المراقب أو المراقبون تقريراً شرعياً لذلك الآثار القتصادية الناتجة عن فتح نوافذ تمويل إسلامي في البنوك الجزائريَّة يمكن أن يترتب على فتح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية الجزائريَّة العديد من الآثار الاقتصادية الإيجابية والسلبية، ُيُكن إيجاز أهم تلك الآثار على النحو التالي:

1. الآثار الإيجابية:

- يمكن أن تساهم النوافذ الإسلامية في توسيع رقعة العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر من خلال تحفيز المصارف التقليديَّة المنافسة إلي تقديم الخدمة، ومن خلال تنمية التعاون مع المصارف والمؤسسات المالية الدوليَّة التي سعت من جانبها إلي تطوير منتجات إسلاميَّة جديدة؛
- لقد أظهرت هذه التجربة في كثير من الدول الإسلامية أ ن هناك شرائح كبيرة من أفراد المجتمعات الإسلامية ترغب بل وتبحث عن البديل الإسلامي للبنوك التقليدية، ومنها المجتمع الجزائري.
- إن إقدام البنوك التقليدية الجزائرية على إفتتاح نوافذ إسلامية إنما هو اعتراف عملي بنجاح الصيرفة الإسلامية خاصة بعد الأزمة المالية العالمية؛

- إن الإقبال المتزايد على الخدمات المصرفيَّة الإسلامية وصيغ الاستثمار الإسلامي سيؤدي في المدى الطويل إلى إعادة توزيع الودائع بين النظام المصرفي الإسلامي والنظام المصرفي الجزائري بحيث يتوسع الأول على الثاني إذا أحسن القائمون على المصارف الإسلامية الاستفادة من هذه الفرصة؛
- تُساهم النوافذ الإسلامية في زيادة موجودات البنوك الإسلامية الجزائريَّة وبالتالي تزيد من فعاليتها في إدارتها لسيولتها المصرفيَّة؛
- تعتبر النوافذ الإسلامية محفز قوي للبنوك التقليديَّة الجزائرية في إقامة بنوك إسلامية منفصلة لها موجوداتها وودائعها وموظفوها؛
- إذا نجحت النوافذ الإسلامية في تحقيق نتائج أعلى لبنوكها من نتائج الفروع الأخرى التقليديَّة، فإن ذلك سيدفع إدارة البنك إلى التوسع في الظاهرة عن طريق فتح نوافذ أخرى تعمل بنفس المنهج بدلا من الإكثار في فتح فروع تقليدية؛
- كما قد يُشجع هذا النجاح البنوك الأجنبيَّة العاملة في الجزائر على طلب فتح نوافذ إسلاميَّة؛
- يؤدي فتح نوافذ إسلاميَّة في البنوك التقليديَّة الجزائري إلى تحقيق المزيد من الكفاءة في الجهاز المصرفي الجزائري، وخلق جو يسوده المنافسة في السوق المصرفية الجزائرية؛
- كما تُساهم النوافذ الإسلامية في تطوير المنتجات المالية الإسلامية، حيث تتنافس إدارة كل من النوافذ الإسلامية والبنوك الإسلامية إلى بذل المزيد من الجهود لابتكار أدوات مالية إسلامية تتمتع بالكفاءة الاقتصادية والمصداقية الشرعية وتشبع رغبات العملاء؛
- تعاون النوافذ الإسلامية مع بعضها البعض لتكوين سلة استثمارات متوسطة وطويلة الأجل كإنشاء شركات استثماركبيرة؛
- إن إيداع أموال كبيرة في النوافذ الإسلامية سيزيد بالتأكيد من فرص الربحية لدى المصارف التقليدية الجزائريَّة، ذلك أن هذه الأرباح تذهب في النهاية إلى الفرع ثمَّ إلى المقر الرئيس للمصرف التقليدي ومن ثمَّ إلى الخزينة العامة للدولة؛
- إن استثمار الأموال بإيداعها في النوافذ الإسلامية سيساهم بلا شك في التقليل ما أمكن من البطالة وزيادة الإنتاج وإعادة توزيع الدخل القومي، فبدلاً من أن تكون هذه الأموال معطلة ومكتنزة لدى الأفراد، سيقومون بإيداعها في هذه النوافذ التي ستحرص على استثمارها وتشغيلها بما يتطابق والشريعة

الإسلامية، ممّا يُسهم في تعزيز عناصر الإنتاج ويُؤدي إلى استخدام أيدي عاملة جديدة ربما كانت عاطلة عن العمل، فضلاً عن زيادة أجور العاملة السابقة ممّا يقود بدوره إلى زيادة دخول أبناء هذه الفئة من ذوي الدخل المحدود فيزيد طلبها على السلع والخدمات، ما يدفع المنتجين إلى الزيادة في الإنتاج لمواجهة الزيادة في الطلب وتستمر الدورة الإنتاجية إلى أن تصل إلى القضاء على البطالة.

2. الآثار السلبيَّة:

- إن موافقة بنك الجزائر على فتح نوافذ إسلاميَّة في البنوك الجزائرية يُثير تساؤلا هاماً وهو كيف يمكن فهم تحفظ بنك الجزائر على نشاط البنوك الإسلامية وفي نفس الوقت يسمح للبنوك التقليدية بمزاولة العمل المصرفي الإسلامي؛
- قد يُؤدي تقديم العمل المصرفي الإسلامي من قبل المصارف التقليدية إلى إعاقة إنشاء المصارف الإسلامية وانتفاء المبرر لوجودها أو عدم التوسع في إنشاء المزيد منها؛
- يُؤدي تقديم خدمات مالية إسلامية من قبل المصارف التقليدية الجزائرية إلى تشويه العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر وعدم وضوح للموقف الشرعي من قضية الربا؛
- إن فتح النوافذ إسلاميَّة في المصارف الجزائريَّة سيترتب عليه استمرار تلك المصارف وإطالة عمرها وبالتالي استمرار المحق والشر والإثم المصاحب للربا ومظاهره؛
- من الأمور التي تشوب عمل النوافذ الإسلامية والتي تقلق كثيرا من العملاء ما قد يحدث من اختلاط أموال النوافذ الإسلامية بأموال المصرف التقليدي الأم، إذ غالبا ما يتم تحويل فائض السيولة لدى النوافذ الإسلامية والذي يتكون نتيجة للإقبال الكبير عليها، إلى المصرف الرئيسي الذي يقوم باستخدامه في تعاملاته؛
- تواضع القناعات الشخصيَّة عند بعض المسئولين بسلامة هذا التوجه المزدوج للبنك؛
- عدم وضوح الرؤية على مستوى البنك ككل عن خطط الإدارة فيما يتعلق بإقدامها على تقديم الصيرفة الإسلامية ، خاصة في حالة الرغبة في التوسع التدريجي في هذا التوجه مستقبلا، الأمر الذي قد يؤدي إلى غياب أو محدودية مشاركة الإدارات الأخرى في صياغة هذا التوجه؛
- محدودية الكوادر البشرية الجزائرية المؤهلة للعمل في مجال الصيرفة الإسلامية.

المطلب الثالث: لمحة عن النوافذ الإسلامية في الجزائر:

1. تم تأسيس بنك الخليج الجزائر(AGB) في 15 ديسمبر 2003، من خلال مساهمة ثلاثة بنوك رائدة في السوق (بنك برقان، و بنك الكويت الأردن، وبنك تونس الدولي)، والعائدة إلى مجموعة شركة مشاريع الكويت (كيبكو)، أكبر الشركات القابضة على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، و يقدم البنك حلولا للتمويل التقليدي والإسلامي. ففي عام 2013، كانت 22٪ من القروض الممنوحة كانت وفق التمويل الإسلامي.
2. أطلق بنك ترست الجزائر كذلك نافذة إسلامية توفر لعملائه حلولا تمويلية وفق صيغة المرابحة، إضافة إلى حساب للتوفير التشاركي يسمح للبنك بمشاركة أرباحه مع العملاء، و من المتوقع أن يمتد هذا العرض بسرعة للبنوك التقليدية.
3. وعلى الرغم من عدم وجود إطار قانوني وتنظيمي محدد، يرى البعض أن المؤسسات المالية الجزائرية التي تقدم حلولا للتمويل الإسلامي، استطاعت أن تثبت أنها قادرة على إثبات جدوى وفائدة هذا النموذج.
4. في الواقع تساهم البنوك الإسلامية في زيادة معدل الإستبناك بالنسبة للمواطنين، إضافة الى المساهمة في تمويل الاقتصاد. وقد دفع الطلب الكبير والقوي على هذه الحلول المصرفية الإسلامية، كبار الفاعلين التقليديين لتبني هذه الخدمات و بالتالي توفيرها.
5. وفي هذا الصدد ذكرت وكالة الإيكوفين في ديسمبر2017 أن الفرع الجزائري للمجموعة المصرفية الفرنسية باريبا الجزائر BNP Paribas ، أعلنت عن منتجات إسلامية من خلال عرض الإجارة وحساب "البديل"، و ذلك في انتظار موافقة بنك الجزائر، لإطلاقها في السوق حسب ما أكد المدير العام باسكال فيفري.

المبحث الثالث: ارساء الشبابيك الإسلامية في بنك BADR كمحاكاة لتجربة بنك الخليج الجزائر AGB

سنتطرق في هذا المبحث الى تجربة بنك الخليج الجزائر باعتباره أنموذجا يجب محاكاته لما يقدمه من خدمات مصرفية اسلامية عبر نافذته، كما سنتطرق الى سعي بنك الفلاحة والتنمية الريفية في سبيل تطبيق النوافذ الإسلامية من خلال محاكاة تجربة بنك الخليج الجزائر.

المطلب الأول: التتبع العملي لنافذة بنك الخليج الجزائر

بنك الخليج الجزائر، هو البنك التقليدي الوحيد في الجزائر الذي يحتوي على نافذة تقدم خدمات مالية اسلامية، وبالتالي سيكون محل الدراسة في هذا المطلب.

أولا: تقديم بنك الخليج الجزائر

1. التعريف والنشأة:

تأسس بنك الخليج الجزائر في 41 ديسمبر 2001، بموجب القانون الجزائري برأس مال قدره 40 ملايير دينار جزائري، يملكها 10 بنوك ذات سمعة دولية هي بنك برقان Bank burgan بقيمة 60% وبنك تونس العالمي Tunis international bank بـ 10% و40% من البنك الأردني الكويتي وهي بنوك تنتمي إلى مجموعة مشاريع كويت القابضة Kuwait Projects Company Kipco .

2. الهيكل التنظيمي لبنك الخليج الجزائر.

من أجل تحقيق البنك لأهدافه والاستجابة السريعة الحاصلة فقد بادر منذ نشأته بوضع خطة إستراتيجية فعالة تبنى على أساس تغير الهيكل التنظيمي للبنك ويعتمد البنك في تقسيمه للهيكل التنظيمي على الأقطاب التالية:

أ. **مدير الوكالة:** وهو الممثل الرئيسي للبنك على مستوى الوكالة والمسؤول عن توفير التنظيم الإداري والتشغيلي للوكالة، وتنميتها التجارية، والاهتمام المستمر بإدارة الجودة والمخاطر ومراقبة الحسابات والتأكد من سير العمليات في إطارها القانوني؛

ب. **المسؤول التجاري:** من مهامه الرئيسية الإشراف على فريق المبيعات وكذا الإشراف على تسيير محافظ العملاء مع تزويد العملاء بكافة المنتجات التي يقدمها البنك واحترام تطبيق القرارات الائتمانية ومراقبة فتح الحسابات؛

ج. **المراقب:** مهمته الأساسية هي ضمان وحسن الرقابة على جميع المعاملات التي تقوم بها الوكالة في سياق إدارة المخاطر التشغيلية والتحقق من العمل اليومي للشباك والصندوق ومراقبة العمليات ذات الطابع الإداري والتدقيق القانوني؛

د. **المشرف الإداري:** وهو المشرف على أمن الصندوق، وعامل الشباك والأعوان لتحقيق أهداف الوكالة والتأكد من سير العمل في الوكالة في شكل إيجابي كما يقوم بتشغيل وايقاف نظام الحاسوب وضمان التنظيم الجيد للأرشيف، وضمان مسك الدفاتر والسجلات للوكالة؛

هـ. **مستشار مبيعات العملاء (المؤسسات):** من مهامه إدارة محفظة العملاء (مؤسسات)، وتجهيز المنتجات التي يقدمها البنك من خلال إدارة حسابات العملاء (فتح، تغيير،غلق)، القرارات التنظيمية، تسيير الكفالات والضمان الاحتياطي ومعالجة المعاملات مع الدول الأجنبية؛

و. **مستشار مبيعات العملاء(الأفراد):** يقوم بنفس عمل مستشار مبيعات العملاء (المؤسسات) لكن لصالح الأفراد، وليس المؤسسات كتسيير حسابات الأفراد وتسيير القروض الموجهة للأفراد؛

ز. **مندوب إداري:** له مجموعة من المهام كضمان عمليات (Backoffice) أي عمليات المكتب الخلفي مع احترام القوانين المعمول بها في إطار الجودة والدقة وكذلك يقوم بإدارة الحسابات والحفاظ على ملفات العملاء وتسيير الصكوك والتصريح بالشيكات غير المدفوعة ؛

ح. **أمين الصندوق:** هو المسؤول عن الصندوق، وضمان سير عملياته مع العملاء وحسن سيرها وفق الإجراءات السارية والمعمول بها في البنك؛

ط. **عامل الشباك الصراف:** يعمل عامل الشباك الصراف على ضمان سير مختلف العمليات البنكية من سحب وايداع الزبائن بالنيابة والمحافظة على سجل الصندوق، تزويد الموزع بالأوراق النقدية وموزع الأوراق النقدية الآلي بالعملات الوطنية والأجنبية.

3. الأنظمة (التقنيات) المستخدمة في بنك الخليج الجزائر:

تعتبر تكنولوجيا المعلومات العصب الرئيسي في عمل بنك الخليج حيث تساهم في توظيف التقنيات الحديثة في التواصل مع موظفي البنك وتساعد الإدارة العليا في اتخاذ القرارات من خلال تقديم الإحصائيات والدلالات كما توجد في بنك الخليج مديرية عامة بالنيابة مكلفة بالمالية ونظام المعلومات تحتوي على قسم المنتجات والخدمات الإلكترونية يختص بمسايرة التطورات التي تحدث في المنتجات وتحديث الخدمات المصرفية و تحتوي على مديرية نظام المعلومات الذي يقوم بالتخطيط والإشراف

وتطوير إنتاجية المعلومات وتوفير التقارير المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات لرئاسة البنك. تتمثل الأنظمة والأجهزة المستخدمة في:

أ. **المودم:** يتكفل بالمعاملات التي تتم بين الوكالات والمراكز ويحمي العمليات والبرامج التي تعالج المعاملات بين الوكالات.

ب. **نظام Swift:** باستعمال شبكةSwift يتحصل البنك على عدة مزايا منها:

- الجاهزية: نظامSwift جاهز دوما على مدار اليوم 21/21 ساعة وخلال كل أيام الأسبوع 2/2 أيام.
- الحماية: لأن عمليات الاتصال تتم عن طريق بطاقة ممغنطة لها كلمة سر، وهذه الأخيرة تسمح باستخدام النظام كما تعطي للبنك نوعا من الحماية في تعاملاتها.
- السرعة والأمان: في التعامل بين البنوك بفضل عملية الترميز وفك الترميز.

ج. **النقود الآلية:** أدرك بنك الخليج الجزائر منذ البداية استعمال النقود الآلية واقع لابد منه خاصة في ظل المنافسة،

ومن الأجهزة الموجودة في بنك الخليج والمتمثلة في:

- Software : وتتمثل في البرامج، والأساليب الإلكترونية المعتمدة في البنك.
- Hardware : وهو الرائد العالمي في مجال التمويل بالخدمات والذي دخل للجزائر لأول مرة، ويمكن لهذا الممول تحقيق نسبة99.999 من الفعالية التكنولوجية. وهي عبارة عن الأجهزة والحواسيب الإلكترونية الموجودة في البنك.

كما يحتوي على كاميرات مراقبة موجودة على مستوى المديرية العامة والوكالات التابعة لها:

د. **شبكة الانترنت:** يحتوي بنك الخليج على شبكة انترنت داخلية للتعامل ما بين الموظفين والوكالات الأخرى وشبكة انترنت خارجية لتعامل العملاء مع البنك Guichet Automatique de Banque: (GAB) وهو عبارة عن الأجهزة الأوتوماتيكية الموجودة في مبنى البنك، والتي تعمل تلقائيا مع عملاء البنك.

هـ. **نظام RTGS:** إن تعريف هذا النظام يتضح لنا من خلال قراءة اسمه فهو نظام تسوية المبالغ الإجمالية في وقت حقيقي، ويتم فيه سير التحويلات على الفور بدون تأجيل وعلى أساس إجمالي.

ويمكن من خلاله ربط جميع أنظمة المدفوعات النقدية والمقاصة والتحويلات النقدية، ويتميز هذا النظام بسرعة الأداء ويوفر مؤشرات نقدية دقيقة تساعد على سرعة اتخاذ القرارات ووضع كفاءة إدارة السيولة النقدية لدى البنوك بسهولة ويسر. وتم تحديده بمقتضى النظام رقم 01-01الصادر في 41 أكتوبر 2001 وهو نظام دفع ما بين البنوك للمبالغ الكبيرة والمستعجلة التي تفوق قيمتها عشرة ملايين دينار.

4. المنتجات والخدمات الالكترونية لبنك الخليج الجزائر

أ. المنتجات الالكترونية للبنك:

- **البطاقة البنكيةSAHLA-CIB:** هي الأداة الوحيد العملية والآمنة للسحب والدفع فهي تجعل الأموال التي في حساب العميل متاحة له في أي وقت، كما تعتبر سهلة الاستخدام وآمنة وموثوق بها، وصالحة في كل التراب الوطني أي كل الصرافات الآلية التي تحمل شعار CIB،ويتم الحصول عليها بالنسبة للعملاء الحاليين في بنك الخليج والعملاء الجدد عن طريق فتح حساب خاص بهم وتلقائيا سيتحصلون عليها.
- **بطاقة فيزاCartes visa:** للتصرف بحرية في أموالك الخاصة بنك الخليج الجزائري بقدم مجموعة من بطاقات فيزا الائتمانية الدولية وهي نوعان: -بطاقة فيزا مسبقة الدفع: تمنح العميل الراحة في السفر لأنها تقدم الأمن والمرونة والراحة في التعامل مع نفقاته في الخارج وعلى شبكة الانترنت.
- **بطاقة فيزا الذهبية وفيزا الكلاسيكية:** تعتبران مناسبتان جدا للأشخاص الذين يسافرون باستمرار إلى الخارج، لأنها يمكن أن ترافق العميل عبر شبكة دولية تضم أكثر من 100 بلد. كما تتميز هذه البطاقة بأنها صالحة في كل صراف آلي في العالم يحمل شعار(visa Electron) وكافة المتاجر التي تحمل العلامة visa أوVisa Electron كما يعاد شحنها بسهولة .أطلق بنك الخليج الجزائر مؤخرا بطاقات الماستر كارد بأنواعها الثلاث عادي، ذهبي، وبلاتيني. فبطاقة الماستر كارد هي بطاقة ائتمان دولية، تستخدم في استقبال وتحويل الأموال بالعملة الصعبة أو حتى العملات المحلية والشراء والتسوق عبر الانترنت.
- الحساب العادي: المعاملات المالية فيه تتراوح بين 400 إلى 4000 دولار.

- الحساب الذهبي: المعاملات المالية فيه تتراوح بين 1000 إلى 40.000 دولار
- الحساب البلاتيني: المعاملات فيه تفوق 40.000 دولار.

يمكن للعميل سحب أمواله من البطاقة ممن خلال الصرافات الآلية المتوفرة في بنك الخليج.

- **بطاقة RIB بطاقات مسبقة الدفع :** وهي البطاقة التي تتميز بأنها تنهي العديد من الإزعاجات المتعلقة بعملية الدفع وتتميز بـ:
- السحب يكون عبر كامل شبكة بنك الخليج الجزائر AGB.
- أنها بطاقة آمنة وممغنطة.
- الاستعلام عن الرصيد وتسليم كشف الحساب.
- تمنح لك هذه البطاقة إذا كنت: مدير شركة أو صاحب حسابات شيك في بنك الخليجAGB

- **أجهزة الصراف الآلي Distributeur Autormatique de Billets:** وفر بنك الخليج الجزائر أجهزة الصراف الآلي في جميع وكالاته المنتشرة على كامل التراب الوطني international d'Alger L'aéroporté وعلى مستوى المطارات الدولية و نشير إلى أن بطاقات السحب متوفرة مجانا لكل عملاء البنك الذين لديهم حساب في AGB ،وهذه الخدمة متاحة 2/2أيام و 21/21ساعة وتمكن من سحب النقود بالدينار وكشف الحساب.

كما أطلق بنك الخليج الجزائر خدميتين جديدتين في مجال التحديث البنكي هما: الخدمة المصرفية الذاتية SelfBanking وهي الأولى من نوعها في الجزائر حيث تسمح للعميل من خلال أجهزة الصراف الآلي إجراء مختلف العمليات المصرفية (السحب إيداع الصكوك الإيداع النقدي، طلب دفتر الصكوك والبطاقات الذكية CIB ساهلة، الإطلاع على وضعية الحسابات، الحصول على كشوف بنكية)، وطبعا دون تدخل موظفي البنك وهي الخدمة المتوفرة دائما وفي أي وقت خدمةDrive Banking :هو جهاز صراف آلي مصمم خصيصا يسمح للعملاء بسحب النقود دون أن يتركوا سياراتهم، وتتميز هذه الخدمة بالسرعة والأمان والراحة، كما ينفرد بنك الخليج بتقديمه لهذه الخدمة، فهو البنك الوحيد في الجزائر الذي عرض واقترح هذا النوع من الخدمات، ويسعى البنك إلى توسيع الخدمة في جميع فروعه .وبهاتين الخدمتين الحديثتين فإن بنك الخليج يؤكد مكانته كشركة رائدة في مجال الخدمات المصرفية، سواء من حيث تقنياته الحديثة أو من حيث منتجاته الجديدة.

ثانيا: التعريف بوكالة بنك الخليج الجزائر AGB وكالة –تبسة–

تعتبر الوكالة الخلية لأنشطة البنك، حيث يتم من خلالها تقديم كافة الخدمات البنكية للعملاء.

1. تعريف وكالة بنك الخليج الجزائرAGB –تبسة–

أنشئت وكالة بنك الخليج الجزائر وكالة –تبسة– بتاريخ 2009، وتم إفتتاح الوكالة رسميا في 12/31–2012، تقع في حي 11 ديسمبر 1961 تبسة، اقامة رقم 90/188 والوكالة توظف 07 مستخدمين ذو كفاءة عالية، وتعتبر الوكالة الممثلة الوحيدة لبنك الخليج الجزائر على مستوى ولاية تبسة.

2. الهيكل التنظيمي لوكالة بنك الخليج الجزائر –تبسة–

ان بنك الخليج الجزائر في توزيعه للوظائف مختلف عن باقي المؤسسات سواء كانت بنكية أو أخرى، والهيكل التنظيمي التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (07):الهيكل التنظيمي لوكالة بنك الخليج الجزائر –تبسة–

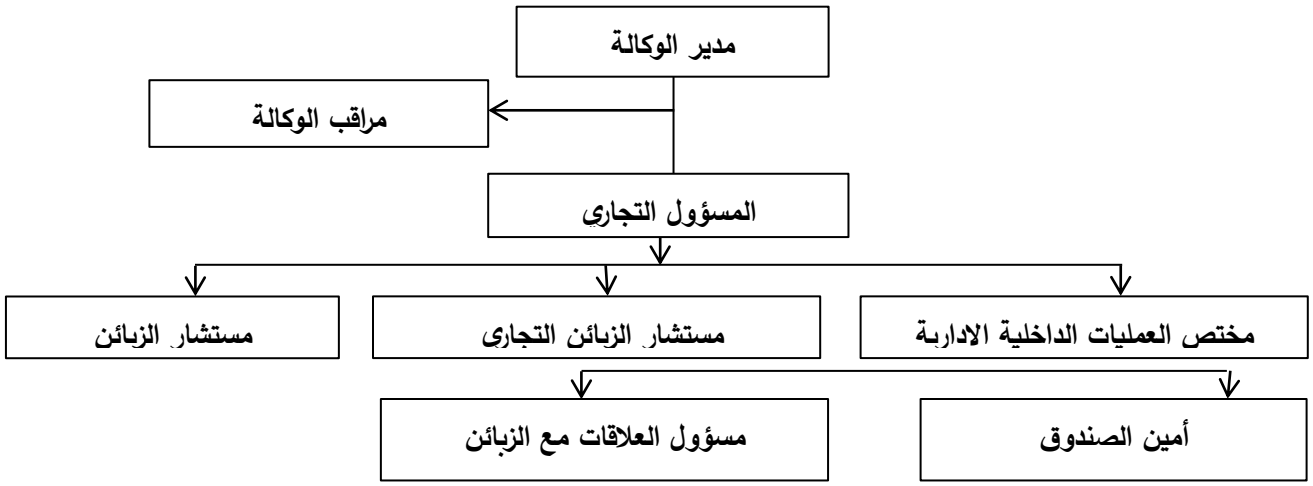

المصدر: الوثائق الموجودة بالبنك

ثالثا: تحليل الوضعية المالية والإقتصادية لبنك الخليج الجزائر

عرض الميزانيات المحاسبية المختصرة لبنك AGB لسنوات (2014-2018).

الجدول رقم (10): الميزانيات المختصرة لبنك الخليج الجزائر لسنوات محل الدراسة الوحدة ب1000دج

البيان	2014	2015	2016	2017	2018
الأموال الخاصة	60.313.877	58.486. 726	47.896.218	76.167.587	65.705.654
الرصيد	101.162.236	104.883. 046	117.870.551	153.825.301	169.327.668
النشاط المالي	-	-	5.131.507	5.131.507	-
تثبيتات	9.972. 761	11.884 436	16.190.047	19.818.137	25.151.516
الأصول الأخرى	5.370. 577	2.123 303	2.294.092	1.918.292	2.829.961
مجموع الخصوم	176.819. 451	177.377.511	189.382.415	256.860.824	263.014.799
العملاء	127.879.050	131.680.266	136.255.900	199.846.331	197.487.980
نقديات	7.940.800	5.606.200	11.574.456	10.549.836	11.951.739
الاستثمارات الأخرى	19.220.900	15.742.813	15.298.403	16.420.081	18.848.537
الصندوق	17.768.278	20.719.797	23.621.863	26.306.601	29.989.375
النتائج	4.010.423	3.628.435	2.631.793	3.637.975	4.737.168
مجموع الأصول	176.819.451	177.377.511	189.382.415	256.860.824	263.014.799

المصدر: إعداد الطالبان بالإعتماد على التقارير المالية لبنك الخليج

الجدول رقم (11): تطور رقم الأعمال لبنك الخليج الجزائر AGB لسنوات (2014-2018).

البيان	2014	2015	2016	2017	2018
رقم الأعمال	12.044.505	12.548.974	11.905.609	15.944.654	20.460.885
نسبة التطور	-	% 105	% 95	% 134	%128

المصدر: إعداد الطالبان بالإعتماد على التقارير المالية لبنك الخليج

الشكل رقم (08): تطور رقم الأعمال لبنك الخليج الجزائر AGB لسنوات (2014-2018).

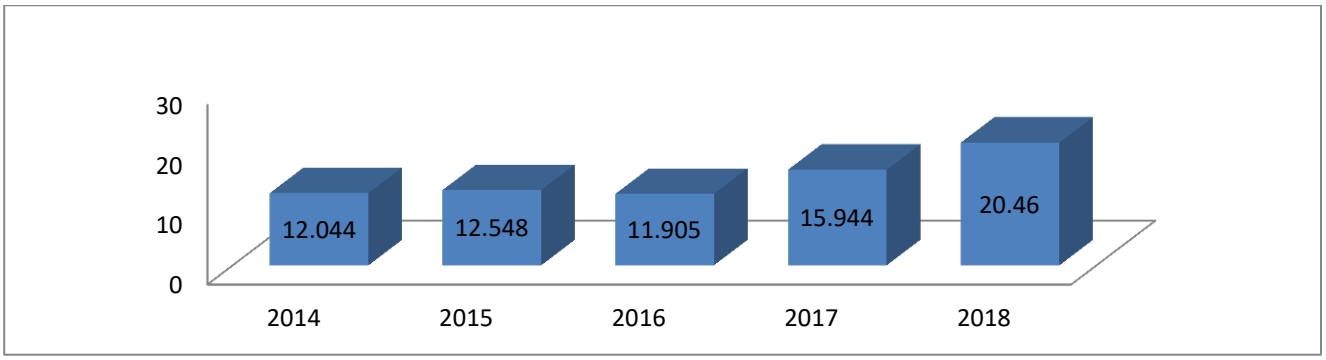

المصدر: من إعداد الطالبان بالإعتماد على معطيات الجدول

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه بلغ رقم الأعمال في سنة 2014 مبلغ 12.044.505دج وفي سنة 2015 ارتفع بقيمة 12.548.974دج أي بنسبة ايجابية تقدر ب 4% اما بالنسبة للسنة التي تليها بلغ رقم الأعمال 11.905.609 دج أي بانخفاض بسبب زيادة في التكاليف قدر ب643.365 أي بنسبة (-5%) وفي سنة 2017 بلغ رقم الأعمال 15.944.654 دج أي بفرق ايجابي قدر ب4.039.045 دج أي بنسبة 34% أما في سنة 2018 بلغ الذروة حيث وصل الى 20.460.885 دج أي بزيادة بلغت 4.516.231 دج و بنسبة 28% وهذا بفضل السياسة المنتهجة في هذا البنك.

الجدول رقم (12): تطور النتيجة الصافية لبنك الخليج الجزائر(2014-2018)

البيان	2014	2015	2016	2017	2018
النتيجة الصافية	4.010.423	3.628.435	2.631.793	3.637.975	4.737.168
نسبة التطور	-	%90	% 100	%138	%130

المصدر: إعداد الطالبان بالإعتماد على التقارير المالية لبنك الخليج

الشكل رقم (09): تطور النتيجة الصافية لبنك الخليج الجزائر(2014-2018)

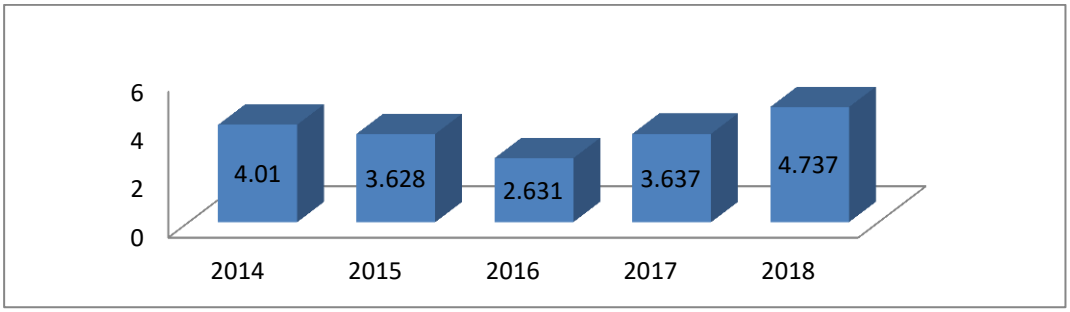

المصدر: من إعداد الطالبان بالإعتماد على معطيات الجدول

بلغت النتيجة الصافية لبنك الحليج الجزائر في سنة 2014 بمبلغ قدر ب 4.010.423دج وفي سنة 2015 انخفضت الى 3.628.435 دج أي بنسبة سلبية قدرت ب (-10%) وفي سنة 2016 بلغت النتيجة الصافية لبنك الخليج الجزائر 2.631.793 دج أي بفارق سلبي قدر بنسبة ب(-27%) اما بالنسبة لسنة التي تليها فبلغت النتيجة 3.637.975 دج اي بارتفاع بنسبة موجبة قدرت ب38 % أما في سنة 2018 بلغت 4.737.168 دج أي بفارق ايجابي وبنسبة زيادة ايجابية قدرت ب30%.

الجدول رقم (13): تطور التمويلات الإسلامية في بنك الخليج الجزائر(2012-2016) (الوحدة م دج)

البيان	2012	2013	2014	2015	2016
(بيع السلم، المرابحة)	8.343	12.108	13.708	12.781	13.244
نسبة التطور	-	%145	% 105	%93	%104

المصدر: إعداد الطالبان بالإعتماد على التقارير المالية لبنك الخليج

الشكل رقم (10): تطور التمويلات الإسلامية في بنك الخليج الجزائر(2012-2016) (الوحدة م دج)

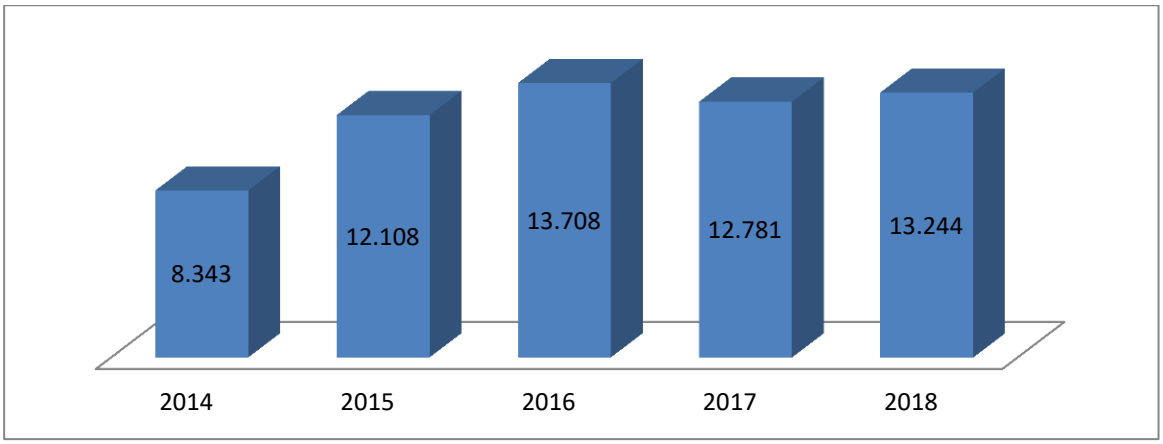

المصدر: من إعداد الطالبان بالإعتماد على معطيات الجدول

قدر مبلغ التمويل لسنة 2012 بمبلغ 8.343 دج وقد ارتفع في سنة 2013 بصورة ايجابية بلغت 3.765 دج و بنسبة 31% وفي سنة 2014 زاد ارتفاع التمويل حتي بلغ 13.708 دج اي بفارق ايجابي قدر ب1.600 دج و بنسبة 12% وفي سنة 2015 لم يرتفع كثيرا عن سابقته الا بنسبة 1% وفي سنة 2016 بلغ مبلغ التمويل 13.244 دج أي بزيادة قدرت 463 وبنسبة زيادة بلغت 3% وهذه النسب تعتبر معقولة بالنسبة لبنك مزدوج تقليدي اسلامي.

المطلب الثاني: واقع التمويل في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

يحتل بنك الفلاحة والتنمية الريفية مراتب متقدمة في النظام المصرفي الجزائري، من حيث أهمية إجمالي الموازنة، وبالتالي فهو يستمد قوته من هيكله الضخم المتواجد عبر التراب الوطني، ويضمن بنك الفلاحة والتنمية الريفية جميع الخدمات المصرفية مع تفرده بتمويل قطاعات الفلاحة والصيد البحري والصناعات الغذائية.

أولا: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

يعتبر بنك BADR من أهم المؤسسات المالية التي ساهمت ولا تزال تساهم في تطوير وتمويل القطاع الفلاحي.

1. تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADR

هو مؤسسة مالية تنصب عمليتها الرئيسية على جمع الموارد المالية الفائضة عند حاجة الجمهور لاقراضها والآخرين الذين هم في حالة عجز بالإضافة الى تقديم مختلف الخدمات البنكية المتعارف عليها ويتمثل نشاطها اساسا في تنمية القطاع الفلاحي بالإضافة الى القطاعات الاقتصادية الأخرى.

2. نشأة بنك BADR

أنشئ بنك الفلاحة والتنمية الريفية بموجب المرسوم 88/105 بتاريخ 13 مارس1989 وهو مؤسسة مالية ووظيفة ذات طابع عمومية ،وفي تاريخ 12 جانفي 1988 لدى مكتب التوثيق " ميناسان" موثق الجزائر العاصمة، كان البنك في بداياته مكون من 140 وكالة وأصبح اليوم مكون من 39 وكالة موزعة على المستوى الوطني ويشمل بنك BADR حوالي 7000 عامل بين إطار وموظف.

3. مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

ويتمثل دور بنك BADR في تلقي الودائع ومنح القروض بالإضافة الى القيام بجميع العمليات المصرفية والاعتمادات المالية، وهذا طبقا للمادة 4 من القانون الأساسي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية والتي تنص على ما يلي : تتمثل مهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تنفيذ جميع عمليات المصرفية والاعتمادات المالية على مختلف أشكالها، طبقا للقوانين والتنظيماتالجاري العمل بها، وفي منح القروض والمساهمة فيما يلي طبقا لسياسة الحكومة:

- تنمية قطاع الفلاحة؛
- ترقية النشاطات الفلاحية؛
- الحصول على قروض من طرف البنك المركزي قصد ضمان التمويل.

وفي هذا الاطار يخصص التمويل لـ:

- المؤسسات المالية؛
- مزارع القطاع الخاص؛
- تعاونية الخدمات مثل تصليح الآلات الفلاحية؛
- تعاونية الكروم والخمور؛
- مركز تنظيم الغابات؛
- الصيد البحري؛
- تعاونية التسويق؛
- المؤسسات الفلاحية الصناعية بكل انواعها.

بالإضافة إلى هذه المهام فإن البنك يتعامل مع المؤسسات المالية الاخرى في حالة منح القروض المشتركة مثلا، وكذلك تمويل التجارة الخارجية.

4. أهم الخدمات التي يقدمها البنك

- فتح الحساب الجاري بالدينار أو بالعملة الصعبة؛
- حساب التوفير و الاحتياط؛
- تلقي الودائع؛
- تقديم قروض الاستغلالي؛
- منح قروض استثمارية، والمتمثلة في قرض "التحدي؛
- القرض الفلاحي "الرفيق"؛
- منح قروض السكنات الريفية؛
- منح قرض "الرفيق" الفيدرالي؛
- منح القرض الإيجاري؛

- التأمين الفلاحية.

5. الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحية والتنمية الريفية

يتميز الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بنوعين، الأول تنظيم مركزي والثاني تنظيم لا مركزي.

الفرع الأول: التنظيم المركزي

1- مجلس إداري برئاسة الرئيس المدير العام

2- مديريات عامة مساعدة على رأس كل منها مدير عام مساعد ويتفرع البعض منها إلى مديريات فرعية، ومن أهمها:

- المديرية العامة المساعدة للإدارة والوسائل؛
- المديرية العامة المساعدة للتحصيل؛
- المديرية العامة المساعدة للإعلام الآلي، المحاسبة والصندوق؛
- المديرية العامة المساعدة للعمليات الدورية؛
- المديرية العامة المساعدة للاستغلال؛.
- مديرية الاتصال والتسويق.

إضافتا إلى ما سبق توجد، المفتشية العامة، المستشارون واللجان الذين يقومون بمراقبة واعطاء النصائح فيما يخص عمل ونشاط البنك. وبما أن البنك يمتلك شبكة كبيرة من الوكالات عبر التراب الوطني فإنه يعتمد في ذلك على تنظيم لا مركزي:

الفرع الثاني: التنظيم اللامركزي

- المديرية الجهوية: حيث توجد 39 مديرية جهوية على مستوى التراب الوطني والتي تتولى مهمة تنظيم، تنشيط، مساعدة، مراقبة ومتابعة الوكالات المصرفية التي هي تحت مسؤوليتها، وغالبا ما تكون هذه المجموعات على مستوى الولاية.
- الوكالة المحلية: تكون تابعة للمديرية العامة وتحت رقابة المديرية الجهوية تمويل القطاع الفلاحي في بنك BADR عرف التمويل الفلاحي في البنك منذ نشأته عدة تطورات.

6. تطور التمويل الفلاحي منذ نشأة البنك

أ. تمويل القطاع الفلاحي 1982-1990

تميزت هذه الفترة بمبدأ تخصص البنوك إلى غاية 1986، حيث تخصص بنك الفلاحة في تمويل القطاع الفلاحي عن طريق منح القروض قصيرة الأجل، المتوسطة والطويلة، كما تخضع هذه القروض إلى المراقبة من طرف البنك والسهر على حسن استخدامها، وفي سنة 1987 جاءت الإصلاحات الاقتصادية المتعلقة بالنظام البنكي، فأصبحت البنوك اكثر حرية و شاملة، ورغم ذلك ظل يدعم تمويل القطاع الفلاحي.

ب. تمويل القطاع الفلاحي 1991-1999

تميز هذه الفترة بصدور قانون النقد والقرض والذي حرر أكثر البنوك، وأعطاها قدرة على التحكم في مؤشراتها المالية والاقتصادية، وحرية اختيار المصادر التمويلية وهو ما يعزز الملاءة المالية للبنك، وبالتالي التوسع في العملية التمويلية.

ج. تمويل القطاع الفلاحي 2000-2004

في هذه المرحلة وضع البنك برنامج على مدى 5 سنوات يقوم على عصرنة البنك وتحسين أدائه، وتميزت هذه المرحلة بدعم برنامج الإنعاش الاقتصادي، والذي تمثل الفلاحة منه ما نسبته 12.4%.

د. تمويل القطاع الفلاحي 2005-2009

عمل ابنك في هذه المرحلة على تطوير منتجاته البنكية الموجهة للقطاع الفلاحي، فظهرت سنة 2008 منتجات جديدة متمثلة في قرض الرفيق، قرض التحدي، وهذا في إطار سياسة دعم النمو المتمثلة في هذه الفترة.

هـ. تمويل القطاع الفلاحي 2010 – 2014

عرفت هذه المرحلة بوجود المخطط الخماسي والذي جاء فيه إلحاح على التجديد الفلاحي والريفي، فعمل البنك على تطبيق ما جاء في هذا المخطط من خلال منه قروض استثمارية طويلة المدى، حيث تم زرع ما يقارب مليون هكتار من الزيتون.

7. سياسات البنك في دعم التمويل الفلاحي

- تخفيض معدلات الفائدة، وتكون منعدمة في بعض الحالات؛
- تنوع المنتجات البنكية في مجال التمويل الفلاحي وشموليتها؛
- تبسيط إجراءات التمويل من ناحية الضمانات والوثائق المطلوبة؛
- فتح الوكالات والفروع، والتقرب من الفلاحين؛
- إنشاء صناديق لضمان القروض الفلاحية؛
- تسهيل عملية الحصول على الآلات الفلاحية، من خلال القرض الإيجاري الموجه للإنتاج المحلي؛
- الرفع من رأس مال البنك والذي وصل حاليا إلى 3300000000دج؛
- إبرام اتفاقيات مع مؤسسات إنتاجية لتوفير حاجيات الفلاحين.

ثانيا: تعريف وكالة تبسة–BADR– 488

تعتبر وكالة BADR تبسة من اهم الوكالات التي تمارس التمويل الفلاحي، نظرا للخصوصيات الفلاحية التي تتميز بها المنطقة، فعملت على تمويل القطاع الفلاحي من خلال المديرية العامة وسياسات الدولة، ومن بين الأساليب التمويلية التي إستحدثت في هذا القطاع نجد القرض الإيجاري، والذي يعمل على توفير الآلات والمرشات للفلاحين والمزارعين وأصحاب المستثمرات الفلاحية، حيث سنستعرض إحصائيات حول هذه الآلية التمويلية بعد تقديم الوكالة والهيكل التنظيمي لها.

1. تقديم وكالة تبسة–BADR– 488

تعتبر الوكالة الداخلية التنفيذية لأنشطة البنك، حيث يتم من خلالها تقديم كافة الخدمات البنكية للعملاء.

أ. نشأة وكالة تبسة–BADR– 488

أنشأت وكالة تبسة–BADR– 488 بواسطة المرسوم الرئاسي الصادر بتاريخ 13مارس 1982وهي الممثلة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية على مستوى ولاية تبسة، هي تقع في حي " نهج العقيد محمد الشريف" وهو مكان إستراتيجي، إذ يتوسط معظم المرافق العمومية في المدينة، وكالة تبسة–BADR– 488 يتفرع منها 6 وكالات أخرى وهي:

- الوكالة الواقعة وسط المدينة 494؛

- وكالة العوينات 491؛
- وكالة الماء الأبيض 492؛
- وكالة بئر العاتر 490؛
- وكالة الشريعة .485
- وكالة ونزة.

ب. مهام وكالة تبسة–BADR– 488

تتمثل معظم مهام الوكالة في ما يلي:

- القيام بالعمليات المصرفية المطلوبة من طرف الزبائن؛
- العمل على استقرار وتطوير العلاقات التجارية مع الزبائن؛
- السهر على استمرار واعلام وتكوين الموظفين؛
- منح القروض والضمانات المطلوبة وضمان متابعة تحقيقها؛
- السهر على رفع مردودية الخزينة؛
- تنظيم جميع العمليات البنكية في إطارها القانوني؛
- العمل على مواكبة الإصلاحات البنكية والنقدية الحاصلة؛
- تحصيل أكبر عدد ممكن من الودائع.

ج. إمتيازات وكالة تبسة–BADR– 488

- من المعروف أن البنوك التجارية تشترك جميعها في مجال واحد وهو العلاقات المالية والمصرفية،
- وعليه تعرض الوكالة العديد من الامتيازات أبرزها:
- التقديم المنظم لبيانات تسليم طلبات منح القروض وهو ما يفرض سرعة درأستها وتحليلها؛
- سرعة تنفيذ العمليات البنكية من سحب، إيداع وتحويل؛
- الاعتماد على الموازنات الآلية للأوراق النقدية لتسهيل العمليات البنكية وكذا سرعة تنفيذها؛
- تقليص زمن دراسة طلبات منح القروض؛
- تحليل عمليات التجارة الخارجية في ظرف زمني جد قصير؛

- إنجاز بعض الخدمات المصرفية عبر شبكات الانترنت، حيث يتاح للزبائن معرفة الأرصدة وكذا الإطلاع على المعلومات التي تهمهم؛
- ظهور وظيفة المكلف بالزبون الذي يسعى إلى تنفيذ ومعالجة كل عمليات الزبون؛
- الجودة والسرعة في أداء الخدمات البنكية على مستوى واجهة المكتب.

د. أهداف وكالة تبسة–BADR– 488

يسعى البنك للحصول على ثقة المتعاملين الاقتصاديين والأفراد والزبائن على حد سواء، وذلك بتدعيم مكانته ضمن الوسط المصرفي من خلال أهداف مسطرة من طرف البنك تتمثل في ما يلي:

- توسيع وتنويع مجالات تدخل البنك كمؤسسة مصرفية شاملة؛
- تحسين نوعية وجودة الخدمات؛
- الحصول على أكثر حصة في السوق؛
- تطوير العمل المصرفي قصد تحقيق أقصى قدر من الربحية.

وبغية تحقيق تلك الأهداف قام البنك بتهيئة الشروط للانطلاق في المرحلة الجديدة التي تتميز بتحولات هامة نتيجة انفتاح السوق المصرفية أمام البنوك الخاصة المحلية والأجنبية، حيث قام البنك بتوفير شيكات جديدة ووضع وسائل تقنية حديثة وأجهزة وأنظمة معلوماتية، كما بذل القائمون على البنك مجهودات كبيرة لتأهيل موارده البشرية، وترقية الاتصال داخل وخارج البنك، مع إدخال تعديلات على التنظيمات والهياكل الداخلية للبنك تتوافق مع المحيط المصرفي واحتياجات السوق. كما سعى البنك إلى التقرب أكثر من الزبائن وهذا بتوفير مصالح تتكفل بمطالبهم وانشغالاتهم والحصول على أكبر قدر من المعلومات الخاصة باحتياجاتهم، وكذا البنك يسعى لتحقيق هذه الأهداف بفضل قيامه بـ:

- رفع حجم الموارد بأقل التكاليف؛
- توسيع نشاطات البنك في ما يخص التعاملات؛
- تسيير صارم لخزينة البنك بالدينار والعملة الصعبة.

هـ. الهيكل التنظيمي لوكالة تبسة–BADR– 488

إن دراسة الهيكلة المالية لبنك بدر488 وتوزيع الوظائف فيه يكتسب أهمية بالغة باعتبار أن حسن تنظيم هيكل البنك يساعد على تأدية المهام الموكلة لكل دائرة أو قسم في الوكالة، وتظهر أهمية وجود

هيكل تنظيمي في تحقيق الفعالية في مجالات الاتصال واتخاذ القرارات من جهة، وضمان استمرارية النشاط من خلال التدفق المنتظم للمعلومات من جهة أخرى، كما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (11) : الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة 488

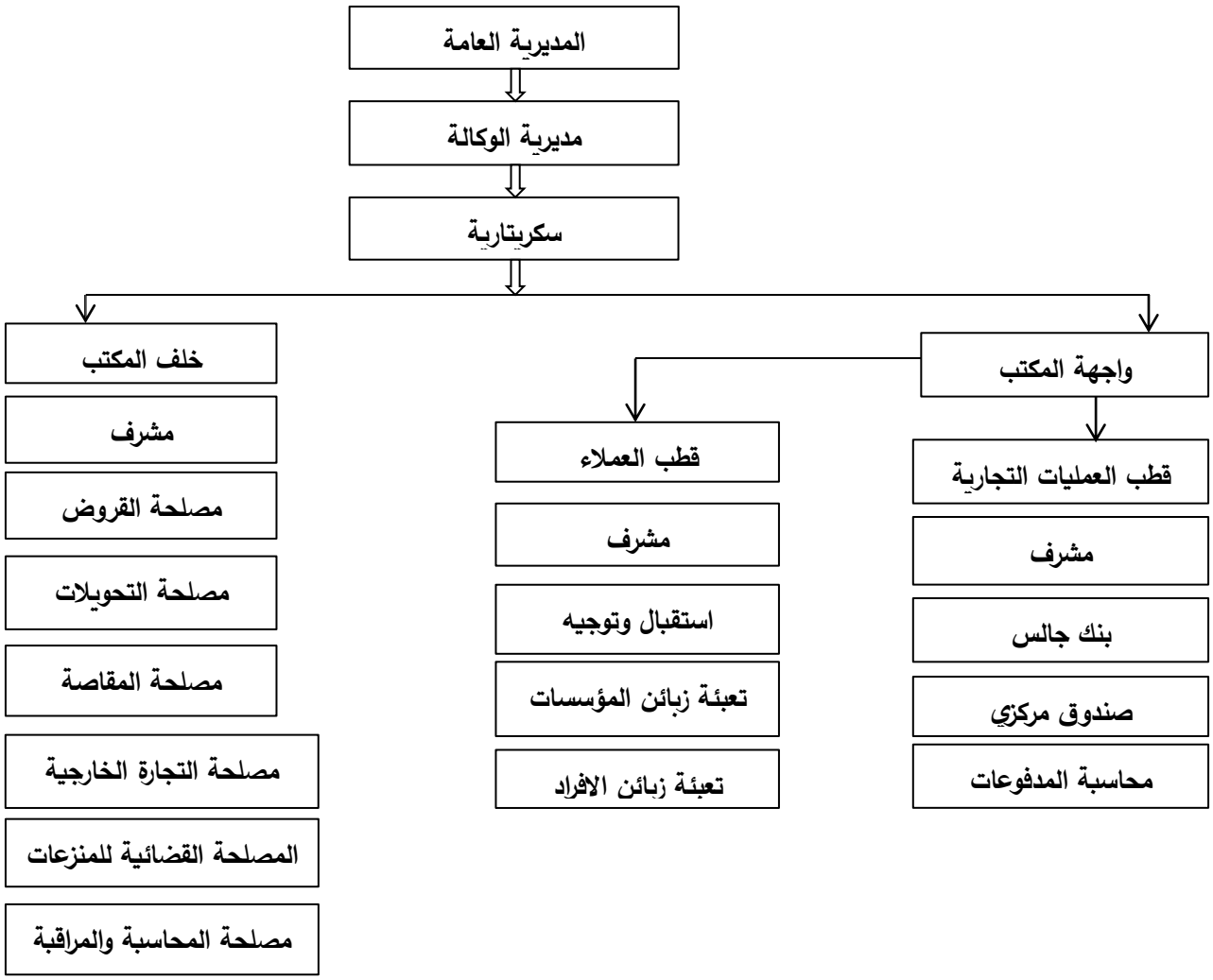

المصدر: الوثائق الموجودة بالبنك

ثالثا: التحليل التطوري للوضعية المالية لوكالة بنك BADR – تبسة –

من اجل تعزيز دراسة الميزانية سنقوم بعرض و تحليل تطوري للوضعية المالية في بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة تبسة –488– ومن اجل الوصول الى كيفية ادارة العمليات المالية اردنا القاء الضوء على الوضعية المالية لبنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة تبسة للسنوات (2015–2019) ومن اجل معرفة تطور العناصر التي تشكل الميزانية المالية المتكونة في الجدول الاتي:

الجدول رقم (14): الميزانيات المختصرة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة -488-

البيان	2015	2016	12017	2018	2019
أصول غير جارية	605.33	605.33	260.34	605.32	605.33
أصول جارية	825.130	209.134	189.118	342.120	043.121
رأس مال + النتيجة	308.73	207.75	508.76	807.76	508.77
خصوم غير جارية	621.45	777.46	221.47	420.47	360.48
خصوم جارية	501.45	830.45	720.28	720.28	780.28

المصدر: من إعداد الطالبان بعد مقابلة مع المكلف بالمحاسبة والمالية

الجدول رقم (15): تطور رقم الأعمال لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة-488-

البيان	2015	2016	2017	2018	2019
رقم الأعمال	340.142	342.208	443.509	543.808	544.510
النسبة	-	%101	130%	%123	%100

المصدر: من إعداد الطالبان بالإعتماد على الوثائق الموجودة في البنك

الشكل رقم (12): تطور رقم الأعمال لبنك الفلاحة والتنمية الريفية(2015-2019)

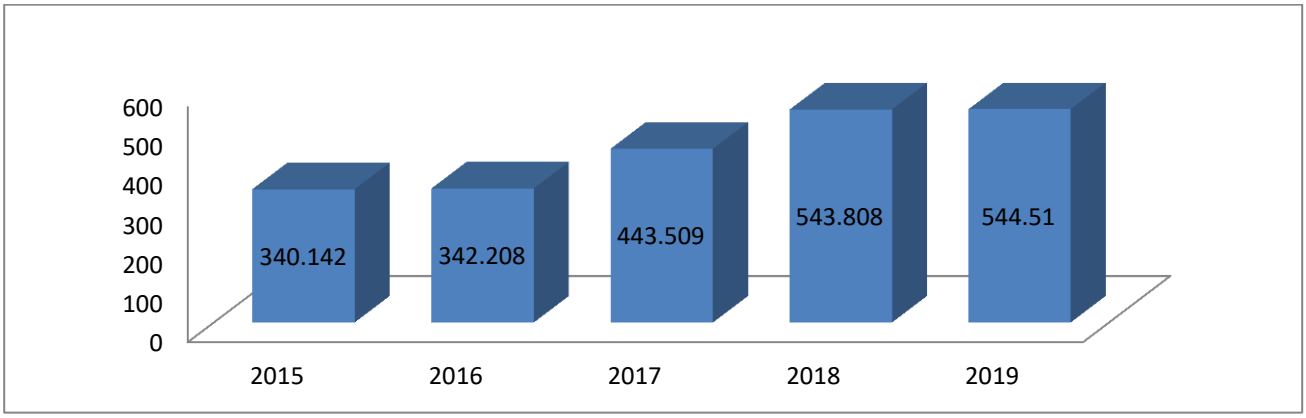

المصدر: من إعداد الطالبان بالإعتماد على معطيات الجدول

بالنسبة الى رقم الأعمال الخاص بسنة 2016 بلغ 342.208 وبزيادة عن رقم الأعمال لسنة 2015 يقدر 2.066 وبنسبة 1%، وفي سنة 2017 بلغ رقم الأعمال 443.509 وبزيادة ملحوظة عن السنة السابقة يقدر ب101.301 وبنسبة 30%، وفي سنة 2018 بلغ رقم الأعمال 543.808 وبزيادة

عن السنة السابقة ب 23% وهي زيادة معتبرة، وفي سنة 2019 بلغ رقم الأعمال الذروة حيث وصل الى 544.510 و بفارق يقدر 702 بنسبة 13%، وما يمكن ملاحظته ان لرقم الأعمال في زيادة مستمرة يعبر عن استقرار البنك في سنوات الدراسة.

الجدول رقم (16): تطور النتيجة الصافية للسنة المالية للبنك الفلاحة والتنمية الريفية(15-2019)

البيان	2015	2016	12017	2018	2019
التتيجة	40.308	42.207	43.508	43.807	44.508
النسبة	-	%105	%103	%101	%102

المصدر: من إعداد الطالبان بالإعتماد على الوثائق الموجودة في البنك

الشكل رقم (13): تطور النتيجة الصافية للسنة المالية للبنك الفلاحة والتنمية الريفية (15-2019)

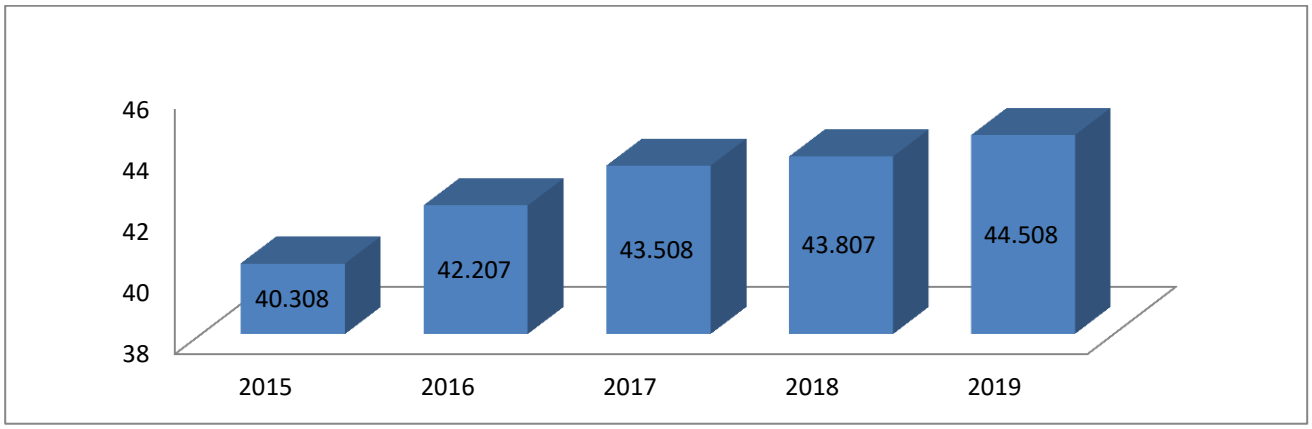

المصدر: من إعداد الطالبان بالإعتماد على معطيات الجدول

النتيجة الصافية الخاصة بسنة 2016 بلغت 42.207 بزيادة 1.899 عن نتيجة سنة 2015 أي بزيادة 5%، وفي سنة 2017 بلغت 43.508 أي بزيادة عن نتيجة سنة 2016ب 1.301 اي بنسبة 3%، وفي سنة 2018 بلغت 43.807 اي بفرق زيادةعن سنة 2017 قدره ب 299 اي بنسبة 1%، وفي سنة 2019 بلغت نتيجة السنة المالية 44.508 أي بفرق زيادة عن سنة 2018 قدره ب701 اي بنسبة 2%، وعلى العموم علينا القول بان النتائج المحققة هي في استقرار لان فارق هذه النسب لم يتعدى 5 بالمائة.

خلاصة :

خلصنا من خلال هذا الفصل لعدة تجارب دولية رائدة منها تجارب دولية إسلامية كتجربة تحول بنك المشرق الإماراتي جزئيا إلى العمل المصرفي الإسلامي من خلال تبني مدخل النوافذ الإسلامية، كما تطرقنا إلى التجربة الماليزية كتجربة ناجحة أثبتت أن اعتماد منهج التدرج من خلال النوافذ الإسلامية هو أسلوب فعال لزيادة عدد المؤسسات التي تقدم خدمات إسلامية بأقل تكلفة ووقت ممكن وكذا التجربة البريطانية كأحد أهم التجارب الغربية والأوروبية الناجحة في مجال فتح فروع ونوافذ للمعاملات الإسلامية،

كما أن تجربة ازدواجية الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك التجارية الجزائرية يعتريها الكثير من النقص، إذ قوبلت بالكثير من الانتقادات والشك حول مصداقيتها، سواء كان من المتعاملين أنفسهم أو سواء من الباحثين والمهتمين بالبنوك الإسلامية.

خاتمة عامة

سلطت هذه الدراسة الضوء على موضوع فتح نوافذ للمعاملات الإسلامية في البنوك التجارية وذلك من خلال التطرق لفصل كامل للمفاهيم الأساسية لمتغيرات الدراسة المتمثلة في النوافذ الإسلامية من جهة والبنوك التجارية والبنوك الإسلامية من جهة أخرى، حيث أن هذه الأخيرة تختلف عن نظيرتها اختلافا جوهريا كون البنوك الإسلامية قائمة على أساس عقائدي تعمل طبقا للشريعة الإسلامية، وتقوم على مبدأ المشاركة في الربح الخسارة بخلاف البنوك التجارية القائمة على أساس الفائدة الربوية.

فأقدمت الكثير من البنوك التجارية على المستويين المحلى والدولي على الولوج إلى عالم الصيرفة الإسلامية من خلال مداخل تعددت أشكالها وأهدافها. فمنها من قام بتوفير منتجات مصرفية إسلامية بيعت جنبا إلى جنب مع المنتجات التقليدية، ومنها من فتح نوافذ إسلامية، ومنها من فتح فروع أو إدارات متخصصة في العمل المصرفى الإسلامي، ومنها من رغبت في التحول التدريجي إلى الصيرفة الإسلامية، ولتحقيق الهدف من فتح فروع ونوافذ للمعاملات الإسلامية وضمان إسلامية المعاملات يتطلب الأمر التركيز على توفير متطلبات شرعية بما في ذلك تعيين هيئة رقابية شرعية لتحقيق مصداقية وسلامة المعاملات وفق الشريعة الإسلامية، كذلك الالتزام بالإجراءات القانونية والإدارية، وتأهيل وتدريب الموظفين لتحقيق الأهداف المسطرة وضمان حسن سير المعاملات الإسلامية داخل الفروع والنوافذ الإسلامية.

في حين أن الفصل الثاني فقد خصص لدراسة حالة تجارب دولية رائدة وكانت التجربتين الإماراتية والماليزية مصنفتان كتجارب إسلامية ناجحة، وكذلك للتجربة البريطانية كتجربة اروبية ناجحة، كما تطرقنا الى واقع النوافذ الإسلامية في الجزائر وختمنا الدراسة بمحاكاة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR باعتباره بنك عمومي تقليدي لبنك الخليج الجزائر AGB كبنك خاص، و أثبتت هذه التجارب أن اعتماد منهج التحول الجزئي أو التدرج من خلال النوافذ الإسلامية هو أسلوب فعال وهو بذلك خطوة ناجحة في تحويل العديد من النوافذ الإسلامية إلى بنوك إسلامية قائم رغم العراقيل والتحديات التي تواجه البنوك التجارية الجزائرية، فان التفاؤل في نجاح وتطوير منتجات الصيرفة الإسلامية يبقى قائما، مع وجود مؤشرات جيدة تبعث على التفاؤل أهمها : تزايد الطلب على صيغ التمويل الإسلامي من طرف العملاء.

النتائج:

- أظهرت تجربة فتح النوافذ الإسلامية نجاحاً طيباً في تحقيق أهدافها من حيث نمو عدد المصارف التقليديَّة التي أقدمت على ممارسة العمل المصرفي الإسلامي على المستويين الإقليمي والدولي، وعليه الفرضية الأولى محققة؛
- لقد تعددت آراء المهتمين بشؤون الاقتصاد الإسلامي حول تجربة إنشاء المصارف التقليدية لنوافذ إسلامية تتخصص في تقديم خدمات مالية إسلامية فمن مؤيد لتلك النوافذ ومن معارض لها ومن قائل بالتعامل معها للضرورة ولكل وجهة نظره وأدلته التي يستند وأدلته التي يستند إليها؛
- لقد ساهم إنشاء نوافذ إسلاميَّة في البنوك الماليزيَّة والاماراتية في تحولها إلى بنوك إسلاميَّة كاملة وُمستقلة، كما ساهمت في زيادة كفاءة الجهاز المصرفي الماليزي والاماراتي؛
- حداثة تجربة الصيرفة الإسلامية في الجزائر نتيجة تأخر عملية تحرير القطاع المالي والمصرفي؛
- يعتبر نجاح المصرفية الإسلامية على المستوى العالمي احد أسباب إمكانية فتح نوافذ إسلامية في البنوك التجارية الجزائرية؛
- يعتبر أسلوب التدرج من أنجع الأساليب المتبعة لتنفيذ ظاهرة فتح النوافذ والفروع الإسلامية؛
- يعتبر توفر العمالة المؤهلة من أهمّ المتغيرات تأثيراً في إمكانية فتح نوافذ إسلامية في البنوك التجارية الجزائرية؛
- إن افتتاح نوافذ إسلاميَّة في البنوك الجزائريَّةُ يُمكن أن تُسهم في زيادة كفاءة النظام المصرفي الجزائري، وعليه الفرضية الثانية محققة؛
- هناك فُرصة لأن تصبح الجزائر بوابة لإفريقيا في مجال الخدمات المالية الإسلامية، إذا سمحت بافتتاح نوافذ إسلامية في البنوك الجزائرية.

التوصيات : بناءا على النتائج السابقة يمكن إقتراح التوصيات التي من شئنها المُساهمة في تعزيز وترشيد تطور العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر:

- دعوة المصارف التقليديَّة إلى التحول الكامل والسريع للعمل بمقتضى الشريعة الإسلامية وعدم التقاعس والمماطلة في التحول أو الأخذ بالنظام المزدوج؛

- ضرورة الاستفادة من تجربتي كل من ماليزيا والسعودية في التطبيق التدرجي للصيرفة الإسلامية في مجال فتح نوافذ إسلاميَّة،
- ضرورة أن تستمر المؤسسات المالية الإسلامية العاملة في الجزائر في حوار واتصال هادف مع الهيئات الرقابية والإشرافية، من إيجاد حلول للمشكلات التي تواجهها، ممَّا يسمح لها بالنمو والتطور؛
- تسهيل فتح نوافذ إسلاميَّة لدى المصارف التقليديَّة العمومية والخاصة في الجزائر؛
- في حالة السماح للبنوك التقليديَّة الجزائريَّة بفتح نوافذ إسلاميَّة فلا بد من التأكيد على الاستقلال التام للنوافذ عن المصرف الرئيسي، إداريا ومحاسبيا وماليا ولاسيما في مصادر الأموال واستخدامها، كما يجب التأكيد على ضرورة وجود هيئة رقابة شرعية دائمة ومستمرة وليس مجرد إفتاء عند الطلب.

آفاق البحث:

لا يمكن الحكم أن هذا العمل استطاع أن يلم بكافة جوانب الدراسة، لذا نقترح المواضيع التالية التي تخدم نفس مجال البحث:

- إمكانية فتح نوافذ إسلامية في البنوك التجارية الجزائرية؛
- اثر التوجه نحو نوافذ المعاملات الإسلامية على ربحية البنوك التجارية الجزائرية؛
- دور النوافذ الإسلامية في التصدي للازمات المالية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

المراجع العربية:

1. الكتب:

- أحمد زهير، شامية. **النقود والمصارف** (عمان: دار زهران، 1993).
- إسماعيل احمد وعبد النعيم، الشناوي مبارك. **اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية** (الإسكندرية : الدار الجامعية، 1905).
- جلال وفاء، البدري محمدين. **البنوك الاسلامية دراسة مقارنة للنظم في دولة الكويت ودولة اخرى** (الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر،2008).
- حسين حسين، شحاته. **المصارف الإسلامية بين الفكر والتطبيق** (القاهرة: مكتبة التقوى،2006).
- سامر، جلدة. **البنوك التجارية و التسويق** (عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع ،2009).
- سامي بن إبراهيم، السوسلم. **فقه التدرج في تطبيق الاقتصاد الإسلامي** (دون دار نشر،2007).
- شهاب احمد، سعيد العزيزي. **ادارة البنوك** (الاردن: دار النفائس للنشر والتوزيع، 2012).
- شوقي، بورقبة. **التمويل في البنوك التقليدية و البنوك الاسلامية دراسة مقارنة من حيث المفاهيم و الاجراءات و التكلفة** (اربد الاردن: 2013)
- صادق راشد، الشمري. **الصناعة المصرفية الإسلامية مداخل وتطبيقات** (عمان: دار اليازوري العملية للنشر والتوزيع ،2014).
- طاهر وميرال، ألبياتي سماره. **النقود والبنوك والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة** (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع،2013).
- عائشة الشرقاوي، المارقي. **البنوك الاسلامية التجربة بين الفقه والقانون و التطبيق** (المركز الثقافي العربي ،2000).
- عقيل جاسم، عبد الله. **النقود والبنوك** (عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر، 1999).
- غريب، ناصر. **اصول البنكية الاسلامية وقضايا التشغيل دراسة تمزج بين معطيات الفكر ونتائج التطبيق تقابل بين البنكية التقليدية و البنكية الاسلامية و تقدم حلول للقضايا و المشكلات الرئيسية** (اتحاد البنوك العربي، 2001).
- فادي ،محمد الرفاعي. **المصارف الإسلامية** (لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية، 2004).
- محسن احمد، الحضري. **البنوك الاسلامية** (مصر: اراك للنشر والتوزيع، 1998).
- محمد ، الصيرفي. **إدارة المصارف** (الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر،)
- محمد ، بوجلال . **البنوك الاسلامية مفهومها نشاطها تطورها** (الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1990).

- محمد ،الانصاري و اخرون. **البنوك الاسلامية** (مصر :كتاب الاهرام، 1988).
- محمد ابراهيم، ابو شاوي. **البنوك الاسلامية بين النضرية والتطبيق** (القاهرة : دار النهضة العربية، 2000).
- محمد عزت، غزلان. **اقتصاديات النقود و المصارف** (بيروت: دار النهضة العربية،2002).
- محمد محمود العجلوني، **البنوك الإسلامية: أحكامها، مبادئها وتطبيقاتها المصرفية** (عمان: دار الميسرة، 2008).
- محمد يونس، عبد المنعم مبارك. **النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية** (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2003).
- نيفين، حسن. **البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية في الإمارات** (الإمارات:2017).

2. المجلات المقالات ومدخلات الأبحاث والمنشورات:

- أحمد حسين، خلف الدخيل. "النوافذ الإسلامية في المصارف الحكومية العراقية"، **دراسة اقتصادية إسلامية** (العدد19، المجلد3، 2011).
- حسان بخيت وعبد الحميد لخديُي. "قراءة تاريُية في تطور العمل بالصيرفة الإسلامية في دول المغرب العربي". **مجلة الأكاديُية للدراسات الاجتماعية والإنسانية.** (العدد 11،جامعة الشلف، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، الجزائر، جانفي 2014).
- حسين حسين، شحاته. "الضوابط الشرعية لفروع المعاملات الإسلامية بالبنوك التقليدية". **مجلة الاقتصاد الإسلامية** (عدد240، الإمارات: بنك دبي الإسلامي،2001).
- خالدي بن حبيب، خديجة عبد الرزاق. **نماذج البنك الاسلامي** (ديوان المطبوعات الجامعية 04-2016).
- رحيم حسين وميلود زنكري. "الصناعة المصرفية الإسلامية في دول المغرب العربي: الواقع والتحديات وسبل التطوير". **المؤتمر العلمي الدولي: الوضع الاقتصادي العربي وخيارات المستقبل.** (المملكة الأردنية الهاشمية، 2013).
- سليمان عبد الله، ناصر. "مؤتمر المصارف الإسلامية في اليمن تجربة ماليزيا ومقارنتها بالتجربة اليمنية". **مجلة نيوز**.(اليمن: 2010/03/22)
- سمير مصطفى، متولى." فروع المعاملات الإسلامية مالها وما عليها". **مجلة البنوك الإسلامية** (العدد 34، مصر: الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية ، فبراير 1984م).
- صالح ،غربي. "تقييم تجربة الخدمات المالية الإسلامية في السوق الجزائرية وآفاقها المستقبلية". الندوة العلمية الدولية حول الخدمات المالية و إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية. (جامعة سطيف، الجزائر، أفريل ،2010).

- صالح معارفي ، مفتاح فريدة. "الضوابط الشرعية لنوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية دور الجنة الاستشارية الشرعية في بنك بوميبترا التجاري". **مجلة العلوم الإنسانية** (العدد34-35، بسكرة، جامعة محمد خيضر، مارس2014).
- عبد الحميد ،عبد الفتاح المغربي. "الإدارة الإستراتجية في البنوك الإسلامية". **بحث مقدم في البنك الإسلامي للتنمية للبحوث والتدريبات**(جدة، جامعة المنصورة،2004).
- عبد اللطيف، جناحي. "إستراتيجية البنوك الإسلامية وأهدافها". بحوث مختارة من المؤتمر العام الأول للبنوك الإسلامية. (مصر: الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية،1987).
- عبد الله بن عبد العزيز، المعجل. "لمحات من التجربة الماليزية في المصرفية الإسلامية" (جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية، 1427هـ).
- عرف محمود، الكفراوي. بحوث في الاقتصاد الاسلامي مؤسسة الثقافة الاسلامية.(الاسكندرية: 2000).
- فهد، الشريف. "الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي". بحث القى في مؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي.(جامعة أم القرى-مكة المكرمة، 30ماي-02جوان،2005).
- قطب، مصطفى سانو. "في أفاق التعايش بين المصرفية التقليدية و المصرفية الإسلامية- تجربة ماليزيا نموذجا". ورقة بحث مقدمة إلى المؤتمر السنوي الرابع عشر حول المؤسسات الإسلامية المالية-معالم الواقع وأفاق المستقبل.(جامعة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة،أيام15،16،17 ماي2005).
- لطفي ،محمد السرحي. "الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية ضوابط التأسيس وعوامل النجاح". **بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية اليمنية الواقع وأفاق المستقبل** (اليمن: 20 مارس،2010).
- محمد عبد الحكيم، زعير. "العلاقة بين البنوك الاسلامية والبنوك التقليدية". بحث مقدم الي مؤتمر دور المؤسسات المصرفية الاسلامية في الاستثمار و التنمية (عدد 252، مجلد 22، الشارقة، 08-09 ماي 2002).
- محمد نجاة الله، صديقي. "بحوث في النظام المصرفي الاسلامي". سلسلة ابحاث مركز الاقتصاد الاسلامي 6 (جامعة عبد العزيز، مركز النشر العلمي، 2003).
- معارفي مفتاح ، فريدة صالح. "نوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية: الدوافع والمتطلبات تجربة بنك بوميبترا التجاري نموذجا". **المجلة الدولية للبحوث الإسلامية والإنسانية المتقدمة** (العدد3، المجلد4، مارس،2014).

3. الأطروحات والرسائل:

- جواني، صونيا. "تسيير المخاطر البنكية لعمليات التجارة الخارجية". مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير أكاديمي في علوم التسيير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، (جامعة أم البواقي، الجزائر،2014-2015).
- حياة، نجار. "إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل- دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية". أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية.(جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013-2014).
- رتيبة، بركيبة. "تقييم أداء البنوك التقليدية والإسلامية دراسة مقارنة بطريقة العائد والمخاطرة بين القرض الشعبي الجزائري وبنك البركة الجزائري خلال الفترة (2007-2012)".مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر .تخصص مالية المؤسسة. (جامعة قاصدي مرباح، ورقلة 2013-2014).
- عبد الله، خبابة. **الاقتصاد المصرفي** (المسيلة، الجزائر: كلية الاقتصاد و التسيير والتجارة، جامعة محمد بوضياف).
- مريم سعد، رستم. "تقييم مداخل تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية نموذج مقترح للتطبيق على المصارف السورية". أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في العلوم المالية والمصرفية. (جامعة حلب، سوريا، 2010).
- مصطفى إبراهيم، محمد مصطفى." تقييم ظاهرة التحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية دراسة تطبيقية عن تجربة بعض البنوك الإسلامية". رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير.(الجامعة الأمريكية المفتوحة، القاهرة، 2006).
- نور الإيمان، بوذراع. "واقع العمل البنكي في ظل توجه البنوك التقليدية إلى المنتجات البنكية الإسلامية-دراسة حالة البنوك العاملة بولاية سطيف" . مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر. تخصص مالية. تأمينات وتسيير المخاطر.(جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي،2016-2017).

4. المراجع الأجنبية:

- A. Zubair and A. A. Alaro, Legal and Operational Frameworks of Islamic Windows in Conventional Financial Institutions: Nigeria as a Case Study" paper read at the 1st University of Ilorin International Conference on Islamic Bank and Finance, jointly organized by Dept. of Islamic Law, UNILORIN and Islamic Research and Training Institute, Jeddah, Saudi Arabia, October 6-8, 2009.
- Anne Sylvie, Vassenaix-Paxton "L'expérience britannique une source d'inspiration pour le développement de la finance islamique en France", (Norton Rose LLP 14 mai 2008).
- Bank Negara Malaysia : Annual Banking Statistics, 2007, and Monthly Statistical Bulletin, (April 2013.
- Farooq Salman Alani, HishamYaacob. "Traditional Banks Conversion Motivation into Islamic Banks:Evidence from the Middle East Department of Accounting & Finance", (Faculty of Business, Economics &Policy Studies, University of Brunei Darussalam, Brunei Darussalam,2012).

- Islamic Finance :IFSL International Financial Services London, 2009.
- Islamic Finance Institutionalization Strategy For The Gambia, Nigeria & Sierra Leone,cooperation for development.september, 2015.
- Looking for the Perfect Islamic Window, "Global Islamic Finance Report" (GIFR 2014).
- Magaji Chiroma,a Aishatu Kyari Sandabe, et.al, Legal Framework Regulating Islamic Finance in Nigeria: A Critical Appraisal of Hurdles against the Effective Shari‘ah Governance, n.d.
- Rodney, Wilson. "Islamic Finance in Europe, Policy Papers" (Robert Schuman Centre for Advanced Studies), (n° 2007/02, décembre 2007).

5. المواقع الالكترونية:

- الموقع الرسمي لبنك البركة الجزائري http://www.albaraka-bank.com
- الموقع الرسمي لمصرف السلام www.alsalamalgeria.com
- بنك الاتحاد الاماراتي http://www.alittihad.ae/details.php?id=143048&y=2007
- بنك المشرق http://www.mashreqbank.com
- بنك المشرق الاسلامي http://www.mashreqalislami.com

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى إشراك المصارف التقليدية الجزائرية في معاملات المصارف الإسلاميَّة كمدخل للتحول الكلي نحو العمل المصرف الإسلامي وذلك من خلال نوافذ للتمويل الإسلامي من أجل الوصول إلى تعبئة الموارد والمدخرات التي تقع خارج الجهاز المصرفي التقليدي الجزائري والرفع من كفاءته و من خلال دراستنا توصلنا إلى أن الجزائر تحاول خوض تجربة فتح نوافذ للمعاملات الإسلامية في بنوكها التجارية تلبية لرغبات زبائنها.

وبمقارنة تجارب دولية كتجارب ناجحة أثبتت أن الأخذ بأسلوب النوافذ الإسلامية هي خطوة مشجعة نحو التحول إلى بنك إسلامي قائم، في حين أن الجزائر لم تع بعد الهدر الناجم عن التأخر في الاعتماد على الفروع والنوافذ الإسلامية لتطوير قطاعها الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: المصارف التقليدية، المصارف الإسلاميَّة، نوافذ التمويل الإسلامي، الخدمات المالية الإسلاميَّة

Abstract:

This study aims to involve the Algerian conventional banks in Islamic banking transactions as an entry point of the total shift towards the work of the Islamic bank and through the windows of Islamic finance in order to access the resources and savings that fall outside the Algerian traditional banking system and increase its efficiency. And through our study, we concluded that Algeria is trying to go through the experience of opening windows for Islamic transactions in its commercial banks in order to meet the desires of its customers.

and by comparing international experiences as successful experiences have proven that the introduction of the style of Islamic windows is an encouraging step towards converting to an existing Islamic bank, while Algeria has not yet The waste caused by the delay in relying on Islamic branches and windows to develop its economic sector.

Keywords: conventional banks, Islamic banks, Islamic finance windows, Islamic financial services